

مجلة فكرية ثقافية يصدرها مرة كل شهرين
منتدى الفكر العربي

العدد (٢٢٥) المجلد العشرون (٦)
تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

٢٢٥

عدد ممتاز

في هذا العدد

العـــراق ... العـــراق ... العـــراق!

الحسن بن طلال

المشـــهد العـــراقيّ الـــرّاهـــن



المنتدى

مجلة فكرية ثقافية يُصدرها مرّة كل شهرين

منتدى الفكر العربي

عمّان - الأردن

Al Muntada

A Biomonthly Cultural Magazine

Published by the Arab Thought Forum (ATF)

Amman - Jordan

إرشادات عامّة لكُتّاب المجلّة

- يشترط أن لا يزيد طول المادة المقدمة للنشر على عشر صفحات من القطع الكبير، وأن تكون مطبوعة على الحاسوب (الكمبيوتر).
- يُرجى موافاتنا بالقرص (الديسك) أو إرسال المادة بالبريد الإلكتروني.
- يُشترط أن تكون المادة غير منشورة أو مقدمة للنشر الى أية جهة أخرى.
- يُرجى من الكتاب ذكر عناوينهم، بما في ذلك رقم الهاتف والبريد الإلكتروني والناسوخ (الفاكس).
- يُقلل عددُ الهوامش والمصادر والمراجع بقدر الإمكان.
- يُرجى العناية بالأسلوب وبمستوى اللغة عنايةً خاصةً.
- تحتفظ هيئة التحرير بحقها في إجراء التعديلات المناسبة على الموضوع المقدّم إن رأت ذلك ضرورياً.
- تعتذر الهيئة عن عدم إعادة الموضوعات التي لا تقبل للنشر إلى أصحابها.

منتدى الفكر العربي

ص ب : ٩٢٥٤١٨

عمّان ١١١٩٠ - الأردن

تلفون : ٥٣٣٣٢٦١ / ٥٣٣٣٦١٧ (٦-٩٦٢+)

ناسوخ (فاكس) : ٥٣٣١١٩٧ (٦-٩٦٢+)

Arab Thought Forum

P.O.Box : 925418

Amman - 11190 Jordan

Tel : (+962-6) 5333261/5333617

Fax : (+962-6) 5331197

E-mail: *atf@nic.net.jo*

URL: *www.atf.org.jo*

نسخة : ديناران أردنيّان (ثلاثة دولارات أمريكية)



منتــــدى الفكـــــر العـــــربيّ

منظمة عربيّة فكريّة غير حكوميّة تأسست عام ١٩٨١ في أعقاب مؤتمر القمّة العربيّ الحادي عشر بمبادرة من المفكّرين وصانعي القرار العرب، وفي مقدمتهم سموّ الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى؛ تسعى إلى بحث الحالة الراهنة في الوطن العربيّ وتشخيصها، وإلى استشراف مستقبله، وصياغة الحلول العمليّة والخيارات الممكنة، عن طريق توفير منبر حرّ للحوار المفضي إلى بلورة فكر عربيّ مُعاصر نحو قضايا الوحدة، والتنمية، والأمن القومي، والتحرر، والتقدم. وقد اتخذ المنتدى عمّان مقراً لأمانته العامة.

يهدف منتدى الفكر العربيّ إلى:

١- الإسهام في تكوين الفكر العربيّ المعاصر، وتطويره، ونشره، وترسيخ الوعي والاهتمام به، لا سيما ما يتصل منه بقضايا الوطن العربيّ الأساسية، والمهمات القومية المشتركة، في إطار ربط وثيق بين الأصالة والمعاصرة.
٢- دراسة العَلاقات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية في الوطن العربيّ، وتدارسها مع مجموعات الدول الأخرى، لا سيما الدول الإسلامية والدول النامية، بهدف تعزيز الحوار وتنشيط التعاون، بما يخدم المصالح المتبادلة.
٣- الإسهام في تكوين نظرة عربيّة علمية نحو مشكلات التنمية التي تعالجها المنتديات والمؤسسات الدولية، بما يحقق إسهاماً فعالاً في صياغة النظام العالمي، ويضع العَلاقات الدولية على أسس عادلة ومتكافئة، ويخدم التكامل الاقتصادي.
٤- بناء الجسور بين قادة الفكر وصانعي القرار في الوطن العربيّ، بما يخدم التعاون بينهم في رسم السياسات العامة، وتأمين المشاركة الشعبية في تنفيذها.
٥- العناية بالدراسات المستقبلية المتعلقة بشؤون أقطار الوطن العربي وعلاقاتها الدولية.

ويعمل المنتدى على تحقيق أهدافه عن طريق:

١- عقد الحوارات العربيّة العربيّة: وتتناول هذه الحوارات مناقشة أهم الموضوعات التي تهم العالم العربيّ، ويشارك فيها أعضاء المنتدى؛ إضافة إلى نخبة من الخبراء والأكاديميين.
٢- عقد الحوارات العربيّة الدولية: ويتكون فيها الطرف العربيّ من أعضاء المنتدى وخبراء وأكاديميين عرب؛ ويمثل الطرف المقابل إحدى الهيئات أو المعاهد أو المراكز من مختلف الدول والتجمّعات العالمية.
٣- القيام بالبحوث والدراسات الإستراتيجية: وتشمل الدراسات العلمية لفرق بحثية متخصصة حول القضايا الكبرى التي تواجه العرب حاضراً ومستقبلاً.
٤- المطبوعات: إضافة إلى سلسلة المطبوعات الخاصة التي توثق كل نشاط من الأنشطة المذكورة أعلاه (الحوارات العربيّة، والحوارات العالمية، والبحوث الاستراتيجية)، يقوم المنتدى بإصدار مجلة تصدر مرة كل شهرين بعنوان المنتدى باللغة العربيّة، ومجلة فصلية إلكترونية باللغة الإنجليزية تصدر كل ثلاثة أشهر، بهدف تعريف الأفراد والمؤسسات بخلاصة الحوارات والندوات والمؤتمرات التي يعقدها المنتدى؛ إضافة إلى نشر مقالات وترجمات تهمّ المثقف والمواطن العربيّ.

ويعتمد المنتدى في تمويله على رسوم الأعضاء العاملين والمؤازرين (مؤسّسات)، وتبرعات الأعضاء والأصدقاء ومساهماتهم؛ إضافة إلى ريع وقفيته المتواضعة.

عضوية المنتدى:

١- عضوية عاملة: تضم نخبة من الشخصيات العربيّة المتميزة، التي تؤمن بالمنتدى وبالأهداف التي أنشىء من أجلها.
٢- عُضوية مؤازرة: تضم مجموعة من أبرز المؤسسات والمجالس العربيّة المتفتحة التي تؤمن إداراتها بالعمل وبالفكر العربيّ المشترك.
٣- عُضوية الشرف: يمنحها مجلس الأمناء للأفراد والمفكرين من غير الأعضاء العاملين، الذين قدّموا مآثر ومساهمات جلّى، في مختلف الميادين، على المستويين العربيّ والدولي.







المنتدى

مجلة فكرية ثقافية يُصدرها مرّة كل شهرين

منتدى الفكر العربيّ

المجلّد العشـرون (٦)
تشرين الثّاني/ نوفمبر ٢٠٠٥

هيئة التّحرير

رئيس التّحرير
أ.د. هُمـــام غَصِيـــب

مدير التّحرير
أ. سمير أبو عجوة

الإخراج الفنّي
ناصر جمال عبد القادر

أمانة السـر والمتابعة
مـــي الحلتـــة

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(١٣/ ٢٠٠٣/ د)

المحتويات

العدد (٢٢٥) المجلّد العشرون (٦) - تشرين الثّاني/ نوفمبر ٢٠٠٥







كلمة أولى

أ.د. هُمام غَصيب
رئيس التّحرير

هذا هو عدَدُنا الأخير في مجلّد العام ٢٠٠٥. وهو طافحٌ بالمَوضوعاتِ المتنوّعة. وكما جرتِ العادةُ في مثلِ هذا الوقتِ من السّنة، فإنّ **جَوْلة العدد** تشتملُ - بالحقائق والأرقام - على ما يُمكنُ أنْ نُسمّيه حصاد العام ٢٠٠٥. وهو حصادٌ وفير بحمْدِ اللّهِ وتوْفيقِه.

والجولةُ - كما اقترحْناها أصْلاً - مُلتقى لقرّائنا من أعضاء المنتدى وأصدقائه. وهي تهدفُ إلى فتْح المجال لأعضائنا كي يُوافُونا بتقاريرَ مفيدةٍ ماتعة عمّا يدورُ في دُناهم من نشاطٍ فكريّ ثقافيّ. فكلّ عضوٍ مراسلٌ للمجلّة حُكماً. إلاّ أنّنا أخفقْنا حتّى الآنِ في هذا المَسْعَى. ومَعَ ذلك، فإنّ **جَوْلة العدد** تبقى مُتَنَفَّسًا لنا، بما فيها من مِساحاتٍ حُرّة ومن منوّعاتٍ قد تَزيد أو تَنقص حسب الحاجة.

عامٌ كاملٌ على وشْك أنْ ينقضي؛ وعامٌ جديدٌ على الأبواب. وسيكونُ عددُنا القادم فاتحةَ احتفالاتِنا بالذّكرى الخامسةِ والعشرين لتأسيس منتدانا. فإلى اللّقاء مَعَ برامجنا ومفاجآتنا. وكلّ عامٍ وأنتم بألفِ خَيْر. ■

جولة العدد

العدد (٢٢٥) المجلّد العشرون (٦) - تشرين الثّاني/ نوفمبر ٢٠٠٥

زاوية جديدة

«نشرة» المنتدى قبل عشرين عامًا

(غلاف العدد الرابع) *



العدد الرابع كانون الثاني / يناير ١٩٨٦

المحتويات

منتدى الفكر العربي
الرئيس: سمو الامير حسن بن طلال
الأمين العام: الدكتور سعد الدين إبراهيم
المحرر: الدكتور فهد الفانك

ARAB THOUGHT FORUM
Chairman: H.R.H. Crown Prince Hassan
Secretary General: Dr. Saad Eddin Ibrahim
Editor in Chief: Dr. Fahd Fanek

ص. ب ٩٢٥٤١٨ تلفون ٦٧٨٧٠٧ تلكس ٢٣٦٤٩ عمان / الأردن
P.O. Box 925418, Tel. 678707/8 Tlx. 23649 ATF 80 Amman - Jordan

* أنظر أيضًا ص (١٠٥) من هذا العدد.

العـراق ... العـراق ... العـراق! *

الحسن بن طلال

ما أسس الديمقراطيّة؟ وما الشروط الضرورية لتحقيقها؟ وما العَلاقة بين الأخلاق والديمقراطية؟ أسئلة مهمة لمستقبل الديمقراطية في القرن الحادي والعشرين. فالديمقراطية تُعد من أفضل الأنظمة السياسية لما تنادي به من قيم الحرية والمساواة والسلام والرفاهية.

وتختلف الأنظمة الديمقراطية عن غيرها من الأنظمة السياسية – التي تطلب من الأفراد الاعتراف بأنها تمثل السلطة الشرعية – في كونها تقوم على المشاركة الفعالة للمواطنين. فالسلطة في أيدي الأفراد، وعليهم ممارسة حقوقهم وتحمّل مسؤولياتهم.

هنا يأتي الحديث عن الثقة التي تمثل متطلّبا أساسيا للحرية. فحرية الأفراد في التحرك والعمل مقرونة بامتلاكهم الثقة في مجتمعاتهم. فمن دون شبكة متطوّرة من العلاقات الاجتماعية لن تكون هنالك ثقة، ومن دون الثقة لا تكون ديمقراطية؛ إذ كيف يمكن الحديث عن النّقاش والحوار والاختلاف الحضاري في غيابها؟

أتساءل: هل الديمقراطية سيرورة (عملية) أم حالة؟ أسلوب أم غاية؟ وإذا كانت سيرورة، فلا بد من التركيز على الحوار المستدام – حوار المواطنين – الذي نحتاج إليه في منطقتنا. وللإعلام دور فعال في هذا المضمار.

السؤال الآن: أين موقع الديمقراطيّة في العراق؟ إن الناس، وفقا للديمقراطية، سواسية أمام القانون وينتخبون حكامهم بحرية. والحرية، كما قال أرسطو، أساس الدولة الديمقراطية. لكن إذا لم تكن هنالكَ مساواة، فكيف يمكن الحديث عن الديمقراطية؟ أستطرد هنا وأقول إن الحديث في الأنظمة الديمقراطية يجري عن كون الأفراد متساوين أمام القانون، وأن لهم حقوقا ثقافية وسياسية وقانونية؛ لكنهم يتباينون في مستويات المعيشة وفقًا لما يحققون من دخل. من هنا أسست النرويج، مثلاً، صندوقا للأجيال لتجنب التبعات

• نُشرت في جريدة **الحياة** اللندنيّة بتاريخ ٢٠٠٥/٩/١٦، ص٩؛ وفي **الدّستور** الأردنيّة بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٢، ص٢١.
• أنظر أيضاً «المشهد العراقيّ الرّاهن»، ص (٣٦-٧٤).



الاقتصادية الناجمة عن الاستثمار والفقاعة الاقتصادية.

في حال وجود قوات أجنبية وفي ظروف انعدام الأمن، كيف يمكن الحديث عن الديمقراطية والحرية؟ ما يشهده العراق الآن هو إحياء للطائفية والعنصرية والعشائرية. لكن لم يُبْنَ الكيان العراقي على أساس عشائري؛ كما أن الفئات المختلفة من الشعب العراقي كانت دائما متكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية. أما بالنسبة للفيدرالية، فهنالك أشكال كثيرة للفيدراليات في العالم غير الذي تطرحه القوى السياسية في العراق؛ إذ توجد أسس موضوعية للفيدرالية غير الطائفية. وفي غياب الإحصائيات الدقيقة، لا يمكن إجراء انتخابات تمثل الوزن الحقيقي لمواطني العراق. (أركز هنا على مفهوم المواطنة؛ بعيدًا عن الإثنيّة والطائفية.) وهنالك أيضا أسئلة أخرى: هل لدى الحكومة الحاليّة، في ظلّ الأوضاع الرّاهنة، سلطة كافية تمكّنها من تحقيق أهدافها؟ وفي ضوء الجهود الجبارة التي تبذلها، والتي هي موضع كل تقدير، ماذا استطاعت أن تحقّق حتى الآن؟

لقد تبنّت الولايات المتحدة مشروع تأسيس الديمقراطيّة في العراق؛ إلا أن القارىء لتاريخ الولايات المتحدة المعاصر يجد أن مساندتها للديمقراطية في بقاع أخرى من العالم توافرت حيث كانت العملية الديمقراطية في صالحها. ومن الأمثلة على ذلك: الوجود العسكري في فيتنام، حيث قامت القوات المحتلة بالحيلولة دون إجراء انتخابات حرة لاختيار الحكومة التي يريدها الشعب الفيتنامي. فالقول بأن الوجود الأمريكي في العراق هو حصريا من أجل تحقيق الديمقراطية لا يتماشى مع السياسة الخارجية للولايات المتحدة، مع أنها - للإنصاف - ناصرت بعد الحرب العالمية الأولى قرار حق تقرير المصير للشعوب.

تقول أمريكا إنها جاءت إلى العراق لإقامة الديمقراطية؛ لكنّ الأحداث الأخيرة لا تنسجم مع هذه الادعاءات، خاصة حين نرى الهجمات على المقدسات الدينية كالنجف الأشرف، أو تعرض مدن كثيرة لأهل السنّة للتدمير. فهل هذا هو السبيل الديمقراطي إلى إنهاء المعارضة الوطنية للاحتلال الأمريكي؟ في حصار مدينة النجف طُلب من الصحافيين مغادرتها؛ إذ تنبأ الأمريكيون بأن المواجهة ستكون دامية. فلا شك أن قيام الصحافة الأجنبية أو المحلية بتسجيل الأرقام المرتفعة للخسائر البشرية المتوقعة أمر غير مرغوب فيه، ولا يصبُّ في مصلحة قوات التحالف. هنا أتذكر قول وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر، في تصريح له حول التغير المفاجئ لمجرى الأحداث في فلسطين المحتلة: يجب أن تخرج الكاميرات من هناك حتى يتمكن الجيش الإسرائيلي من تنفيذ مهمته. هذه هي السياسة نفسها المتبعة في العراق.

إن المخاطر التي تحيق بالأماكن المقدسة، ليس فقط في العراق وإنما أيضًا في فلسطين وغيرها، تؤكد ضرورة إيجاد إدارة معنوية للأماكن المقدسة من أجل حمايتها والمحافظة عليها وتعزيز دورها في مسيرة الخير للعالَمين. وهنالك حاجة إلى تفعيل دور المؤسسات الدينية (الخيرية)، التي تم تعطيل عملها تحت مسمّى «تجفيف منابع الإرهاب».

حتى تكسب الولايات المتحدة وحلفاؤها الحرب في العراق لا بد إذًا من هزيمة المقاومة، وتأسيس حكومة مستقرة في العراق تكون متجاوبة مع الولايات المتحدة. كذلك لا بد من المحافظة على دعم الشعب الأمريكي للحرب. فهل تحقق أي من هذه الشروط؟ هل يعتقد الجيش الأمريكي بإمكانية هزيمة المقاومة وسحقها؟ هل من الممكن اتفاق الساسة العراقيين على دستور للعراق؟ هل باستطاعة الرئيس جورج بوش الحفاظ على دعم الشعب الأمريكي لسياساته في الحرب، وهو دعم آخذ في التراجع؟ هنالك صعوبات جمّة. كما أن بقاء القوات

الأجنبية مع تغييب قوى أساسية في المجتمع العراقي قد يؤدي إلى دخول عناصر من دول مجاورة بأعداد كبيرة؛ الأمر الذي من شأنه توسيع دائرة الصراع المسلح مع احتمال تحوله إلى صراع إقليمي واسع.

فالرئيس الأمريكي بوش في موقف لا يُحسد عليه. إنه يود الانسحاب من العراق بصورة مشرفة؛ وفي الوقت نفسه يريد تحقيق نصر - أيّ نصر - يبرر العمليات العسكرية. وقد حذّر هنري كيسنجر الإدارة الأمريكية من العواقب الوخيمة لسحب قواتها من العراق. فسحب القوات في غياب نصر حاسم سيؤدّي لا محالة إلى الهزيمة. لكنّ بقاء هذه القوات سيجر عليها - وعلى المنطقة كلها - كارثة أكبر.

والحق أننا بحاجة إلى جهود كل العقلاء وكل المخلصين للعمل على تجاوز الأوضاع الحالية الصعبة التي يشهدها العراق. لقد كانت كارثة جسر الأئمة مأساة إنسانية بكل المعايير، أثارت مشاعر التعاطف مع ضحاياها في كل مكان. ونأمل ألا تؤدي العمليات العسكرية التي تشهدها الآن تلعفر والقائم والرطبة والرمادي إلى المزيد من التردي في الوضع الإنساني هناك أو تفجّر صراعات طائفية حادة، كما أوضح الناطق باسم هيئة علماء المسلمين.

إن تحقيق العدالة في العراق بعد انتهاء الحرب يتطلب الحصول على المساندة الوطنية والإقليمية والعالمية، وتقديم استراتيجية شاملة لإعادة بناء العدالة وتحقيقها، لغرض تجنب حالات الانتقام الفردية، ودعم إنشاء حكومة ديمقراطية مبنيّة على حكم القانون، واستعادة استقلالية القضاء، والحفاظ على وحدة أراضي العراق، وضمان مستقبل الديمقراطية فيه. وهنالك آليات عدّة يمكن اتباعها لتحقيق الغرض المنشود، مثل تشكيل لجنة للمصالحة والحقيقة على غرار اللجنة التي شُكلت في جنوب إفريقيا.

إن بناء عراق ما بعد الحرب يحتاج أيضاً إلى تفعيل دور المجتمع الأهليّ (المدني) بمؤسّساته المختلفة. وقد اقترحت بعض المؤسّسات ودارات الفكر في الغرب إنشاء مراكز للإصغاء والتوثيق، من أهدافها تقييم الأضرار الناجمة عن الاحتلال، وتوثيق حالات إساءة المعاملة وتجاوزات حقوق الإنسان، والاستماع إلى حاجات المواطنين.

يضاف إلى ذلك أن تغيير مسار العنف الدائر يتطلب العمل على معالجة الصدمات، واحترام الآخر، وتحسين الظروف المعيشيّة للأفراد، واحتواء جميع الأطراف في عملية السلام، وتدريب المفاوضين والوسطاء، وتدريب أعداد كبيرة من النساء في مجال حفظ الأمن وتشغيلهن، ودعم المجتمع المدني، والعمل مع القادة الدينيين وبناء جسور الثقة معهم، وتضافر جهود المدنيين والعسكريين من أجل السلام.

علينا أن نزى قرار الشعب العراقي بشأن الدستور الذي نأمل أن يحقّق الاستقلال والأمن والاستقرار للعراق، ويحافظ على وحدته وهُويته. لقد ألحقت العمليات العسكرية دماراً هائلاً بهذا البلد المنكوب. ألم يحن الوقت كي يستعيد النسيج الاجتماعي العراقي عافيته، ويقبل على إعمار القلوب والعقول؟

ويبقى أن نضع البعد الإقليميّ وفوق القطريّ على رأس أولوياتنا عند النظر إلى الوضع القائم في العراق وكيفية التعامل معه. فتداعيات الأوضاع فيه، سواء أكانت أمنية أم اقتصادية أم بيئية، تلقي بظلالها على جيرانها. وقد تؤدي إلى توسيع دائرة العنف عن طريق دخول أطراف جديدة في الصراع الدائر. فنحن بحاجة إلى تمثيل مؤسسي للإقليم يحظى بدعم دولي.

لن تسكتَ المدافع في عراقنا العزيز إلاّ إذا وصلنا إلى الحدّ الأدنى من رضى العراقيين! ■



ملاحظات حول راهنية الفكر العربي
بين الائتلاف والاختلاف في الخطاب العربي المعاصر[1]

أ. د. عبد الأمير الأعسم[2]

١ – مقدمة أولى:

تبحث هذه الداخلة في واحدة من أهم إشكاليات الفكر العربي الراهن، وهي إشكالية النقد الجذري الراديكالي وأزمة الصحيح والمتحول في الفلسفة العربية المعاصرة.

إن راهنية الفكر العربي، لطغيان العولمة على العالم بما فيه أقطار الوطن العربي، خاصة منطقة الشرق الأوسط، لا تسمح لأي باحث مهما كان مقتدراً أن يفرز بين الحق والباطل فيما آلت إليه نهاية القرن العشرين مع مطلع القرن الحادي والعشرين.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى نلاحظ أن الفكر العربي المعاصر منذ مطلع القرن الماضي حتى مطلع القرن الحالي قد مرّ بأنواع من المخاض العسير لتوليد مدارس فكريّة مستقلة، لكنها لم تنجح لأسباب كثيرة، على الرأس منها تجزئة البلاد العربية وخضوعها للاستعمار البريطاني والفرنسي والإيطالي والإسباني. فكان من نتائج ذلك أن الفكر العربي انحطّ إلى مستويات مختلفة تتشابك فيها علاقات البنية التكوينية لكل قطر عربي، تربية وسلوكاً ومنهجاً وثقافة وتواصلاً مع الذات القومية. أما الآخر الغربي المستعمر، فقد خلق في مناخات الساحة القومية أجواء من الاختلاف والائتلاف، حتى صار من العسير كل العسر معرفة مستقبل الفكر العربي في هذا القرن، والفكر القومي منه بوجه خاص، بعد سقوط فكرة الدولة القومية من برامج المفكرين والمثقفين بلا تردد عندما دخل المشرق العربي ووسطه ومغربه في صراعات لا حدود لها؛ مزوّقة من الخارج بالائتلاف، ومليئة من الداخل بالاختلاف.

٢ – مقدمة ثانية:

إن الفكر العربيّ الراهن لا يدلّ عندنا على أنه يسير إلى الاتفاق بعد هيمنة العولمة مؤخراً، وبعد ظهور نظرية الاستبداد السياسي

(١) محاضرة ألقيت في الجمعية الفلسفيّة الأردنيّة بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١٩.

(٢) أستاذ الفلسفة في جامعة عدن.

المتفرّد بعد ١٩٩١م، وبعد ظهور القوة الإمبراطورية الرأسمالية الجديدة. فقد شاع في عالم الغرب، والأمريكي خاصّة، القول بنهاية التاريخ. وهذا محض افتراء على البشرية التي تعرف أن التاريخ مستمر في الحركة، لا ينقطع، ولا يقف. فالسكون التاريخي نرفضه كفلاسفة؛ ذلك أننا لا نلاحظ في التاريخ ظهور قوة إمبراطورية عظمى أوقفت حركة التاريخ. كذلك، شاع القول بصراع الحضارات. وهذا كلام زائف لا معنى له غير تسويق الإعلام والدعاية لقوة عظمى تصاعد عندها الغرور إلى الدرجة التي تؤشر حماقة الاعتقاد بوجود الصراع بين الحضارات. وكان ولا يزال الصراع صراعاً وجودياً لا علاقة له ببنى الحضارة، حتى ولو قامت هذه الفرضية على النزاع بين الأديان، خاصة المسيحية والإسلام، لأن الواقع الراهن يشير إلى أنه صراع القوي الأوحد مع الضعيف المستكين، ولا علاقة للقومية أو الدين في هذا الصراع؛ فهذه النزعة محض كذبة كبرى في تاريخنا المعاصر.

٣ – نزعات الاختلاف:

من الواضح هنا أننا لا نقصد الحكم على هذه الاختلافات بأنها عرضيّة، بل هي تناقضات وانحرافات وخروج عن المألوف الطبيعي للأحداث. وقد وجدنا نزعات الاختلاف في الفكر العربي تقع في الأصول والفروع والجغرافيا والتقاليد والسلوك الاجتماعي والتكوين الذاتي والبنية الموضوعية.

٣-١ : الاختلاف في الأصول: والأصول هنا ما صدر عنه الاختلاف. فالفكر العربي لم ينشأ من أصول واحدة قبل الإسلام. وواضح هنا أن الأصول المشرقية غير المغربية، وغير الشمالية وغير الجنوبية. إن الأصل دائماً يقال على ما هو منبع للفكر. لذلك لا نجد في فلسفة التاريخ وحدة في هذه الأصول، بل إننا نجد التأثر والتأثير سلباً وإيجاباً يختلف بين الفكر القومي وأطرافه بحكم التفاعلات مع الآخر. ولا يمكننا هنا أن نقول إن الفكر العربي، هو نفسه بين العرب وحافات الحضارات القديمة، كان واحداً. وهذه النزعة تظهر اليوم في الفكر العربي الراهن للتدليل على أنّ هنالك نقاط افتراق بين أجزاء مساحة الفكر العربي، وعليه ظهرت دعاوى الانفصال عن العروبة بمفهومها الكلي، والزعم بأن البلدان العربية لها خصائص في الأصول تجعلها غير قادرة على الوحدة الفكرية.

٣-٢: الاختلاف في الفروع: والفروع هنا كل ما ترتب على صياغة الفكر العربي في التطور والنمو منذ هجرات العرب من الجزيرة العربية إلى أصقاع الأرض التي كانت مسرحاً للفكر في السياسة والديانة والحياة. وهي بلا شك مختلفة من موضع إلى آخر، وساهمت في اختلافها أحداث جسام في التاريخ، أبرزها القول بالبداوة والحضارة، والقول بالإبداع والابتداع في تكوين الفكر، حتى صار من المألوف أن نقرأ اليوم العودة إلى ما اختلف فيه الناس في الفروع. فصارت الأمة بلا ريب حاضنة للقديم الذي مات وتريد بعث الحياة فيه مع عدم ملاءمته للعصر، فالسلفية الدينية، والتعصب العرقي، والمناداة باللهجات المحلية لتحل محل العربية، أو العودة إلى ما قبل الإسلام، والرجوع إلى عقائد نفر منها الإسلام. فصار في نهاية المطاف اختلافه في فروع الفكر، حتى بات من الصعب على أي من فلاسفة التاريخ أن يجد حلولاً معقولة لفهم ما ستؤول إليه نزعات متباينة في الحكم والعدالة والحياة بين أطراف مساحة الفكر العربي في هذه الفروع. وقد نلاحظ كثيراً من الصدامات والتنازع على صحة، أو عدم صحة،

أفكار تشكل بمجملها المنحى الذي تسير فيه قوى التمسك بالقديم، أو تلك التي تجتهد من أجل الحداثة على حساب التراث. وفي الحالتين نجد الجميع يحاولون أن يتجاوزوا حقائق العصر الذي نعيش فيه، فاستكمنت في عملية الفكر أنواع من الخطاب تعتمد الأقيسة المغلوطة والموهة، فلا الصحيح فيها معمول به، ولا المنحول منها قادر على أن يكون حقيقة.

٣-٣: الاختلاف الطبيعي: ونقصد به الاختلاف الذي تتولد منه أنواع كثيرة من اختلافات الطباع في السلوك الذاتي والموضوعي، وهو ما يفرزه فيما بعد الاختلاف في التقاليد على مستوى الأفراد والجماعات. وبالنسبة للأفراد نقصد هؤلاء الذين جعلوا من القياس الجغرافي قياساً للاختلاف بين أطراف مساحة الفكر ومركزه. وهؤلاء في الأعم الأغلب صدروا عن مؤثرات عصر الاستعمار، واتجهوا بالمسائل إلى أن تكون وافدة في قوتها وتأثيرها وتشديد الابتعاد عن مركزية الفكر العربي. أما بالنسبة للجماعات، فهي كثيرة لا تحصى، قصدت الانطلاق من مركزية الفكر العربي إلى الأطراف، بغية تحقيق أساليب نجاح فكرة الأمة، أو الفكرة القومية، أو الفكرة الواحدة على مستوى مجتمعات العالم العربي.

لكننا في الحالتين، الأفراد والجماعات، وجدنا أن عدم التمسك بأهداف مركزية للفكر العربي ضيّع على الكثير من الأفراد الربط بين المصلحة الفردية ومصلحة الجماعة، تماماً كما خسرت الجماعات القدرات الضرورية على الاستقلال الذاتي والتفاعل الموضوعي من أجل وحدة فكرية بينة ظاهرة.

فنحن على هذا السياق نجد أن مجتمعنا العربي اليوم يضم أفراداً عملوا على تهديم أسس المجتمع أصلاً، إن كان ذلك عن طريق العقيدة أو السياسة أو الاقتصاد. ونتيجة لكل ذلك، نلاحظ اليوم مجتمعنا العربي مقسوماً على نفسه بحيث تتناقض المصالح بين أجزائه بين الثراء والفقر، والجنوح نحو الآخر أو عدم الاعتراف بالآخر، والتصلب في ما ورثناه من الأسلاف أو التعصب لما تعلمنا من هذا العصر. وهكذا، نلاحظ أن المجتمع العربي لا يتفق على مركزية ما، ويناهض أطراف مساحة الفكر نفسه في كل مرة، حتى صار من العسير علينا اليوم أن ندرك: كيف السبيل إلى فهم صحيح لحركة التاريخ في واقعنا العربي، لأننا بلا شك نقع أسرى الموروث أو الوافد في كل المقاييس الإنسانية والاجتماعية والثقافية والفكرية، فلا نفصح عن الأشياء بحقائقها، بل نسكت عن كل ما يجب أن يقال، فلا يبقى لدينا من الحق شيء. ولهذا وغيره مما عرضناه، لا نجد موازنة معقولة في الاختلاف الطبيعي، وما ينتج عنه في السياسة والاقتصاد من خلاف حقيقي!

٤ – نزعات الائتلاف:

إن الحكم هنا: أن الفكر العربي يأتلف في جملة قضايا كلّما ابتعدنا عن السياسة والاقتصاد لأننا وجدنا في الاختلاف بؤراً سياسية واقتصادية، وكلاهما يزرع الفرقة بين الأفراد والجماعات في كل العصور. ونقصد هنا بالائتلاف ما يتفق عليه الناس في التاريخ واللغة والثقافة، وهو ائتلاف وجودي عقلي من وجه، وكذلك هو ائتلاف تربوي ونفسي من وجه آخر.

٤-١: الائتلاف التاريخي: إن أهمية التاريخ لكل فكر أن الفكر نفسه لا يمكن أن يكون مختلفاً في التكوين، بل إن الائتلاف طبيعة تتشكل فيها بنية الفكر وعلاقاته

بأطراف المساحة الفكرية لكل أمة. فالتاريخ، إذاً، ليس مساراً لما مضى ولا هو لحظة راهنة، بل إنه القادم من الزمان ليكون راهناً، ثم ماضياً. وهذا السياق مفهوم يحتاجه من بحث في ائتلاف الفكر العربي على مستوى كل حدث وتفسيره أو تأويله. ولا نظن أن في وسع فلاسفة التاريخ أن يقولوا إن تاريخ الأفكار عند العرب لم يكن سبباً للائتلاف. فالأرض العربية، كلاً أو مجزأة، لم تكن أرضاً تاريخية للجنس العربي بمفهومه الضيق، بل كانت أرضاً تاريخية بما تولد عليها من تلاقح بين ما هو عربي وما هو غير عربي في الحياة والقيم والأهداف. ويكفي أن نعرف فلسفياً: أن أصول الحضارة البشرية نبتت على الأرض العربية في أرجائها، ووصلت مجدها بما نضح منها من قوة الروح في فلسطين، ومن قوة العقل في الرافدين حتى تخوم أعالي الفرات إلى جبال الأرز. هذه الأرض هي التي قامت عليها صروح حضارات عربية انتشرت في أعراق البلدان العربية غرباً، وفي ما وراء شرق العراق.

ربما يقول قائل إنني أتكلم عن مساحة تقع موقع التناغم في الأذهان، كأنها توحي بوحدة المشرق العربي دون مغربه. ولا معنى عندي للقول الذي يذهب إليه عرب معاصرون، يحسبون أنفسهم قوامين على الأمة، بأن العقل عند العرب ينقسم إلى مشرقي ومغربي، ومشرقيّه يعتمد (البيان)، ومغربيّه يعتمد (البرهان)! فهذا كلام ثقيل لا معنى له في مسار البنية الفكرية العربية ونشأتها وتطورها. فالمغرب استكمال للمشرق، لكن المشرق هو السابق في الوجود والزمان، وكل سابق في الوجود أشرف مما يليه، وكل سابق في الزمان أشرف مما يأتي بعده.

وليس في هذه الأقوال تنكر لعروبة المغاربة، بقدر ما هي وضع النقاط على الحروف في حقائق هي من استحقاقات العروبة المشرقية.

٤-٢: الائتلاف اللغوي: ونقصد باللغة هي ما ساد العالم العربي القديم من لغات تفرعت عن (لغة أم) مفقودة هي العربية القديمة، ومنها ظهرت اللغات الأكدية والبابلية والأشورية والكلدانية والسريانية وقبلها الآرامية وهكذا... وكلها لغات المشرق العربي. فالائتلاف اللغوي الذي حدث في العصور الوسطى سبب غلبة اللغة العربية الحديثة (لغة القرآن الكريم) على المشرق، ثم سرت إلى المغرب.

واليوم، عندما نبحث في الائتلاف، نجد أن اللغة هي أصل منه، ويقوم عليها؛ وليس صحيحاً الدعوة إلى إذكاء لهجات قصد منها الاستشراق أن تكون لغات عربية تشبه اللغات السامية القديمة. وإذا كان العنفوان الروحي نستكشفه في لغة القرآن، فليس لأنها لغة دينية، بل لأنها لغة ائتلاف قومي يجعل من أصحاب الأمة الواحدة معبرين عن فكرهم بلغة واحدة، فيأتلفون بمداها في مقومات الفكر وقدراته على نحو يسمح لرسم فكرهم القومي الواحد، بدل أن يزيفوا وقائع اللغة لمصلحة التصالح مع الغرب الطارد للعرب من سواحل البحر الأبيض المتوسط الشمالية، حتى صار الميل إلى التزاوج مع لغات الغرب هو أصل منه تنبع فكرة الانفتاح على الغير، بلا حوار، بل بتبعية مريرة لم يعرفها المشرق، ورفضها رغم ظروف التباين الديني والعقيدي وصلاته أو عدمها مع الغرب.

بعد هذا، قد نكتسب نوعاً من الشرعية في القول إن اللغة العربية هي روح الأمة. فمن أصر عليها، كان عضواً معطاءً في الأمة؛ ومن زاغ عنها، كان منحرفاً عن سبيلها ممجداً لروح أمة أخرى.

٤-٣: الائتلاف الثقافي: ونعني بالثقافة هو ما تراكم من معارف أمة من الأمم لتكوين شخصيتها، والإفصاح عن خصائصها. وهي، أي الثقافة، المعين الذي منه تصدَر كل منابع العقل والروح معاً. والفكر العربي على هذا القياس ينازعه اليوم شيئان:

الأول: أن الثقافة العربية وليدة ثقافات قديمة مع إلغاء الصلة بالعربية الأولى؛

والثاني: أن الثقافة العربية هي مستودع حصين للقدرات الفكرية التي تبدو لنا مؤتلفة في الحركة الإبداعية، وتحتاج إلى التجديد في كل عصر.

فإذا كان الشيء الأول رافضاً للائتلاف الثقافي على المساحة الفكرية العربية كبنية وعلاقاتها بالمركز؛ فإن الشيء الثاني يدع بنية الفكر العربي ترتبط بمركزه الذي صدر عنه، وتنحو نحو التطور والتجديد.

من هنا، وجدنا الذين يتكلمون عن الحداثة في الفكر العربي المعاصر إنما يخلطون بين ما هو كائن من حداثة ووسائل التحديث لكي نعرف مساهماتنا في الحداثة الإنسانية؛ بل إن بعضهم تطرف فتكلم عن ما بعد الحداثة! وهذا خطأ مبين لأننا نتيجة للتمزق القومي، والتجزئة القطرية، والتفتت الاجتماعي، والاختلاف البنيوي للمعارف المستحدثة، لم نصل إلى الحداثة؛ ولأن الوصول إلى الحداثة معناه بدء المساهمة الجادة في المعارف والعلوم والآداب والفنون الإنسانية – نقصد العالمية والكونية، ليس بمعنى (العولمة) التي شاعت في العقد الأخير من سنواتنا!

ومعنى هذا، نحن نرى أن الثقافة العربية مورد أساسي في بناء الائتلاف وَمَنْ عارضَ أن تكون الثقافة العربية قادرة على أن تكون منتجة ومتولدة في سياقها التاريخي في الخطاب المعاصر، فكأنه ينكر على الأمة قدرتها على التجديد والتطور والتفاعل مع الآخر. وهذه المعارضة تشكل دائماً صداماً مع الآخر في الحوار والتفاعل، وأن نأخذ منه ونعطيه، حتى يمكننا كعرب أن نقول: إن ثقافتنا العربية لها وحدتها، ولها صفاتها، ولها جوهرها، وهي قادرة على أن تعطي، كما أعطت في الماضي للإنسانية تجديداً وحداثة. لكن، يؤسفنا أن الكثير من مفكرينا تعصف بهم نوازع تروّج للغرب في (نهاية التاريخ) و (صدام الحضارات)، وينسون أن الثقافة العربية، إذ شكلت صرحاً واحداً، ألغت فكرة أن ينتهي التاريخ بما هو كائن في غلبة الآخر علينا باتباع دون أن تكون لنا قدرات على الإبداع، كما ألغت فكرة الصدام بما آل إلينا من الموروث مع معرفة الآخر الذي تخلص من الموروث. لهذا وذاك، إن (النهاية) المصنوعة هي نهاية سحرية خلقتها وسائل تريد أن تقلب حقائق الأشياء إلى ضدها، ومنها، وعلى رأسها، أن الأمة التي تهيمن على العالم اليوم هي أمة مستحدثة على حافة التاريخ، فهي أمة حديثة لا تتعدى أربعة قرون! و (الصراع) إنما خلقته (العولمة) المعاصرة لتقول: إن الصراع ليس بين الأمم والثقافات، وإنما هو صراع بين الأديان! وهذا افتراء على الأمم لأن الأديان في جوهرها تكمل بعضها بعضاً ولا تصطرع إلا بالسياسة والاقتصاد.

وهنا نجد كيف أن واقعنا الفكري العربي لا يستقيم من الناحية القومية طالما أننا نقع في أفخاخ ينصبها لنا الغرب لاختلافنا وليس لائتلافنا.

٥ – استخلاص في نقد الاختلاف والائتلاف:

من الناحية العقلية نجد أن الاختلاف يدفع في إيجاد الفرص للائتلاف؛ والعكس صحيح أيضاً. لذلك، ما

نحتاجه الآن هو أن نعيد النظر في الخطاب العربي من بدايات عصر النهضة العربية الحديثة في القرن التاسع عشر إلى النهضة العربية المعاصرة في القرن العشرين.

والسؤال: ماذا نجد؟ نجد، بلا شك، أن (الاستقلال الفلسفي) هو الذي يفتح علينا باب الائتلاف ويسد عنا باب الاختلاف. ومنذ عشرين عاماً تحدث ناصيف نصار عن هذا، ولم يستفد منه المفكرون العرب كما يجب. ويبقى هذا الفيلسوف مستشرفاً للمستقبل أكثر من أي من زملائه الذين وقعوا في شِرْك التمسك بالموروث أو الوافد على نحو مفضوح في قلب حقائق الأشياء إلى أضدادها، كما فعل حسن حنفي ومحمد عابد الجابري في كتابهما (حوار المشرق والمغرب). فالفكر العربي لم يستقر، إلى يومنا هذا، للتحولات العربية المستمرة في القرنين التاسع عشر والعشرين بين تسمية ما حدث في الأول (يقظة)، كما فعل نجيب عازوري في كتابه (يقظة الأمة العربية)، أو في الثاني (النهضة)، كما فعل هشام جعيط وزملاؤه في كتابهم (النهضة العربية الثانية). ومن المدهش أن نلاحظ اتجاهاً آخر يربط بين القديم والحديث في الفكر العربي على نحو منقوص غير وافٍ بالنتائج، كما فعل غسان عبد الخالق في كتابه (بين الموروث والنهضة والحداثة). وهو أمر استدعى البعض من المفكرين لقراءة مزدوجة بين ما حدث في الغرب وما يحدث عند العرب، كما فعل فاروق أبو زيد في كتابه (عصر التنوير العربي).

هذه الاتجاهات وجدت في الخطاب العربي المعاصر نوعاً من التصدع بين الاتّباع والإبداع، كما فعل برهان غليون في كتابه (نقد السياسة – الدولة والدين). وفي هذا السياق نجد محمد جابر الأنصاري يركز على أزمة الفكر السياسي العربي في كتابه (التأزم السياسي عند العرب). ومن ناحية أخرى نجد التصريح بالواقعية الجديدة، كما فعل محمد نعمان جلال في كتابه (الواقعية الجديدة في الفكر العربي)، وهو ما لا يتفق مع مسارات فكرية أخرى تتحد من بُنى مختلفة، كما فعل فكتور سحاب في كتابه (عن القومية والمادية والدين)، حتى إذا رأينا الواقع العربي المعاصر يواجه أنواعاً من التحديات، انبرى مفكرون عرب لبحث هذا الواقع وبيان علاقته مع التحديات التي تجابه الفكر العربي، قومياً كان أو غير قومي، كما فعل الطيب تيزيني وزملاؤه في كتابهم (الواقع العربي وتحديات الألفية الثالثة)، ومعن بشور وزملاؤه في كتابهم (الواقع العربي وتحديات قرن جديد).

وفي الاتجاه الآخر، نلاحظ قراءات لمشكلات في الفكر العربي تؤثر في نموه واضطراده، كما فعل تيسير الناشف في كتابه (السلطة والحرية الفكرية والمجتمع)، وهي مشكلات احتاجت من آخرين درس تطويعها من الناحية الإنسانية، كما فعل أسعد شطارة في كتابه (أنسنة النظم الاجتماعية)، فاجتهد محمد جابر الأنصاري لصياغة جديدة للفكر العربي كما فعل في كتابه (الفكر العربي وصراع الأضداد). وعلى نحو غريب لا يتناغم مع كل هؤلاء، دعا بديع أرسلان إلى وحدة الفكر العالمي وكأنه وصل إلى وحدة الفكر العربي، كما فعل في كتابه (من أجل فكر عالمي موحد).

وليس هذا وحده الذي سقناه لمعرفة الاختلاف والائتلاف في تكوينات الفكر العربي المعاصر، بل إنّ الباحث المعاصر اليوم ليحار كيف يقرأ تراث النهضة العربية في القرن التاسع عشر، وفي أي مجال يمكن

أن يصنّفه، كما لو راجعنا أعمال الطهطاوي (محمد عمارة، أعمال رفاعة الطهطاوي، ٣ أجزاء)، وجمال الدين الأفغاني (محمد عمارة، أعمال الأفغاني – الكتابات السياسية)، وعلي مبارك (محمد عمارة، أعمال علي مبارك، ٣ أجزاء)؛ وهكذا، الكواكبي ومصطفى كامل بخصوص الدعوة للجامعة الإسلامية وصلتها بالفكر القومي (محمد عمارة، الجامعة الإسلامية والفكرة القومية عند مصطفى كامل)، وهذا كله مبني على تجديد الإسلام في فكر محمد عبده (محمد عمارة، الإمام محمد عبده مجدد الإسلام).

إن اختفاء الفكرة القومية من أعمال هؤلاء الرواد لم تكن لعلة في الفكر العربي، بل بتمسك روّاد النهضة بالموروث الديني واعتباره مُعبّراً عن قوة الفكر القومي. لكن ذلك احتاج إلى فكر قومي واضح في التعبير عن فعاليات الأمة، كلا أو جزءاً، فكانت حركة الفكر القومي تنبعث مع نهاية الحرب الكونية الأولى ١٩١٤-١٩١٨. وبرزت الحركات القومية، برأينا اليوم، بالتنافس على إظهار الحقائق من مكامنها، واجتهدت كل واحدة على قدر الاستطاعة بما جاد عليها مفكروها وهم يحاولون أن يجدوا حلولاً لما آل إليه العالم العربي، وتحديد خصائص شعب كل قطر، وبالتالي السعي إلى وحدة الأجزاء المختلفة للوصول إلى وحدة عربية كبرى.

أما الذين دعوا إلى وحدة الأجزاء المؤتلفة، كما فعل البعض، فكان همهم أن الوحدة الصغرى تقود إلى الوحدة الكبرى، وهي أقرب إلى الواقعية التي تفرضها طبيعة الأشياء. لكن الذين دعوا إلى وحدة الأجزاء كلها على الرغم من اختلافها في البنية والعلاقة، كما فعل آخرون، فكان همهم أن الوحدة الكبرى هي السبيل الوحيد لإعادة قوة الأمة العربية على صعيد العالم، كما كانت في العصور الوسطى والقديمة. وهذه الوحدة رومانسية حالمة تتناقض مع واقع التجزئة. فكان أن أسقط في أيدي الناشطين القوميين العرب، على مختلف اتجاهاتهم، لما آل إليه الوضع العربي الراهن اليوم. فوجدنا بعض المفكرين القوميين أو الإسلاميين يتساءلون عن أسباب عدم قيام الوحدة العربية، كما فعل شلبي العيسمي في كتابه (الوحدة العربية: هل لها من سبيل؟)، وهو سؤال سيبقى بلا جواب إلى زمان قادم طويل! وربما يعود ذلك إلى أن القضية الأساسية للعرب، وهي فلسطين، في صراع دائم مع إسرائيل، حتى أن بعضهم بحث (أصل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي)، كما فعل حسين عايش، بل كابر بعضهم الآخر بأنه يعرف أسرار أزمة الصهيونية، كما فعل حامد ربيع في كتابه (أزمة الفكر الصهيوني). لكن الصحيح هو بحث تاريخي لا خداع للقراء فيه، كما فعل شفيق ناظم الغبرا في كتابه (إسرائيل والعرب). وقد اجتهد السيد ياسين وزملاؤه في قراءة الصراع العربي الصهيوني في كتابهم (صراع القرن، الصراع العربي مع الصهيونية عبر مائة عام). وبإزاء ذلك نجد أن ما أنجزه العرب في القرن العشرين لا يشكل بمجمله قوة دافعة لتوليد الإبداع، بل إنه اتباع وتخليط وفوضى في الاتجاهات المختلفة على نحو مؤسف يعبر بلا أدنى ريب عن عدم استطاعة الفكر العربي أن يكون خطاباً ائتلافياً بل اختلافياً، وهذا ما وجدناه عند شاكر النابلسي في كتابه (الفكر العربي في القرن العشرين، ٣ أجزاء). وليس من الغريب بعد هذا أن نلاحظ ما نراه اليوم من اختلاف يصل إلى حد التراجع والانحطاط والنكوص في عموم الفكر القومي عند العرب، وسوف تحتاج الأمة للائتلاف فيه إلى خمسين سنة قادمة! ■



(٢)

هل يستطيع العرب مواجهة ارتباكهم السياسي؟

د. كمال عبد اللطيف *

اختلطت أوراق المشهد السياسي في أكثر من ساحة عربية، ولم يعد بإمكان المسؤولين السياسيين والمواطنين العاديين إدراك طبيعة ما يجري أمامهم. يمكننا أن نتحدث هنا عن درجة قصوى من الارتباك في الرؤية وفي الفعل. كما يمكننا أن نتحدث ونحن أمامنا ما يجري في المشهد السياسي عن انسداد في الآفاق ووعورة في السبل. وما يزيد الأوضاع تعقيداً هو عدم قدرة منطق التحليل السياسي العقلاني وآلياته المجربة في العقدين الأخيرين من القرن الماضي على بناء المعادلات السياسية الضابطة لسيرورة الأحداث، والمساعدة في عملية رسم السيناريوهات المحتملة. فقد منعت درجات الاضطراب القصوى إمكانية فرز المعطيات وترتيب أسبابها ونتائجها. ويفترض أن يتجه البحث في المآل الراهن عن أدوات جديدة قادرة على مواجهة صور الاختلاط المعتمة، والمفجرة لحالات من الغليان بعضها تمظهر في صور أولية مخددة، وبعضها الآخر قادم، ولا يوجد في تصورنا في الأفق الراهن ما يحول دون حصوله أو يقلص من نتائج الآثار التي سيولد في واقعنا.

إننا عندما نتحدث عن الاضطراب في الرؤية والفعل داخل المجال السياسي العربي لا نريد أكثر من توصيف لما يجري أمامنا. فنحن لا نزايد على أحد،

* أستاذ التعليم العالي – شعبة الفلسفة، كلية الآداب – جامعة محمد الخامس، الرباط – المملكة المغربية.

ولا أعتقد أننا في زمن يسمح بذلك، ودرجة كثافة غيوم المشهد تشي بالأعاصير، ما حصل منها وما يحصل اليوم، وما تلوح علاماته الآتية في الأفق.

كان عبد الله العروي، وهو واحد من كبار مفكرينا الذين انشغلوا بموضوع التأخر التاريخي العربي وكيفيات تجاوزه، قد نبه مراراً في أعماله طيلة العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي إلى أن تأجيل عمليات قطعنا مع التقليد والتقاليد في النظر والعمل سيراكم أزماتنا، ويجعلنا عرضة لتنافس القوى العظمى الصانعة والموجهة للأحداث في التاريخ. وقد ذهب بحدس المفكر وجرأته إلى ما هو أبعد من ذلك، معلناً أن تأخرنا في إنجاز ما يساعد على انخراطنا في تعلم مكاسب الفكر المعاصر ستترتب عنه عمليات قيصرية تنقلنا بكثير من العنف إلى فضاءات الأزمنة المعاصرة، حيث ستحصل عمليات دفع خارجي بهدف إرغامنا على كسر قيود التقليد وتعلم قيم الأزمنة الحديثة.

وما يحصل اليوم في واقعنا يعكس هذه الصورة التاريخية القسرية التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه. فقد تمادت أنظمتنا السياسية في تلفيق المواقف المعززة لدوائر التقليد، فحاصرت نفسها وحاصرت مجتمعاتها. ولعلها حاصرت بشكل من الأشكال، وبطريقتها الخاصة، مسيرة التحول الجارية في العالم، بحكم المساكنة والصراع. وما زاد الأوضاع سوءاً وتدهوراً أن القوى المعارضة لم تتمكن من مغالبة أنظمتها بالأساليب المساعدة على فك الحصار المضروب على مجتمعاتنا، وهوالأمر الذي ترك هذه المجتمعات في مرحلة ما قبل التدريب على توسيع دوائر المشاركة السياسية التي تعتبر حجر الزاوية في الأنظمة السياسية العصرية. فأصبحنا أمام ما نحن عليه الآن، ما يصعب وصفه وتعيين قسماته باللغة التاريخية والسياسية المعتادة، بل إن اللغة السياسية الموصولة بتركة النظام الدولي الذي كان سائداً في أغلب عقود النصف الثاني من القرن العشرين لا تساعدنا بدورها على معرفة ما يدور اليوم داخل مجتمعاتنا.

لم تستطع أنظمتنا السياسية نفض غبار الزمن عنها، ولعلها لم تدرك بما فيه الكفاية نوعية التحولات التي حصلت في نهاية القرن الماضي. أما نخبنا المعارضة فقد استكانت بدورها لآليات في الفعل السياسي المحاصر، دون أن تتمكن من ابتكار ما يسعف بتفكيك أنظمة التقليد المهيمنة على مجتمعها، والمهيمنة في الآن نفسه على كثير من تصوراتها وأفعالها، فنتج عن ذلك الملامح العامة لكثير من ظواهر المجال السياسي في حاضرنا..

ومن المفارقات الدالة على ارتباكنا السياسي ما يكتب في موضوع السجالات المواكبة لمشروع الإصلاح السياسي، حيث تتم إشاعة تقابلات بين الخارج والداخل، دون إدراك طبيعة التداخلات والتركيبات الحاصلة في التحولات التي عرفها مطلع القرن الجديد، والتي تعكس جوانب من مسار ظواهر العولمة في الاقتصاد والإعلام والسياسة.

أتصور، بمعايير الصراع السياسي والعسكري الدائر في العالم اليوم، أنه لا يحق لنا أن نتصنع المسكنة، وأن نتقنع بقناع الضحية، مغفلين منطق

المصلحة ومنطق الصراع في التاريخ. ولا يحق لنا أن نقول للعالم بلغة أخلاق ما قبل السياسة: عليكم الرأفة بنا وبمجتمعاتنا وبقيمنا. فلن يسمعنا أحد. وحتى عندما يكلف بعضهم أنفسهم عناء الاستماع إلى كلماتنا المستعارة من قواميس أزمنة خلت، فإنهم لن يسمحوا لنا بتجاوز عتبات معينة داخل الحيز الذي نشغله في العالم. ودليلنا على ما نقول ما يحصل أمامنا اليوم. فكل الديناميات الجارية في قلب مجتمعاتنا، وكل مشاهد الدمار وصور العنف وعناصر الإنكفاء المضاد المنتشرة في ثقافتنا تشير إلى دونيتنا، وتوضح أننا لم نعد نتحرك إلا في إطار ردود الفعل التي لا نملك أمامها فرصاً للاختيار.

لم يعد مشهدنا السياسي ملكاً لإرادتنا المستقلة، ولم يعد ملكاً لآخر يتجه لخدمة مصالحه بناء على مقدمات ومعطيات محددة. فكثير من مظاهر الخراب التي لحقتنا صنعت داخل مجتمعاتنا بفعل تفاقم أزماتنا الداخلية، وكثير من مظاهر خرابنا أيضاً صنع بفعل قوى خارجية غازية. وفي مختلف الصور والمظاهر المعبرة عن بؤس مآلنا الراهن، سواء بفعل عوامل الداخل أو عوامل الخارج، فنحن نتحمل نتائج الدمار الذي يكسر رؤوسنا، ولا نجد أي إمكانية للتخلص من آثاره وتداعياته.

نعيش اليوم تحولات تاريخية مفروضة علينا بمفعول محصلة تاريخنا لأننا لم نتمكن من بناء تاريخنا الذاتي بوسائلنا الخاصة. فقد تخلينا عن مشروعنا في النهوض، ولم نتمكن من كسب رهانات النهضة. وعودنا أنفسنا لغة التساهل مع ذواتنا بالإعلاء من تاريخ المؤامرات التي نعتقد أنها دبرت بهدف محاصرتنا، دون أن نتمكن من إنجاز التشخيص التاريخي الكاشف عن مسؤولياتنا الكبرى في كل ما أصابنا من ويلات ولحقنا من دمار.

عندما نسلم بأننا لم نعد نتحكم فيما يجري فوق أرضنا وعلى رؤوسنا، فإن هذا الأمر يستدعي تشكيل شبكات للتفكير في تداعيات ما حصل ويحصل في مجتمعاتنا، كما يقتضي التفكير بالآليات المستوعبة للأسئلة المركبة التي يطرحها واقعنا. إلا أن مجريات الأمور لا تكشف عن وجود هذه الشبكات، فنحن ما نزال سجناء ردود الفعل المباشرة، ولم ندرك بعد أن التاريخ يصنع بصيغ لا حصر لها، وأن شروطاً مماثلة لما نحن فيه وعليه تتيح لنا رسم المعالم الكبرى لخيارات جديدة نُوطن العزم عليها دون حرج. ومعنى هذا أننا لم نستوعب بعد بصورة جيدة المآل الذي آلت إليه أحوالنا.

ورغم أننا نشاهد ما يجري في العالم في إطار التشكل الجديد للعلاقات الدولية، ونعاين أنماط التحول الجارية في شبكة المنظمات الدولية، فإننا نجد صعوبة كبيرة في التواصل مع الأحداث والمعطيات، بحكم التناقضات العديدة التي فجرتها الخرائب في واقعنا، خرائب المدن وخرائب الوجدان المكلوم. وعندما تصدر عنا أحياناً بعض ردود الفعل، فإننا نمارس فيها كثيراً من الأساليب والحيل التي لاترفع من مردودية أدائنا التاريخي، لا في مستوى مواجهة ذواتنا، ولا في مستوى مواجهة الخصوم الذين يرسمون بأفعالهم المبادرة ما يصنع مأزقنا الراهن، ولعلهم يتأملون أنماط ردود فعلنا، ويركبون المواقف المناسبة لها بهدف تطوير آليات اشتغالهم

ومواصلة هيمنتهم..

ففي موضوع الإصلاح الديمقراطي في العالم العربي، على سبيل المثال، يتم تحويل الديمقراطية إلى مشهد انتخابي، ويتم تحويل المشهد الانتخابي إلى صناديق وأوراق. وفي موضوع غزو العراق واحتلاله، يبدأ التحرش بسوريا، وفي قلب كل هذا وفي سياقه العام وملابساته الخاصة تتم جريمة قتل الحريري لتتوالى الجرائم بعد ذلك في واضحة النهار، وقد ينتج عنها تحولات منذرة بالعواصف الهوجاء.

ووسط مظاهر الاضطراب الشامل، يزداد تطرف المواقف الأمريكية، وترتفع وتيرة عدوانيتها، حيث تواصل توجيه التهم لمصر والسعودية، وتواصل ضغوطها على الفلسطينيين لقبول التسوية التي ترضي إسرائيل على حسابهم، فتزداد الأوضاع قتامة. إلا أننا رغم كل هذا لم نتمكن من مواجهة مصيرنا بالأساليب التي تتطلبها المعركة. فقد دافعنا عن الانتخابات العراقية وسط جحيم الخراب، مغفلين أن المشروع الديمقراطي عبارة عن فعل لا يمكن فصله عن فضاء الحرية. وعملنا قبل ذلك على تجاوز المقتضيات الدستورية في لبنان، ونحن نقبل التمديد لرئيس الجمهورية اللبنانية، مغفلين ملابسات ما يخبئه الحاضر والمستقبل القريب.

فليست الديمقراطية وصفة سهلة. وليست الانتخابات علامة صانعة لفعل الإصلاح السياسي الديمقراطي في المجتمعات البشرية، إنها مجرد تقنية موصولة بسجل من التصورات والمفاهيم... لهذا السبب يمكننا أن نراوغ، ويمكننا أن نتغنى بالمكاسب التي لم تتحقق، إلا أن الخراب الذي يحيط بنا يكشف عمق الخسارات التي مني بها مشروع النهضة العربية ومشروع الإصلاح السياسي بالذات. فقد انتعشت في لغتنا السياسية في الآونة الأخيرة لغة الإثنيات والأعراق والتمايزات العقائدية، واختفت لغة الوطن والمواطنة ومشاريع التحرر والتنمية القادرة على بناء الذات بالوسائل التاريخية المشروعة والمتاحة.

أتصور أننا سنواجه في المدى المنظور أعاصير جديدة وعواصف رملية ومائية عالية. ورغم أنني أتردد كثيراً في إصدار الأحكام العامة في قضايا الصراع السياسي، إلا أن شواهد كثيرة من رعب المشهد القائم أمامنا تدفعني إلى الخوف... فلا يعقل وسط ردود الفعل التي ننشىء على مبادرات يتم إملاؤها عنوة أن لا نرسم لظواهر تأخرنا السياسي البرامج المساعدة على تخطي العوائق والصعوبات، ونكتفي بدل ذلك بالتغني بجمال صناديق الإنتخاب، مغفلين أن معركة الديمقراطية في مجتمعاتنا تقتضي كثيراً من الجهد السياسي القادر على بناء الدولة في أوطاننا. فهل نستطيع بناء على ما سبق تركيب ما يساعدنا على وقف مسلسل الإنهيار؟

■



(٣)

العولمة وإخفاقات تحقيق الأمن الاقتصادي الدولي

أ.د. حميد الجميلي *

الأمن الاقتصادي الدولي مفهوم جديد نسبياً، وإن كان يتعذر القول إن الأفكار الأساسية التي يقوم عليها هي أفكار حديثة. ويعرف الأمن بصفة عامة بأنه غياب الخطر أو الخوف أو التهديد، ويعد غياب هذا الأمن من المشاغل الدائمة للبشرية.

وقد استخدم مصطلح «الأمن» عادة في مجال الشؤون العسكرية، كما استخدم بصورة تقليدية للإشارة إلى أمن الدولة، على الرغم من استخدامه في سوابق تاريخية على مستوى الفرد ومستوى الجماعة. تختلف الدول والأمم من حيث الحجم والموقع والمناخ ومستوى التنمية وموارد الثروة الطبيعية. وترغب كل دولة في الأمن بمعناه المتمثل بالسلامة وغياب الخطر الآتي من جانب الدول والأمم الأخرى.

ومن الضروري عند بحث مفهوم الأمن الاقتصادي الدولي تحديد بعض الأشكال والمصادر الرئيسية لانعدام الأمن الاقتصادي الشائعة في اقتصاد العولمة.

كانت، وما تزال، أكثر مصادر انعدام الأمن الاقتصادي انتشاراً تتمثل في حدوث كوارث طبيعية، خاصة المناخية في أصلها، كرداءة المحاصيل والزلازل والفيضانات والجفاف، وغيرها. وبالنسبة لعدد كبير جداً من البلدان، لا سيما البلدان النامية الفقيرة، ما تزال هذه الكوارث أحد أقوى المصادر التي تهدد أمنها الاقتصادي. وليس من قبيل الصدفة أن البلدان النامية الفقيرة هي من بين أكثر البلدان تعرضاً لهذا الشكل الخاص من عدم الأمن لأنها تفتقر للمعلومات المتعلقة بحدوث كارثة وشيكة، وللموارد اللازمة لمواجهتها عندما تحدث. وليست البلدان المتقدمة النمو في منجاة من أنواع الخطر هذه، إلا أن لديها وسائل أفضل لاتخاذ تدابير وقائية للحد من آثارها.

وهنالك أخطار اقتصادية واجتماعية ذات ارتباط وثيق بالكوارث

• أستاذ الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدوليّة، أكاديميّة الدّراسات العليا طرابلس - ليبيا.

الطبيعية، وتنتج عن تدهور النظم الأيكولوجية، أو عدم معالجة هذا التدهور عندما يتم إدراك هذا الخطر. ومع زيادة السكان وتطوير العمليات الزراعية والصناعية، أصبح التدهور البيئي مصدراً خطيراً للأمن الاقتصادي. وليس هناك أي بلد في منجاة من هذه الظاهرة. وفي البلدان التي يسود فيها الاقتصاد السوقي، لا يأخذ نظام الأسعار في الاعتبار العوامل الخارجية بصورة كافية، ولا يعكس في كثير من الأحيان التكاليف والفوائد الاجتماعية. وفي البلدان التي تعوض فيها القرارات الإدارية عن قوى السوق أو تحل محلها، لا يتم أيضاً في كثير من الأحيان مراعاة العوامل الخارجية، وبالطبع ليس من الممكن أن يراعى نظام أسعار ما، أو نظام إداري ما، في جميع العوامل التي تدخل في النشاط البشري. ويمكن استخدام النظامين معاً للاقتراب أكثر ما يمكن من النتائج المرغوبة. وفي السنوات الأخيرة كانت الظواهر البيئية العابرة للحدود الوطنية أيضاً مصدراً للقلق. ونظراً لطبيعتها لا يمكن إطلاقاً معالجتها على المستوى الوطني.

وفي اقتصاد العولمة، إن الطريقة التي يعمل بها نظام التجارة العالمي حالياً في ظل منظمة التجارة العالمية تساهم في عدم الاستقرار وعدم إمكانية التنبؤ. ومع تكثيف التقسيم الدولي للعمل وانخفاض تكاليف النقل وتحسن المعلومات المتعلقة بالأسواق ومصادر العرض من حيث نوعيتها وسهولة تعميمها، كان نمو التجارة الدولية أسرع من الإنتاج العالمي. وأصبحت هياكل الانتاج الوطني تدريجياً أكثر ترابطاً من خلال الاستثمارات المباشرة. وهنالك نسبة هامة من التجارة الدولية تولدها الآن الشركات عبر الوطنية التي يمكنها أن تعمل خارج نطاق السلطات الوطنية. وقد يسر إضفاء الطابع العالمي على النظام المالي الدولي هذه العمليات بصورة كبيرة. ونظراً لهذا التكافل المتزايد، فإن القرارات المتخذة في بلد ما على أسس اقتصادية وطنية بحتة ينجم عنها أثر فوري مباشر على بلدان أخرى، ما يجعل الدول تشعر بفقدان سيطرتها أو نفوذها على مصائرها الاقتصادية.

وتزيد الإجراءات التي تتخذها مراكز الرأسمالية العالمية عن قصد من حدة حالات عدم الأمن المتأصلة في نظام التجارة الدولية. وما يبعث على القلق بوجه خاص الإجراءات الحمائية التي انتشرت مؤخراً بصورة كبيرة. ويتصل شكل محدد من أشكال عدم الأمن في هذا المجال باستخدام التدابير التجارية القسرية، مثل حالات الحمائية المنتشرة والقيود الجديدة. وفي السنوات الأخيرة كانت هنالك عدة أمثلة عن استخدام هذه التدابير من قبل مراكز الرأسمالية العالمية. كما ساعدت العولمة المالية وإزالة نظم الرقابة الحكومية على حركة الاستثمارات الأجنبية وتحويلها من سوق مالية إلى سوق أخرى عبر الأزرار الإلكترونية على إضافة مصدر جديد من مصادر فقدان الأمن الاقتصادي العالمي.

وتمثل التغييرات المتكررة في أسعار الفائدة مصدراً إضافياً لعدم الأمن المالي. ولقد أصبحت هذه الأسعار أكثر أهمية في السنوات الأخيرة، فأثرت على عدد متزايد من البلدان، وبوجه خاص البلدان النامية المدينة. كما إن الوصول إلى أسواق الائتمان كان مقيداً من حين إلى آخر على أسس سياسية، غير إن هذا العامل أصبح أقل أهمية نظراً لأن الأسواق المالية أصبحت أكثر تنافسية وأبعد عن التنظيم ومتزايدة القدرة على التهرب من السيطرة الوطنية. ويرى مقررو السياسة العامة أن فقدان هذه السيطرة على الأسواق المالية هو في حد ذاته مصدر لعدم الاستقرار. وأخيراً فقد كانت المعونة الثنائية، وأحياناً المعونة المتعددة الأطراف أيضاً، خاضعة للقيود على أسس سياسية بحتة، ما يعمق من مصادر فقدان الأمن الاقتصادي العالمي.

والآن يشكل هبوط سعر الدولار أحد أبرز أشكال تهديد الأمن الاقتصادي العالمي؛ ويشكل النظام النقدي المالي،

الذي ما يزال مستنداً أساساً إلى قلة من العملات الوطنية، أساس النظام المالي. ويعني هذا ضمنياً أن النظام النقدي الدولي حساس بصورة استثنائية للسياسات النقدية لبلد أو لحفنة من البلدان تستخدم احتياطي عملاتها الوطنية كوحدات دولية للحسابات وكوسيلة للتبادل. وتأتي أكثر حالات عدم الاستقرار انتشاراً نتيجة للتقلبات الكبيرة والمتكررة لأسعار الصرف التي لا تربطها صلة بالتغيرات الاقتصادية الأساسية، بل تذكيها المضاربات الخاصة.

ونتيجة لأوجه الضعف هذه، تتسم عملية تكييف ميزان المدفوعات بدرجة من عدم التناسق، حيث يقع عبء غير متناسب للتكيف على عاتق البلدان الضعيفة ذات العجز، وبالاضافة إلى ذلك فإن عملية خلق السيولة ليست متصلة دائماً بالحاجات العالمية.

وأخيراً هنالك تصور واسع النطاق بأن آلية اتخاذ القرارات التي تحكم النظام النقدي لا تعطي وزناً كافياً للبلدان النامية، وأنها معرضة للضغوط الخارجية.

ويشكل عدم الاستقرار في أسعار السلع الأساسية مصدراً مهماً لانعدام الأمن الاقتصادي، وبصورة خاصة لعدد كبير من البلدان النامية التي تعتمد في إيراداتها أساساً على نوع واحد من الصادرات، أو مجموعة صغيرة من السلع الأساسية. وليست أسعار السلع الأساسية منخفضة فقط، نظراً لتدنيها خلال فترة مطولة، ولكنها تخضع أيضاً لتقلبات واسعة. وقد ركزت الاهتمامات المحددة في العقود الأخيرة على الطاقة، وبوجه خاص فيما يتعلق بتوقعاتها في الأجل الطويل.

وينجم عن التكنولوجيا السريعة التطور والتغير أيضاً عدم إمكانية التنبؤ، فالتطور التكنولوجي في بلد معين يمكن أن يحدث تغييراً فورياً في الميزة النسبية. وهنالك نقص كبير في مدى وضوح عملية التقدم التكنولوجي. فكلما كانت وتيرة التغير سريعة، كلما توسع المدى الجغرافي للتقدم التكنولوجي وزادت احتمالات عدم الاستقرار.

ويمكن أن يكون الحصول على التكنولوجيا أيضاً مصدراً لعدم الاستقرار، حيث إن البلدان التي تتمتع بالمركز المتفوق تجنح إلى استخدام الوصول إلى تكنولوجياتها لتحقيق ميزة سياسية على المستوى الثنائي. وليست مثل هذه الأعمال مضرة بالموردين والمشترين فحسب، بل إنها تعوق أيضاً التقدم التكنولوجي، الذي يزدهر في ظل حرية الحركة. وتجدر ملاحظة أن عدداً كبيراً من أنواع التكنولوجيات مطروحاً الآن في نطاق المعرفة العامة.

وأدت القوى المؤثرة في الاقتصاد العالمي إلى زيادة انعدام الأمن الاقتصادي للدول، لا سيما في البلدان النامية، الأمر الذي يستوجب اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على الأمن الاقتصادي الدولي وتعزيزه. إلا أن هنالك تسليماً واعترافاً واسعاً بأن مفهوم الأمن الاقتصادي الدولي هو مفهوم معقد يصعب تعريفه بدقة، فهو يتصل بأنواع أخرى من الأمن، ويجب أن ينظر إليه في إطار عام.

ولما كان الأمن الاقتصادي الدولي مفهوماً يتعلق بالعلاقات الاقتصادية الدولية التي اتسمت دائماً بدرجة ما من عدم الاستقرار وعدم قابلية التنبؤ، فقد زادت درجة عدم الاستقرار مع تزايد موجة الأزمات الاقتصادية، وآخرها أزمة جنوب شرق آسيا وأزمة الاقتصاد الروسي وأزمة أمريكا اللاتينية. وقد أسهم بطء صندوق النقد الدولي في معالجة هذه الأزمات في زيادة فقدان الأمن الاقتصادي العالمي. ومنذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين أصبح هنالك شعور متزايد بتعاظم انعدام الأمن الاقتصادي الدولي. وثمة أسباب لذلك لعل أكثرها وضوحاً الاستخدام المحتمل والفعلي للقوة الاقتصادية كسلاح علني من أسلحة السياسة الخارجية وحدة تقلبات الأسعار

التجارية الدولية وازدياد الحمائية من ناحية، وشعور واضعي السياسات الوطنية بفقدان السيطرة على اقتصادات بلدانهم، لا سيما في العلاقات الاقتصادية الدولية، من ناحية أخرى.

ومع موجة العولمة ازداد الشعور بانعدام الأمن على مستوى الحكومات الوطنية والمؤسسات الحكومية الدولية والإقليمية. وأعرب أيضاً عن قلق مماثل في محافل غير حكومية، وفي كثير من اجتماعات المنظمات الاقتصادية الدولية.

إن انعدام الأمن في ظل التطورات المعاصرة نابع من مصادر أخرى أيضاً. فهناك تطورات مهمة ما تزال تقع خارج أطر العلاقات الاقتصادية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، فالنهج المتعدد الأطراف في ميدان الشؤون الاقتصادية الدولية أصبح بصفة متزايدة موضع شك. وبالإضافة إلى ذلك، فثمة تجاهل مكشوف لنص وروح بعض الاتفاقات الرئيسية التي وضعت لتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية في فترة ما بعد الحرب. ونتيجة لذلك، أصبحت القرارات الاقتصادية وآثارها أقل وضوحاً. ولئن كانت هذه الظواهر تؤثر على جميع البلدان، فالبلدان النامية عرضة بصفة خاصة للتأثر كما ثبت، ومعرضة لخطر فقدان السيطرة على مصيرها الاقتصادي.

وفي السنوات الخمس الأولى من العقد الأول في القرن الحادي والعشرين أدت السياسة التي تتبعها الدول الرأسمالية الكبرى في العلاقات الاقتصادية الدولية إلى تدهور عنيف في المناخ الاقتصادي الدولي، وزيادة تكثيف ظواهر الأزمات في الاقتصاد العالمي، وزعزعة العلاقات التجارية الاقتصادية والنقدية والمالية والعلمية والتكنولوجية بين الدول، وتفاقم الحالة الاقتصادية للبلدان النامية. وتجري حالياً إعاقة لعملية تحسين العلاقات الاقتصادية الدولية وإعادة بنائها على أساس عادل وديمقراطي. كما أصبح الأمن الاقتصادي للدول معرضاً للخطر.

وبالرغم من الخطاب المعلن للعولمة، فإن مراكز الرأسمالية المتقدمة تتبع حالياً سياسة لتقويض التعاون الاقتصادي المتكافىء الذي يحقق النفع المتبادل، من خلال استخدام العلاقات الاقتصادية الدولية وسيلة للضغط والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، ولإبطاء التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقلة في تلك البلدان، ولزيادة استغلالها بواسطة الاحتكارات والمصارف عبر الوطنية. وتفرض الآن من جانب واحد وبصورة علنية في مجال العلاقات الاقتصادية بين الدول سياسة رفض تنفيذ المعاهدات والاتفاقات الاقتصادية القائمة وتنظيم التجارة، والقيام بأنواع الحصار الاقتصادي والائتماني والتكنولوجي بتدابير تمييزية في ميدان العلاقات التجارية والعلمية والتكنولوجية، إلى جانب الوسائل الأخرى المخالفة لمبادىء الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتخلق مثل هذه الإجراءات جواً من التوتر وعدم الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية، وتخل بنظام الاقتصاد العالمي وتقوض أساسه الشرعي، وتعوق إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد على أساس عادل وديمقراطي.

وفي السنوات الماضية اكتسبت مشكلة مديونية البلدان النامية للغرب خطورة لم يسبق لها مثيل. وتؤدي خدمة الديون إلى زيادة تدفق الموارد المالية إلى خارج البلدان النامية، وتستنزف اقتصاداتها بالكامل. وتستخدم هذه الموارد في إثراء الاحتكارات وتمويل عجز ميزانيات البلدان الغربية وبرامجها العسكرية.

وتعد مشكلة الدين الخارجي جزء من العلاقات بين البلدان النامية والغرب، ومن المستحيل إيجاد حل حقيقي لها بدون إعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل ومتكافىء. ومن أجل ضمان توفير الظروف اللازمة لحل مشكلة الدين الخارجي، ينبغي

تخفيض أسعار الفائدة على القروض والائتمانات، وتحقيق الاستقرار بالنسبة لأسعار الصرف، والامتناع عن ممارسة الحمائية في التجارة، وإعادة تشكيل النظام النقدي والمالي الدولي، مع إيلاء المراعاة الواجبة لصالح جميع الدول، وتحقيق الديمقراطية في المؤسسات المالية العاملة في إطاره. ويتعين وضع حد لأسلوب الاستفادة من المشكلات النقدية والمالية لبعض البلدان المتمثل في ممارسة ضغوط سياسية على تلك البلدان، وفي التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة.

أما المتطلبات الأساسية اللازمة لتحسين العلاقات الاقتصادية الدولية وضمان توفير الأمن الاقتصادي الدولي، فتتمثل في تحقيق الاستقرار الشامل للحالة الاقتصادية والنقدية والمالية، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الرامية إلى إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل، لا سيما تنفيذ أحكام ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وأحكام الإعلان الخاص بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

إن عدم الاستقرار وعدم الشعور بالأمان لدى البلدان النامية أدى إلى زيادة التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، وأصبح بالتالي تحمل العالم لهذه التكاليف أمراً صعباً للغاية. لذلك لا بد من سعي الدول، وبشكل خاص الدول النامية، إلى تحقيق حوار اقتصادي بناء يستهدف تشجيع النمو والتنمية والحفاظ على البيئة، والعمل على تقدم التكنولوجيا، وتوسيع نطاق التدفقات التجارية والمالية العالمية، وإضفاء الاستقرار عليها. ولا شك أن حواراً من هذا القبيل يمكن بحق أن يساعد على استحداث مفهوم للأمن الاقتصادي الدولي وتطويره.

كما إن من بين أهم مستلزمات تحقيق الأمن الاقتصادي الدولي تحقيق الاستقرار الشامل للوضع الاقتصادي العالمي عن طريق تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الرامية إلى إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية وبدء المفاوضات العالمية وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٤/١٣٨ في إطار الأمم المتحدة، وعقد المؤتمر الدولي المعني بالنقد والمال، إضافة إلى ضرورة وضع مدونة لقواعد السلوك للشركات عبر الوطنية.

من جانب آخر ينبغي على البلدان النامية تأكيد الالتزام بزيادة تعزيز التنمية القائمة على الاعتماد الجماعي على الذات، بوصفها جزء أساسياً من جهود البلدان النامية الرامية إلى إعادة تشكيل هيكل العلاقات الاقتصادية العالمية.

ومن خلال متابعة الأوضاع الاقتصادية الدولية المضطربة، خاصة بعد الأزمات الاقتصادية المتتالية التي حدثت بعد منتصف التسعينيات، نجد أن التقدم نحو تحقيق الأهداف التي يتضمنها المفهوم يمكن أن يتعزز بهدف مواجهة تلك الأوضاع إذا أمكن اتخاذ بعض الخطوات العملية ضمن إطار المداولات الجارية في الأمم المتحدة، ويمكن تشجيع مناقشة موضوع «نظم الإنذار المبكر» ومناقشة الاتجاهات العالمية طويلة الأجل داخل الأمم المتحدة كخطوة نحو تحديد دقيق لمفهوم الأمن الاقتصادي الدولي.

لقد أخفقت العولمة في تحقيق الأمن الاقتصادي الدولي، خاصة أن الدول النامية أعربت بشكل واضح، بمستويات وطرق مختلفة، عن قلقها العميق لتعرض أمنها الاقتصادي للخطر على المستويين الوطني والإقليمي. وقد طالبت الدول النامية بضرورة عزل العلاقات الاقتصادية عن الأغراض السياسية، وعدم استخدام العلاقات الاقتصادية الدولية وسيلة للضغوط والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، ما يؤدي إلى إبطاء التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقلة للبلدان حديثة التحرر، وزيادة استغلالها. ■



الدولـــــة والانتمـــــاء الوطـــني

د. عصام عبد الله *

إذا كانت الدولة القومية قد حلت محل الإقطاع منذ نحو خمسة قرون، فقد حلت الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للقوميات محل الدولة. والسبب في الحالتين واحد: التفوق التقني وزيادة الإنتاج والحاجة إلى أسواق أوسع. فلم تعد حدود الدول القومية هي حدود السوق الجديد، بل أصبح العالم كله مجال التسويق. ولتحقيق ذلك كانت الشركات تنشر أفكاراً تساعد على تحطيم موضوع الولاء القديم، وهو الوطن والأمة، وإحلال ولاءات جديدة محله وأفكار من نوع «نهاية الأيديولوجيا» ونهاية التاريخ و«القرية العالمية» و«الاعتماد المتبادل»... إلخ. مما يصطلح استخدامه مع جميع الأمم. (١)

بيد أن الخط الفاصل بين «الوطنية» و «القومية»، مهما كانت الشاكلة التي يفهم بها المرء كلا من اللفظتين، واضح من الناحية النظرية؛ فالأولى منها (وجدان ذاتي)، والثانية: «موقف» يمكن إدراكه إدراكًا موضوعيًا. على أنه في حالة التطبيق، غالبًا ما يكون ترسم الخط الفارق بينهما من أعسر الأمور، حسب «هويزنجا».

واللفظة اليونانية الدالة على «الوطن» هي Patris، أو «أرض الآباء»، وتقع في الكتاب الخامس من «الإلياذة»، حيث يقول «بناداروس لاينياس»: «عندما أعود إلى بلدي ثانية، ألقي بصري على أرض مولدي وزوجتي وبيتي المرتفع...».

أما كلمة «الوطنية» فقد ظهرت فجأة - لأول مرة - في القرن الثامن عشر، في حين لم تظهر لفظة «القومية» إلا في القرن التاسع عشر. ففي اللغة الفرنسية، يعثر على لفظة "Nationalisme" ، أي

* أستاذ الفلسفة المساعد، كلية الآداب - جامعة عين شمس.

(١) أمين (جلال): العولمة والدولة، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٢٨)، بيروت، ١٩٩٨، ص - ٢٣.

القومية، مرة واحدة في عام ١٨١٢، على حين أن أقدم أمثلة «القومية» في الإنجليزية يرجع تاريخها إلى عام ١٨٣٦. ومن العجب أن ذلك لا يكون إلا مرتبطًا بمعنى لاهوتي، أي في حالة الإشارة إلى المبدأ القائل: «إن أممًا معينة قد اختارها الله». [٢]

إن الكلمتين ومفهوميهما أمور حديثة الوجود. لكن هذا لا يعني أن ظاهرتي الوطنية والقومية حديثتا الوجود أيضًا. ففي عصر النهضة الأوروبية، أو الرنيسانس – Renaissance، شجعت البروتستانتية، بتأكيدها على الجوانية والفردية، الشعور القومي الناشئ بطريقة تفضل أحيانًا «دين الدولة»، وهي الفكرة التي استحضرها ميكافيللي من الماضي الوثني، كما عمقت بروتستانتية هنري الثامن، على سبيل المثال، من وطنية الإنجليز بشكل بالغ، وهو ما انتهى إلى تثبيت فكرة الأمة أو الدولة.

أضف إلى ذلك أن انتشار الحروب السياسية والأطماع الاستعمارية بين الممالك الأوروبية ساعد على تأصيل النزعة القومية. «وأصبح الخيار المطروح أمام الأوروبي العادي هو خيار بين الأخوة في الدين، كما كانت تبشر الكنيسة الكاثوليكية، أو الأخوة في الوطن، كما كان يبشر أكثر مفكري النهضة. وحسم هذا الخيار في حالة حرب المائة عام بين إنكلترا وفرنسا، من القرن الخامس عشر حتى القرن السادس عشر، بانفصال كل منهما عن الأخرى بوصفهما «دولتين، ولغتين متمايزتين»[٣]. بيد أنه نشأ في القرن الثامن عشر توتر بين المفاهيم السياسية العملية لكل من «الدولة» و«الأمة» من ناحية، وبين المثل الأعلى العام لحب الإنسانية والمواطنة العالمية من ناحية أخرى، إذ لاح لفلاسفة التنوير أنه قدر للأمة وللوطن أن يدخلا في كيان انسجام الأسرة البشرية ووحدتها.

وهكذا اجتمعت في روح العصر الذي أخذ يهوي مسرعًا نحو الثورة الكبرى – كما يقول هويزنجا – فكرتان حاولتا التصدر: الأخوة الإنسانية، والميل القوي نحو كل شيء يتعلق بأرض المرء وشعبه. ثم جاءت الثورة الفرنسية فانحازت إلى الوطن الأمة، إذ لم يحدث قط أن بلغ عاملا الوطن والأمة من النفوذ الشديد ما بلغا في السنوات من ١٧٨٩-١٧٩٦[٤].

وعلى الرغم من أن الجمعية الوطنية الفرنسية جعلت همها الأول أن تصوغ «إعلانًا بحقوق الإنسان والمواطن»، بمعنى أن الإنسان يأتي أولاً على حين يتأخر المواطن، فإن المرء ما يكاد أن يشرع في صياغة حقوق الإنسان حتى يتجلى له أن الأمر يحتاج إلى «الدولة» لتصير إطارًا لمجتمعه. فكأنه ليس من الممكن بداهة أن تتخذ الإنسانية مطية أو وسيلة تحمل عليها الحرية المرغوبة، إذ إن مقرها هو «الوطن» وموضوعها هو «الشعب». من هنا يتبين أن الثورة الفرنسية قامت منذ البداية بتنشيط الوطنية والقومية[٥].

---

(٢) هويزنجا (يوهان): **أعلام وأفكار**، ترجمة: عبد العزيز توفيق جاويد، مراجعة: د. زكي نجيب محمود، الألف كتاب الثاني الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، ص – ١١٦.

(٣) عوض (لويس): **ثورة الفكر في عصر النهضة الأوروبية**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٧، ص – ١٠٤.

(٤) هويزنجا: ص – ١٥٥، ١٥٦.

(٥) المرجع نفسه ص–١٥٦.



وتولى الفيلسوف الألماني «هردر» Herder (١٧٤٤-١٨٠٣) تغذية فكرة «الأمة» و «الوطن»، وزود الناس بجميع عناصرها، كما أسهم أكثر من أي شخص آخر في تشكيل مفاهيم، مثل «الطابع القومي» والروح القومية – Volkstum، رغم أنه كان أبعد الناس عن التفكير على أساس الجنس والعنصر. على أن زعيمي التفكير الاجتماعي في عصر الثورة الفرنسية كانا «روسو» Jean-Jacques Rousseau (١٧١٢-١٧٧٨) و«مونتسكيو». الأول وضع «البرنامج» لإنشاء أية سياسة قومية حقيقية في رسالته «تأملات حول الحكومة البولندية» عام ١٧٧٢، وفيها اعتبر أن هدف القانون خلق روح شعبية ذات وعي قومي، وهدف التربية والتعليم المحافظة على الأخلاق والتقاليد القومية حية في قلوب الشعوب.

وفي كتابه الأشهر «العقد الاجتماعي» – Social Contrat، وضع أساس نشوء المجتمع المدني في الدولة العلمانية الحديثة، وهو الأساس المنطقي لنشوء «الدولة»، أو «هيئة السيادة» بتعبير روسو. ففي العقد الاجتماعي يتنزل الأفراد عن بعض من حريتهم في سبيل نفعهم جميعًا: «فغاية العقد الاجتماعي هي النفع العام»[٦].

وبهذا العقد بين أحرار متساوين ينتقل الأفراد من الحق الطبيعي، الذي قال به كل من «هوبز» و «جروتيوس»، منطلقين من عدم المساواة الطبيعية، التي قال بها من قبل «أرسطو» و «كاليجولا»، إلى الحقوق المدنية والحقوق السياسية، وباختصار إلى المساواة السياسية.

لقد ذهب «روسو» إلى أن الاجتماع عامة، والاجتماع المدني خاصة، من إنتاج البشر؛ والوعي والإرادة، من إنتاج التاريخ، بخلاف أرسطو الذي وصف الإنسان بأنه «حيوان اجتماعي» أو اجتماعي بطبعه، ما يوحي بأن المجتمع من إنتاج الطبيعة.

وبموجب «العقد الاجتماعي» عند روسو، وبناء على شروطه، يدخل كل شريك (أي كل مواطن) في علاقة مزدوجة: علاقة مع الأفراد الآخرين تتعين بموجبها الحقوق المدنية، وعلاقة مع هيئة السيادة نفسها (الدولة) تتحدد بموجبها الحقوق السياسية، وتفرض هذه العلاقة المزدوجة التزامات متبادلة.

إن الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية أوجد في الإنسان تبدلاً ملحوظًا، إذ أحل في سلوكه العدل محل الوهم الفطري، وأكسب أفعاله أدبًا كان يعوزها من قبل... وباختصار، فإن ما يفقده الإنسان بـ «العقد الاجتماعي» هو حريته الطبيعية والحق غير المحدود الذي كان له على كل ما يستهويه ويهواه، أما ما يكسبه فهو الحرية المدنية وملكية جميع ما يقتنيه. (فالباعث المندفع من الشهية وحدها هو «عبودية»؛ والطاعة للقانون الذي فرضناه على أنفسنا هي «حرية»).[٧]

إن الميثاق الأساسي في أي نظام اجتماعي لا يقضي على

(٦) هذه العبارة تتشابه مع ما قاله هوبز في **اللاوياثان**، وإن كانت تطويراً لفلسفة هوبز السياسية انظر: روسو، جان جاك: **العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي**، ترجمة: بولس غانم، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، بيروت، ١٩٧٢، ص – ١٢.

وقارن بينهما وبين Hobbes (T) · Leviathan,· edited with an introduction by C B. Macpherson, London. The Penguin Books, 1976 Ch 13 P. 189

(٧) روسو: **العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي**، ترجمة: بولس غانم، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، بيروت، ١٩٧٢، ص ٣١، ٣٢.

المساواة الطبيعية، بل إنه، على العكس، يقيم مساواة معنوية وشرعية لما استطاعت البيئة الطبيعية أن توجده من تفاوت بين الناس، فيصبحون كلهم متساوين بالعهد الذي عقد فيما بينهم، وبحكم القانون، ولو أن بينهم تفاوتاً في القوة أو في الذكاء وتفوق المواهب.[8]

أما «مونتسكيو» Montesquieu (١٦٨٩-١٧٥٥)، فقد عالج موضوع «المواطنة» ومفهوم «الوطنية» بالتفصيل، في كتابه «روح القوانين» أو الشرائع - Esprit des Lois، وسمى حب الوطن والمساواة «الفضيلة السياسية».[9]

إن مفهوم الوطن يقترن عند مونتسكيو بمفهوم المساواة، المساواة في الحقوق، والمساواة أمام القانون، أو قل «المساواة السياسية». ولذلك كان حب الوطن أو حب المساواة فضيلة سياسية، أي إن المساواة السياسية بهذا المعنى مقدمة لازمة وشرط ضروري للمساواة الاجتماعية.[10]

لقد جعل «الوطنية» صفة للدولة وتحديداً ذاتياً لمواطنيها، وهي على الصعيد القانوني ترادف «الجنسية» Nationality. وحسب «حنا أرندت» الفيلسوفة المعاصرة، فإن الجنسية هي «الحق في أن يكون لك حقوق»، إذ إن جميع من يحملون جنسية دولة معينة هم مواطنوها، بغض النظر عن انتماءاتهم الإثنية أو اللغوية أو الثقافية أو الدينية أو المذهبية، وبصرف النظر عن اتجاهاتهم وميولهم الفكرية والأيديولوجية والسياسية.

ويمكن القول إن الوطنية هي التحديد الأخير لمواطن دولة ما. وهو تحديد لا ينفي أو يلغي عن هذا المواطن انتماءه الإثني أو اللغوي أو الديني أو المذهبي. لكنه ينفي أن يكون هذا الانتماء «ما قبل الوطني» هو ما يحدد علاقته بالدولة، ويعين من ثم حقوقه التي هي واجبات الدولة، وواجباته التي هي حقوق الدولة وحقوق المجتمع. غير أن هذه «الدولة» لم تعد - بفعل الضغوط المتزايدة والمتسارعة للعولمة - كياناً يستنفر الخضوع والتضحية والحب، كما ذهب كل من روسو ومونتسكيو وكتيبة الفلاسفة الاجتماعيين، وإنما أصبحت مكاناً للتفاوض المستمر، حيث يقيس كل شخص بصورة حادة ودائمة ما يقدمه للدولة، وما يحصل عليه منها.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فقد أدى الضعف البنيوي للدولة، وعدم حمايتها لمواطنيها من فوضى العولمة، إلى اندفاع مجموعات ومناطق كثيرة للتحرر منها بالهجرة والتدويل والانفصال، أو، على الأقل، التلويح بالتهديد بذلك. على أن أخطر ما في الأمر هو انتعاش الانتماء «ما قبل الوطني» من جديد، والذي أصبح يهدد في الصميم ما بقي من كيان الدولة الوطنية أو القومية الحديثة.

■

(٨) المرجع نفسه: ص ٣٣و ٣٦.

(٩) مونتسيكو: روح الشرائع، ترجمة: عادل زعيتر، دار المعارف بمصر، ١٩٥٣، المجلد الأول، الجزء الأول، ص - ٦.

(١٠) المرجع نفسه: ص - ١٦، ١٧.



الحضارات بين الحوار وصراع العولمة

د. أحمد جلال التدمري *

نشوء الحضارات

من بديهيات الحياة البشرية أن الإنسان غريزياً يسعى لتلبية حاجاته. ومنذ أن انطلق من الوضع البهيمي البدائي إلى الوضع الإنساني، كان مطلبه العيش بأمان وسعادة. فبدأ بصنع مأوى له يجمع فيه زوجته وأطفاله، ويحمي خصوصياته. وبدأ بصنع الحضارة مع أمثاله، انطلاقاً من دوافع الحاجة للمشاركة بتوفير الحماية لكيانه الصغير بالتعاون مع الآخرين لتكون الحماية جماعية، فكان أن شكل ذلك الكيان وطناً لكل مجتمع.

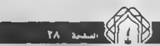
بعث الله الأنبياء ليوجهوا البشر نحو ممارسة الحياة السليمة. ونزلت رسالات السماء في جزيرة العرب. اليهودية التي حملها سيدنا موسى فكانت التوراة. وبانحراف القوم عن المبادئ الإلهية التي ارتضاها الله للناس، بعث الله برسوله المسيح عيسى عليه السلام ليصحح للقوم سلوكياتهم. لكن البشر مروا بحالة من الجاهلية، فبعث الله للبشرية برسالة السماء التي حملها سيدنا محمد خاتمة للرسالات السماوية، مكملةً لما جاء به من سبقه من الأنبياء والرسل.

ومع كل رسالة سماوية نشأت تطورات حضارية للناس دفعت بهم نحو الأفضل في العلاقات بينهم ومع المجتمعات البشرية الأخرى، التي اتبعت مصلحين وفلاسفة آمنوا بوجود قوةٍ عظمى تدير الكون وتوجد التوازن في الحياة على الأرض، مثل الكونفوشيوسية في اليابان وجنوب شرقي آسيا، والهندوسية والبوذية في الهند، والزردشتية في إيران، والمعتقدات الأخرى والحركات المذهبية الشاذة والعبادات الضالة التي يصعب حصرها.

صراع المصالح لا صراع الحضارات

من ذلك الواقع ولوجود مصالح لزعماء تلك المعتقدات، وفوائد للقائمين على رعايتها، كان الصراع الذي حاول بعض

* مستشار سمو رئيس الديوان الأميري، رأس الخيمة، الإمارات العربيّة المتحدة.



المفكرين خطأً تسميته صراع الحضارات، في حين أنه في حقيقته صراع بين المتسلطين أصحاب المصالح وبين الشعوب المستضعفة صاحبة الثروات، وليس صراعاً حول المبادئ والحضارات. والتاريخ والأحداث التي مرت بالبشرية تثبت لنا تلك الحقيقة. والشواهد كثيرة لمن أراد التحقق والإحاطة بدوافع الحروب والصراعات بين المجتمعات البشرية، سواء في كياناتها الكبيرة أو تجمعاتها الصغيرة.

صراعات العصر والإرهاب

نحن نعيش حالة دولية جديدة وخطيرة تواجه البشر جميعاً بعد سقوط تعددية القوى، وانفراد مجتمع واحد بسلطان القوة أمام مجتمعاتٍ أدت بها الصراعات مع القوى الخارجية والداخلية إلى الضعف والرضوخ لها، ومحاولة التصالح معها ومسالمتها.

استصناع الإرهاب:

ولا يفوتنا في هذا الاستعراض السريع الإشارة إلى توجه استراتيجية الدولة العظمى المنفردة نحو استصناع الصراع والإرهاب كلما اقتضت مصلحتها في حكم العالم. ومن ذلك استصناعها لقوة الجهاد الإسلامي في أفغانستان لمواجهة الاتحاد السوفييتي، تلك القوة التي خرجت عن السيطرة عندما انكشفت لها الحقائق، وتولدت عنها فروع وتكتلات لا تقيم للحياة قيمة. فكان التطرف، وكانت أعمال العنف والإجرام، بدعوى الثأر تارة، والانتقام تارة أخرى؛ وتداخلت معها عمليات الإرهاب التي لا يقرها الإسلام، بل يحاربها ويقاومها ويعاقب مرتكبيها؛ ولم يخل الأمر من استغلال الأنظمة المعادية تلك الحال بافتعال الحوادث الإرهابية العنيفة وإلصاقها بالإسلام، تشويهاً وحقداً.

تحالف الحضارات

وهكذا تمضي المصالح مفتعلةً الصراع بين الحضارات والأمم، بدلاً من أن تدعو لتحالف الحضارات، وطرح برامج للتقارب بين الأمم والشعوب والتنسيق بين الطوائف والمعتقدات لكل ما فيه خيرها وخير المجتمع الإنساني.

لقد أظهر جو عدم الاستقرار والأمان الذي يسيطر على العالم اليوم الحاجة إلى قيام مبادرات ومؤسسات للدفاع عن العدالة الدولية وحقوق الإنسان، مثل (منظمة العدالة الدولية) في باريس، التي تدعو للتصدي لاختراقات القانون الدولي الإنساني، ومد جسور التفاهم بين الثقافات. وكذلك (جمعية تحالف الحضارات لخير الإنسانية جمعاء)، وهي جمعية أمريكية نشطة، هدفها الدعوة لتحقيق السلام العادل بين الشعوب، ورفض قوات الدمار والعنصرية، واحتضان العدل والإنسانية، والدعوة إلى الإيمان بأن الله يأمر بالحب وليس بالكراهية. ومثالٌ آخر، من أمثلة كثيرة في الولايات المتحدة وأوروبا ومختلف بلاد العالم، نجد تكتلات ترفض الشر والعدوان، ونقابة المحامين الأمريكية – التي تشكل أكبر تجمع للمحامين في الولايات المتحدة [١] – تدين الاعتداءات على حقوق الإنسان بحجة مكافحة ما يسمى بالإرهاب.

ومن أجل مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية، قام ليندون لاروش[٢]، المرشح السابق في انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام ٢٠٠٤، بحملته المكثفة لكشف وثائق تدين ما أسماهم (أطفال الشيطان) الذين هندسوا للحروب الدائمة. وقد تركزت حملة لاروش على الدعوة لإنقاذ الولايات المتحدة، وتخليص شعوب العالم من كابوسٍ حقيقي وعصرٍ مظلم.

---

(١) المصدر أخبار قناة الجزيرة ووكالة أنباء رويترز العالمية.

(٢) ملف أطفال الشيطان http://pdf.pamphletcos/pdfs/net.2004 larouchein

تشويه الحقائق

وللتغطية على طبيعة الصراع على المصالح في العالم، ولتبرير الانتهاكات لحقوق الشعوب، حورت مفاهيم الصراع الحقيقية من صراع حقوق ومصالح إلى صراع أديان. فبدا كأن العالم أمام حروب دينية، وصراع بين مجموع الحضارات القومية والإصلاحية والدينية.

الحروب اللاهوتية

هنالك مبدأ يقوله العرب: (إن الدين لله والوطن للجميع)، بمعنى أن للإنسان الحق في اتخاذ ما يشاء من معتقد أو مذهب ديني، وأنه حرٌ في عبادته، لكن تلك الحرية تتوقف عند تعارض ممارستها مع حقوق الآخرين ومع مصالحهم. وغالباً ما يراعي أتباع المذاهب المتعددة في المجتمع الواحد مشاعر أقرانهم، ويبدون الاحترام والتعاطف معهم في المناسبات الدينية المختلفة. وهذا هو شأن عامة المجتمعات العربية التي تضم مسلمين ومسيحيين ويهوداً، فقد كانوا يقفون صفاً واحداً تجاه الغزاة والأعداء مهما كان شعار هؤلاء الغزاة دينياً أو سياسياً.

تفاعل الحضارات... والعولمة

من بديهيات التاريخ البشري أن الأمم والشعوب لن تستسلم للعدوان والاحتلال الخارجي، ولن تخلع عنها تراثها وأساسيات حضارتها، ولن تتخلى عن خصوصياتها الثقافية والعقائدية؛ وإن خنعت لظلمٍ أو احتلال لفترة زمنية، فإن جذوة تحررها ستبقى وقادة كالجمر تحت الرماد.

أما الدعوة للعولمة اليوم فإنها بكل صراحةٍ وعلانية تدعو للتطبيع بثقافة النظام الدولي الجديد بهدف صياغة العالم بقالب واحد، وإخضاع ثرواته وكل كياناته وقومياته وشعوبه ودياناته، واحتكار الثروات بكل وسائل القوة، وتعميم سياسة السوق الخاضعة لمصالح النظام الجديد الاقتصادية والأمنية.

لذا فإن أي تَقَبُّلٍ لطروحات العولمة المعارضة لقيم الشعوب وتراثها وحقوقها لن تجد لها قبولاً إلا من خلال «حوار الحضارات» الذي سيكون مخرجاً من الصراعات والحروب.

وكما تبينا، فلا يوجد صراع بين الحضارات الإنسانية بجميع مجالاتها، بل تفاعلٌ متواصل وتمازج بين الثقافات، وعولمة للأفكار الإنسانية، وتبادل للعلوم ومعارف التطور والتقدم الإنساني.

وفي حقيقة الواقع والتاريخ نجد أن العولمة ليست اختراعاً حديثاً. فالعالمية تلازمت مع الفكر الإنساني على مدى القرون، وقد نادى الإسلام بالتعرف على ثقافات الأمم والشعوب والحوار والتفاعل معها، وكان يدعو لأخذ العلم ولو بالصين.

المخرج من الصراعات

إن المفكرين الإنسانيين يرون في «حوار الحضارات» مخرجاً من الحروب التي تثار اليوم إعلامياً لتتبناها الطوائف الدينية، إسلامية كانت، أم مسيحية أو يهودية. فالحضارات الإنسانية، وفي صلبها الحضارات الدينية، لا تتصارع ولا تتحارب، بل تتفاعل اليوم كما تفاعلت في سياق المسيرة التاريخية، وتفاعلها اليوم يثري معارفها، ويحفظ للإنسان إنسانيته، كل ذلك من خلال الحوار والتحالف ضد الحروب.

نحن نحتاج اليوم إلى حوار عميق حول مسائل مصيرية تعاني منها الشعوب: حوار حول الفقر والمرض في العالم، وحوارٌ حول التعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي، وحوار حول تقريب الهوّة بين غنى الشّمال وفقر الجنوب، وحوار حول ما يتم من سلب لخيرات العالم الثالث. وكم نتمنى أن تكون العلاقات بين الدول علاقات تآلف وتعاون، كما هو الحال بين فرقها الرياضية في ألعاب الأولمبياد العالمية التي شهدناها مؤخراً، وعندها ستتكشف المصادر الحقيقية للإرهاب في العالم. ■

١

الوضع في العراق وفي غزّة وفي الضفّة الغربيّة*

كلمة عضو الكونغرس الأمريكي السيد جيم ماكديرمت الموجّهة إلى منتدى الفكر العربيّ

أدار اللقاء: د. منذر حدادين، عضو المنتدى



السيد جيم ماكديرمت — د. منذر حدادين

أيها الأصدقاء،

تشرفني دعوتكم لي للتحدّث أمام هذا الجمع المميّز من قادة الفكر العرب. واسمحوا لي أن أقول إن الأمل الأول لي والأهم هو أن يعمّ السلام في هذه المنطقة قبل أن يسقط أي جندي أو مدنيّ آخر. وأنا متأكد أنكم تشاركونني هذه الرغبة. ومن المحزن جداً أننا جميعاً نعلم أن أملنا هذا ليس في متناول أيدينا في الوقت الحاضر.

ما أكثر ما يُبكي العالم اليوم! وإن العقل ليفقد الحس، والروح لتعتريها القشعريرة من كثرة الأسى والحزن. لقد تعلّمنا فنون الحرب وبرعنا فيها. وإنني لأتساءل: هل بإمكاننا يا تُرى أن نمارس فنون السلام بالبراعة نفسها؟

إن الأمر يتطلب الشجاعة والقيادة من أناس طيبين ذوي إيمان قوي لشقّ طريق عبر وادي الآلام والدموع ليقوموا بتوجيه المسلمين واليهود والمسيحيين وجميع الناس نحو السلام. وأعتقد أن منتدى الفكر العربيّ يمكنه أن يكون الدعامة القويّة والبطل لتحقيق العدالة المتساوية التي يحتاجها العالم بشدّة الآن.

* عقد هذا اللقاء [رقم (١٠/٢٠٠٥)] في مقرّ المنتدى بتاريخ ٣١ آب/ أغسطس ٢٠٠٥.





إنني هنا أمدّ يديّ إليكم بالصداقة. وإنني هنا لأستمع وأتعلّم منكم. فهذا الوقت هو وقت للحوار.

دعوني أبدأ فأعرّفكم بنفسي بإيجاز.

بدأت حياتي المهنية طبيباً صحياً وطبيباً نفسانياً. وكنت في شبابي وما أزال مولعاً بمساعدة الناس واستخدام تدريبي ومواهبي لتخفيف الألم والمعاناة. وهذا ما يقودني في حياتي السياسية أيضاً.

نشأت في أسرة مسيحية أصولية تهتم كثيراً بالمسائل الروحية. ودرست في واحدة من أكثر الكليات المسيحية محافظة في أمريكا، وحصلت منها على تعليم جامعي ممتاز. وبعد تخرجي من كلية الطب عملت ضابطاً في الأسطول الأمريكي. وحُدد مكان عملي في كليفورنيا، حيث عالجت محاربين عائدين من فيتنام. وكانت تلك التجربة هي التي قادتني إلى السياسة، وقد وازنت بين الطب والسياسة منذ ذلك الحين. وكانت الرغبة في أن أطلع على الثقافات الأخرى وأفهمها جزءاً مني طيلة حياتي. وجاءت أول رحلة لي إلى إفريقيا من حماس الشباب وحيويته. لكنها أشعلت في نفسي رغبة عميقة في أن أشارك وأحاول إحداث فرق إيجابي.

لقد زرت إفريقيا عدّة مرات لما يزيد على أربعين عاماً بصفتي طبيباً وشخصية سياسية. ونشأت وأنا أحب إفريقيا وأهلها. وعملت مع زملائي في الكونغرس على سنّ تشريعات شملت كل شيء من التجارة الدولية إلى معالجة مرض الايدز. وفي بعض الأيام أشعر بأمل لا حدود له بالنسبة لتلك القارة، لكن في أيام أخرى أشعر كأن كل شيء قاصر عن تحقيق ذلك الأمل. وينطبق الشيء نفسه على مشاركتي واهتمامي بشؤون الشرق الأوسط. وإن تربيتي الدينية الروحية المتينة أوجدت في نفسي احتراماً عميقاً راسخاً للإسلام. ولذا رحّبت بالفرص الكثيرة التي سنحت لي على مدى السنوات العشرين الأخيرة لزيارة المنطقة وتمضية جانب من الوقت فيها، وقد زرت لبنان ومصر وسورية وفلسطين وغزة وإسرائيل والعراق.

لقد جئت إليكم كطالب، لكن لست مبتدئاً!

إنها مهمة لتقصّي الحقائق بالنسبة لي: أن أستمع وأتعلّم من الناس الذين يعرفون نبض الناس (في الشارع)، ويصيغون الأفكار لخدمة ملايين البشر في سائر أنحاء الشرق الأوسط.

في حين أني أعتقد أن هنالك أملاً عظيماً في الغد، فإني



أعتقد أيضاً أن هنالك تحدّيات عظيمة تواجهنا اليوم. وعلينا مواجهة هذه التحدّيات وحلّها، إذ إن العالم لم يعد مكوّناً من قارات معزولة عن بعضها البعض تطفو على سطح الغلاف الخارجي الناري لقشرة الأرض.

اليوم تترابط أجزاء العالم بواسطة شبكة الإنترنت بسرعة الضوء، ما يجعل المسافات غير ذات معنى، والحدود مجرد خطوط مرسومة على الخرائط. وما كان في الماضي محصّناً بالمحيطات أو الجبال، غدا اليوم مفتوحاً وسهل الوصول إليه. وهذا يحمل معه أمرين في آن واحد: وعداً عظيماً وخوفاً كبيراً. ولنأخذ مثلاً الدمار البشري الذي سببه فيروس الايدز في إفريقيا. لم يعد الوباء خفياً. وسواء أشئنا أن نفعل شيئاً أم لم نشأ، فليس بوسعنا أن نختبيء وراء حجاب من الجهل. إن آلام الإنسان ومعاناته تُنقل بواسطة بثّ الأقمار الصناعية والنقاط الساخنة على الإنترنت إلى بيوت البشر وقلوبهم وأحاسيسهم في سائر أرجاء المعمورة. ويصدق الأمر نفسه على شؤون أممنا العظيمة. وما قد يقوله رئيس الولايات المتحدة في اللحظة التالية لم يعد يسمع في داخل حدود أمريكا فقط. فـ«الجوردان تايمز» و «الدايلي ستار» و «الجزيرة»، وغيرها من وسائل الإعلام، تضمن أن الناس في الشرق الأوسط سيطّلعون حالاً على ما قالته الولايات المتحدة أو فعلته، مصحوباً بترجمات وردود فعل واستجابات من قادة أمم وزعماء أيديولوجيات غير محاطة بحدود.

من الاقتصاد إلى السياسة، بالاتفاق أو بالالتزام، أصبحنا جميعاً سريعي التأثر لأننا أكثر عُرضة للأحداث. وإذا لم يكن هذا الواقع للقرن الحادي والعشرين ليدفع العالم إلى حلّ خلافاته، فلا أدري ما الذي سيقوم بذلك. هذا هو ما أعتقده. إن أمة الإنسانيّة الواحدة العظيمة تتحدّث بألف لهجة، وإن علينا حل شيفرة هذه الرسائل إذا أردنا أن نجعل العالم آمناً حقاً.

إن تدريبي الطبّي يعتمد على مبدأ أساسي يرجع تاريخه إلى آلاف السنين، إلى اليونان القديم: «إستمع إلى المرضى لأنهم يستطيعون أن يخبروك ما هو الخطأ». وهذه هي وجهة نظري اليوم: أن أستمع وأتفاعل. وأن أكوّن آراء تستند إلى ما قيل. وأن أتفحّص هذه الآراء بطريقة نقدية. وأن أقوم بالتشخيص استناداً إلى أكبر قدر ممكن من الأدلة التجريبية المتوفّرة.

عندما علمت بأني عائد إلى المنطقة، طلبت من أصدقائي الطبيين أولي الثقة أن يعرّفوني على أناس يكونون منفتحين وصريحين ومخلصين، وينظرون إلى هذا اللقاء كما أنظر إليه باعتباره فرصة لبناء الثقة بين الناس



وتطوير علاقات جديدة ومتينة تستطيع أن تدوم طويلاً بعد انتهائه.

أقول، للذين قد لا يعرفون، إنني عارضت الحرب ضد العراق بشدّة، وكان ذلك في وقت سبق نشوبها بكثير. وأقول ذلك الآن على اعتباره حقيقة تاريخية فقط. وعلى الرغم من معارضتي للحرب، فإنني أساند جنودنا بقوة. وفي الواقع، فقط كان لي منذ حوالي أسبوع شرف تقديم ميداليات الشجاعة لأربعة جنود من مدينتي عملوا أطباء على أرض المعركة في العراق. وعندما سمعت الثناء على فعلهم وشجاعتهم وهم تحت إطلاق النار، خطر لي أن العالم سيكون في وضع أفضل بكثير لو تمكنّا من معرفة كيف نتجنّب الحرب.

ليس بوسعنا تغيير ما قد حصل، لكن المستقبل أمامنا لنصوغه كيف نريد.

اليوم في العراق يتفتّح المستقبل مباشرة أمام أعين العالم. وأريد أن أعرف ما هو رأيكم في ذلك.

باعتباري زائراً لن أحاول التنبؤ بشيء أو إبداء رأي، لكنني أود كثيراً أن أعرف آراء قادة ومفكّرين أمثالكم: ترى ماذا تظنون أنه قد حدث؟ وما الذي سيحدث في الأشهر القادمة؟

منذ مدة ليست طويلة، أرسل إلي صديق في الشرق الأوسط أنباء لم تصل إلى وسائل الإعلام في الولايات المتحدة. أخبرني أن ١٢٦ عضواً في البرلمان العراقي على الأقل – أي قرابة النصف – وقّعوا على وثيقة تطلب من الولايات المتحدة مغادرة العراق. إن المعاني المتضمنه في هذه الوثيقة تبدو لي عميقة للغاية، حتى في الوقت الذي يعمل البرلمان العراقي على صياغة الدستور. ما هي هذه المعاني يا ترى؟

العراق الآن بركان ثائر، وليس من الضروري أن تكون مع الحرب أو ضدّها حتى تحزن على القتلى والجرحى وتقلق على المستقبل. أنا أنتمي إلى بلدٍ مدمنٍ على النفط، وهذا المورد المحدود يقوم بأكثر من تزويدنا بالوقود للسيارات والمنازل والمصانع. وبحكم كوني طبيباً أعلم أن الإدمان يشوّش التفكير والقدرة على إصدار الأحكام، كما يعطل إمكانية الخطاب العقلاني. وعندما يتعلق الأمر بالنفط، تجد أن للعالم حاجة لا يمكن إشباعها، كما أن إدماننا شرِه ويتزايد باستمرار. وهذا ما يجعل منطقة الشرق الأوسط تحتل مكاناً مركزياً بالنسبة للاستقرار الاقتصادي في العالم، وما يضعها عُرضة للتأثر بالضغوط العالمية والإقليمية الهائلة التي لو سُلّطت

على الحجر الصوّان لحطّمته بسهولة.

وفي التحليل النهائي، فإن الأمم التي تعاني من مجاعة بسبب نقص في الوقود، لا الغذاء، ستفعل ما بطاقتها لتضمن البقاء.

ونظراً لذلك، أطرح عليكم هذا السؤال: بما أن كل أمة تعتمد بطريقة ما، بشكل مباشر، على الشرق الأوسط، فما هو الدور الذي ينبغي أن تلعبه الأمم الأخرى في الشرق الأوسط؟

دعونا نركّز على العراق. من ناحية موضوعية خالصة، هناك مسوّدة للدستور يؤيدها البعض ويرفضها البعض الآخر.

وأنا أراقب عملية كتابة مسوّدة الدستور كمواطن غربي، أود أن أعرف آراءكم حول عدد من القضايا الساخنة موضع النقاش الآن:

- هل إن فرض الشريعة الإسلاميّة هو مجرد أداة للسيطرة على الناس؟
- ما الدور الذي ينبغي أن يكون للإسلام في العراق؟
- ماذا عن دور المرأة والأقليّات؟
- كيف تعرّفون الديمقراطية؟

نحن نعلم من التاريخ أن التدخل ما بين الأمم كثيراً ما يؤدي إلى نشوب نزاعات بين الأمم. ونعلم من التاريخ كذلك أن تجاهل القضايا العالمية يؤدي عادةً إلى أزمة عالمية.

اليوم، يعتقد الكثيرون، ومنهم أنا، بأننا لا نستطيع أن نضع حداً للإرهاب ما لم نواجه أسبابه الجذرية: الفقر والظلم الاجتماعي والاقتصادي.

على مدى السنين الماضية، أنفقت الولايات المتحدة مليارات ومليارات الدولارات على أمم كثيرة، بما فيها الشرق الأوسط، ومع ذلك فإننا نواجه اليوم تحدّيات تبدو أكبر من الجبال الشاهقة.

لو تكرمتم، أخبروني بكلماتكم أنتم:

- كيف نستطيع إيقاف سيل العنف الذي ينتشر كالسرطان ويحصد أرواح الأمريكيين والعراقيين على حدّ سواء؟
- ما الذي يمكنكم القيام به لتهدئة هذه المياه الهائجة التي نراها في العراق؟
- أرسموا لي مساراً للسلام، السلام الدائم. كيف يبدو ذلك لكم؟ كيف يمكننا بلوغه؟

أنا هنا كي أستمع وأتعلّم، فعلّموني.

يبدأ الكونغرس في الأسبوع القادم دورته الخريفية. وسيشغل العراق والشرق الأوسط حيزاً كبيراً في جدول أعمالنا ومناقشاتنا. وما أتعلمه منكم سيرشدني في الأيام الحرجة القادمة.

يحدوني الأمل أن يكون هذا اللقاء بداية لعلاقة طويلة، وأن يؤدي احترامنا وثقتنا المتبادلين إلى تفاهم أفضل بين الناس والأمم.

هذه هي فرصتكم كي تُسمعوا أصواتكم إلى قادة أمريكا وإلى الناس في سائر أنحاء أمريكا.

قولوا ما تفكّرون به. قولوا ما تؤمنون به.

علينا أن نعمل معاً إذا كنا سنعيش معاً.

ولكم جزيل الشكر.

■

٢

المشـــهد العـــراقيّ الـرّاهـــن *



أ. طاهر المصري



أ. حسن الأنباري



أ. عصام الجلبي



د. عبد الوهاب القصّاب



أ. كمال القيسي

ترأس اللقـاء : ▪ أ. **طاهر المصري**، رئيس الوزراء الأردنيّ الأسبق؛ عضو المنتدى

المحـاضرون : ▪ أ. **حسن الأنباري**، مستشار الشؤون الدولية في المعهد الدبلوماسي/الأردن؛ عضو المنتدى

▪ أ. **عصام الجلبي**، مستشار اقتصادي، وزير الطاقة السابق في العراق؛ عضو المنتدى

▪ د. **عبد الوهاب القصّاب**، باحث/مركز الدراسات الدولية/ جامعة بغداد

▪ أ. **كمال القيسي**، مستشار وخبير في الطاقة والنفط؛ عضو المنتدى؛ عضو المنتدى



تقـــديـــم :

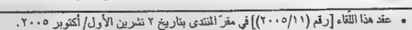
الأستاذ طاهر المصري:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة، الحضور الكرام، مساء الخير، وأهلا وسهلا بكم في منتدى الفكر العربي في لقاء خاص تطلعنا إليه جميعاً بشوق لعدة أسباب. فالعنوان هو بحث وحوار حول المشهد العراقي الحالي، ومن سيقدم الأفكار والأوراق هم أربعة من الأساتذة المميزين في فكرهم ومسلك عملهم وإطلاعهم على حقائق الوضع العراقي والوضع العربي. وفي ظني أنهم سيقدمون لنا الليلة أفكاراً نستمتع بها وبحوار مهم ومميز حولها، فأهلا وسهلاً بكم جميعاً.

نعم المشهد العراقي الحالي. هنالك أسئلة كثيرة حوله تدور في أذهاننا جميعاً. ولا بد أن الأشقاء العراقيين يعرفون أكثر منّا، وهم مطلعون أكثر منّا، لكننا وباقي الحضور قلقون جداً لما يجري في العراق. الأسئلة الكثيرة في أذهاننا تدور حول قضايا كثيرة: الدستور العراقي، وثروات العراق، والمقاومة العراقية، والعنف في العراق، وما هو مستقبل العراق ؟ لماذا هنالك في العراق قومية وإثنية كردية، في حين العرب هم سنة وشيعة؟ ما هي إمكانية تبني الدستور، أو عدم تبنيه؟ ما هي السلطات المعطاة للأقاليم في العراق على حساب الحكومة الفيدرالية؟ ما هي نتيجة ما هو محدد في الدستور من هذه النواحي؟ متى سيخرج الأمريكان؟ هذه بعض الأسئلة التي تدور في أذهاننا جميعاً وغيرها الكثير. ستكون الأبحاث الأربعة التي تقدم الآن محددة بجوانب قد تكون مختلفة قليلاً. لكنني أظن أن الحوار فيما بعد سوف يتطرق إلى مثل تلك التساؤلات.

سوف نبدأ بالأستاذ حسن الأنباري، وهو غني عن التعريف، ونعرفه جميعاً. وسوف أعطي كل زميل من الزملاء حوالي ١٥ دقيقة، ثم أترك المجال لأكثر من ساعة للسؤال والجواب، ما قد يغطي جوانب أخرى لم تتعرض لها أوراق الأساتذة المحاضرين، وسوف نحاول أن ننظم وقتنا بهذا الشكل. فاسمحوا لي أن أبدأ بالأستاذ حسن الأنباري، الغني عن التعريف، كما قلت.



* عقد هذا اللقاء [رقم (٢٠٠٥/١١)] في مقرّ المنتدى بتاريخ ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥.

الاستراتيجية الأمريكية في العراق

حسن علي الأنباري

الاستراتيجية الأمريكية في العراق

حين نتحدث عن الاستراتيجية الأمريكية في العراق، فهذا يعني أساساً البحث عن أهداف الغزو، ومن ثم الاحتلال الأمريكي للعراق[١]، في إطار «استراتيجية الأمن القومي» الأمريكي، التي أعلنها الرئيس بوش بتاريخ ١٧ أيلول ٢٠٠٢، أي بعد عام من كارثة ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، إضافة بطبيعة الحال إلى استراتيجية «الفوضى البناءة»، التي أفصحت عنها وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزارايس، و«قانون إدارة الدولة المؤقت»، الذي أقره مجلس الحكم وصادق عليه (بحماس) حاكم العراق المدني بول بريمر، وأفكار المحافظين الجدد وخططهم تجاه العراق منذ السبعينيات.

١ - تعكس استراتيجية الأمن القومي أبرز أفكار المحافظين الجدد (وبينهم عدد كبير من الأمريكيين اليهود) وبرامجهم، مضافا إليها بعض التنظيرات الصادرة عن مراكز ومعاهد البحوث اليمينية واليهودية، كما سيأتي ذكره لاحقاً. وقد كانت هذه المراكز وكذلك المحافظون يروجون لأفكارهم ومشاريعهم لاحتلال العراق وتفكيكه منذ السبعينيات.

ولعل أنشط هذه المراكز هي:

- معهد أميركان إنتربرايز
- معهد هدسن
- مؤسسة هيرتدج
- المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي
- منتدى الشرق الأوسط
- معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى
- مركز دراسة السياسات

أما أبرز أفراد عشيرة المحافظين الجدد فهم[٢]:

- ديك تشيني: وزير الدفاع السابق، نائب رئيس الجمهورية
- رونالد رامسفيلد: وزير الدفاع
- ريتشارد بيرل: الذي كان رئيس مجلس الدفاع
- بول وولفوفتز: الذي شغل منصب نائب وزير الدفاع، ويعتبر من منظري المحافظين الجدد. (كان أول الداعين لشن حرب على العراق).
- ستيفن بريان: المسؤول السابق في لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس، وكان نائباً لمساعد وزارة الدفاع لسياسة الأمن الدولي. (ضُبط يهرب وثائق أمنية حساسة عن السعودية إلى مسؤول إسرائيلي).
- غاي غارنر: الجنرال المتقاعد من المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي. (أرسل ليتولى إدارة العراق إثر الاحتلال).

---

(١) تمّ غزو العراق من دون أي مبرر أو سند قانوني أو أخلاقي له صلة بمكافحة الإرهاب. وثبت بالدليل القاطع أن العراق لم تكن له صلة من قريب أو بعيد بالإرهاب عموما أو بأحداث «١١ أيلول/ سبتمبر على وجه الخصوص. ولاجدال في أن الغزو، ومن ثم الاحتلال الأمريكي للعراق، منحا الإرهاب الدولي رئة جديدة للتنفس كان يمكن أن يختنق بدونها»، حسن نافعة، «الإرهاب حربهم العالمية الجديدة!» صحيفة الحياة:٢٠٠٥/٧/٢٧.

(٢) المحافظون الجدد ليسوا حركة جماهيرية، بل «عشيرة» صغيرة متماسكة، يتزاوجون ويتواصلون داخل إدارة بوش وخارجها. لمزيد من التفاصيل عن المحافظين الجدد والمراكز الحساسة التي يتولون إدارتها أنظر جهاد الخازن، «صعود المحافظين الجدد في إدارة بوش»، صحيفة الحياة، عيون وآذان للفترة من ٢٠٠٣/٥/٢٣ إلى ٢٠٠٣/٧/٢٧.

- مايكل ليدين: الباحث المقيم في معهد أميركان إنتربرايز، وهو عضو فاعل في صوغ سياسة الجمهوريين في الكونغرس.

- ديفيد وورمزر وزوجته ميراف، من أهم المحافظين الجدد. وكانا اشتركا سنة ١٩٩٦ مع بيرل وفت في إعداد خطة لنتنياهو، رئيس الوزراء الإسرائيلي، بعنوان «انفصال كامل: استراتيجية لإسرائيل نحو سنة ٢٠٠٠». وأدار وورمزر دراسات الشرق الأوسط في أميركان إنتربرايز التي نشرت كتابه «صدام حسين».

- جيمس وولزي: رئيس وكالة الاستخبارات المركزية الأسبق.

- إيليوت كوهين: المفكر وأستاذ الدراسات الاستراتيجية في مدرسة الدراسات الدولية المتقدمة في جامعة جون هوبكنز.

- دوغلاس فيث: الذي كان نائباً لوولفوفتزفي وزارة الدفاع.

- فرانك خافني: يترأس مركز سياسات الأمن، وهو أحد أبرز معاقل المحافظين الجدد. وكان خافني في الثمانينيات يعمل نائباً لوزير الدفاع لسياسة الأمن الدولي ونائب مساعد الوزير لسياسة القوات النووية.

ولا شك عندي أن تنظيرات هنتنغتن في «صراع الحضارات» وفوكوياما في «نهاية التاريخ»، وكتابات برنارد لويس، أستاذ دراسات الشرق الأدنى في جامعة برلنتون وأحد أبرز أساتذة مادة الإسلام في العالم، ساهمت كثيراً في إيجاد مناخ وبيئة فكرية وسياسية لتقبل أفكار المحافظين الجدد في أوساط السياسين والإعلاميين



ومراكز الدراسات الشرق أوسطية في الجامعات الأمريكية. كما أدى إرهاب ١١أيلول/سبتمبر إلى تحالف قوي بين المحافظين الجدد و«اليمين المسيحي»، خاصة ما له علاقة بالشرق الأوسط والعرب وإسرائيل.

وتبرز الوثائق الآتية من تقارير المحافظين الجدد الأفكار والمشروعات التي روجوا لها بنظرة آنية مستقبلية معاً، والتي تغلغلت بتصاعد ملحوظ في التفكير الاستراتيجي لإدارة الرئيس بوش:

توجيه خطط الدفاع: الذي كتبه بول وولفوفتز وليبي لويس لوزير الدفاع في حينه ديك تشيني سنة ١٩٩٢. والوثيقة تشدد على ضرورة هيمنة عسكرية أمريكية طاغية، واستعمال القوة بشكل استباقي أو إجهاضي في العالم.

انفصال كامل: استراتيجية لإسرائيل نحو سنة ٢٠٠٠ : وقد أعد هذه الوثيقة سنة ١٩٩٦ لرئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو فريق يهودي أمريكي ضم المحافظين الجدد ريتشارد بيرل ودوغلاس فيث والزوجين ديفيد وميراف وورمزر. وقد دعت الدراسة إلى إعادة تركيب خريطة الشرق الأوسط وإسقاط النظام العراقي وتحييد سوريا. وصدرت الدراسة عن «معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدمة» في واشنطن والقدس.

مشروع القرن الأمريكي الجديد: أُنشئ هذا المشروع العقائدي سنة ١٩٩٧ بتأييد قوي من وولفوفتز وتشيني ورونالد رامسفيلد، وهم من أعتى المحافظين الجدد. وقد انسابت أفكار المشروع في استراتيجية الأمن القومي بالذات.

أيها الزميلات والزملاء: هذا اللقاء الفكري الخاص للمنتدى حول «المشهد العراقي الراهن» يُغرينا أن نتصور ونتحسس الأوضاع والحقائق الكارثية التي أنبتها الاحتلال في العراق: في بغداد والبصرة، في الموصل وكركوك، في كربلاء، وتلعفر، في الحلة وغيرها من عيون العراق. وبالتالي ستجري مداولاتنا في إطار هذه البانوراما الذهبية، في بيتنا هذا، منتدى الفكر العربي، على أمل أن نتوصل خلال تبادل الرأي قبل ربع الساعة الأخير إلى فهم مشترك لما يجري ويخطط وفق الاستراتيجية الأمريكية للعراق والعراقيين. لماذا أضحى العراق والعراقيون «فريسة مثالية» لأهداف الاستراتيجية الأمريكية؟ تتضمن الإجابة عن هذا السؤال الأمور الآتية:

- عامل الجذب الأول الذي يغري في إطار تلك الاستراتيجية هو موقع العراق الجيواستراتيجي. فحين يقال العراق «يقصد دفعة واحدة شمال الجزيرة العربية وجنوب تركيا وغرب إيران وشرق سوريا والأردن، واستطراداً فلسطين وإسرائيل... ويقصد أيضاً بطبيعة الحال، النفط»[٣]، ما يجعل العراق «بلداً مغرياً»[٤] حقاً.

- أما الاعتبار الثاني فهو النفط، «هذا الكنز الرائع» حسب تعبير كولن باول وزير الخارجية الأمريكية السابق. ماذا يعني النفط العراقي بالضبط بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية؟ العراق، كما هو معلوم، يختزن ثاني أكبر احتياطي بعد السعودية في العالم، وربما، إذا استكملت التنقيبات والدراسات كما يقدر بعض الخبراء العراقيين، يملك الاحتياطي الأول. وفي دراسة مرموقة صدرت أواخر عام ٢٠٠٢ عن الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم، ونشرتها لجنة دراسات الأمن الدولي التابعة للأكاديمية «فإن مصادر النفط العراقي تكفي لسد احتياجات الولايات المتحدة من واردات النفط لقرن كامل من دون احتساب ما يختزنه العراق من احتياطي في أعماق أراضيه في الصحراء الغربية التي لم تصلها أعمال التنقيب بعد»[٥].

لعل هذه الحقيقة وحدها تكفي لتجعلنا نفهم مجدداً علاقة النفط بالديمقراطية والحرية في تصريح وزيرة الخارجية الأمريكية أمس حين كررت ما تضمنته استراتيجية الأمن القومي بقولها: إن الولايات المتحدة سوف تستخدم القوة بكل أنواعها لتحقيق «الحرية والديمقراطية» في العالم.

أما وولفوفتز حين كان نائباً لوزير الدفاع، فقد كان أكثر صراحة حين أجاب عن سؤال صحفي: لماذا يهاجم العراق، ولم يثبت أن لديه أسلحة للدمار الشامل، ولا تهاجم كوريا الشمالية التي اعترفت أن لديها أسلحة نووية؟ فأجاب بانفعال كما نقلت التقارير الصحفيّة «إنه النفط» يا غبي!.

لكن إضافة إلى السيطرة على النفط العراقي بالنسبة للاقتصاد الأمريكي ومستقبله وللسياسة الأمريكية الدفاعية، فإن الاستراتيجية واضحة بالنسبة لتمكين

(٣) حازم صاغيّة، «المغري والصعب في آن»، صحيفة الحياة، ٢٠٠٢/٩/٢١.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) نقلاً عن صحيفة الحياة، «النفط العراقي يؤمن الواردات الأمريكية لقرن كامل»، ٢٠٠٣/٢/٢٣.



الولايات المتحدة من الضغط المؤثر على توريدات الصين وأوروبا، إضافة إلى سياسة أوبك.

– أما العامل الثالث فهو البعد التوراتي الذي يربط بخيوط غير مرئية بين الاستراتيجية الأمريكية وبين الحضارة العراقية. فالعراقيون كانوا أول من ابتدع الكتابة قبل الهيروغليفية بقرون. وكتبوا أول ملحمة في التاريخ الإنساني، وهي كلكامش، كما وضعوا أول شريعة للقوانين، مسلة حمورابي، وكتب اليهود التلمود في بابل. وبموازاة ذلك كان العراق قبل خمسة آلاف سنة قوة ديناميكية نافذة، وقد أفسحت تلك الحضارة المدهشة حرية فريدة للأسرى. وفي العصر الحديث أخذت حيوية الشعب العراقي تتجلّى مرة أخرى؛ فأنتج العراقيون، على سبيل المثال، «نصف الشعر العربي الحديث». وفي العراق ولدت أهم مدارس الفن التشكيلي في العالم العربي ... وكان النجف في هذه الغضون يعلم الإيرانيين كيف يقرأون القرآن ونهج البلاغة[٦].

ترى الآن: ماذا عن عملية التدمير السريعة والواسعة للآثار العراقية والكنوز الثقافية بعد احتلال بغداد مباشرة والسرقات، لا سيما الرُقم، وكل ما له علاقة بالسبي البابلي؟ أليس لكل هذا علاقة جدلية بهاجس الانتقام من العراق، وريث بابل؟

من ناحية ثانية ما زال السبي البابلي يؤجج أيضاً رغبة الانتقام لدى عددٍ كبير من اليهود الأرثوذكس والمسيحيين المتطرفين.

– أما العامل الرابع من العوامل التي هيأت المسرح لأن يصبح العراق هدفاً سهلاً للغزو والاحتلال، فهو أن العراق كان نتيجةً للحصار الشامل لسنين طويلة منهكاً اقتصادياً وعسكرياً، ويلفه إحباط اجتماعي ومعنوي عميق. إضافة إلى ذلك، فإن العراق وجد نفسه معزولاً إقليمياً ودولياً، ومتهماً أمريكياً بلا هوادة بأنه من الدول المارقة ومركزاً من مراكز الإرهاب الدولي، وبالتالي مرشحاً لضربة استباقية هي، كما قررت الولايات المتحدة، حق من حقوقها وحدها.

الاستراتيجية الأمريكية ومشروعات احتلال العراق وتفكيكه:

اعتبرت الولايات المتحدة أن تغيير العالم العربي مصلحة استراتيجية للولايات المتحدة. وتطبيقاً لاستراتيجية الأمن القومي (عقيدة بوش)، أصبحت أكثر حزماً للتدخل المباشر لإعادة تركيب المنطقة العربية (والإسلامية)، حتى لو تطلب الأمر استخدام القوة العسكرية. ولعل هذه الاستراتيجية تنبع من التغيير الحاصل من عدة اعتبارات، وأهمها التغيير الكبير في رؤية أمريكا لأمنها الداخلي ولدورها الخارجي نتيجة تداعيات ١١ أيلول ٢٠٠١، إذ باتت تعتبر أن أمنها الداخلي يقع خارج حدودها الإقليمية، ويشمل بشكل خاص العالمين العربي والإسلامي بسبب انتشار الفقر والفساد والتسلط[٧]، حسب رأيها، إضافة إلى اعتقاد بوش والمحافظين الجدد وحلفائهم من المسيحيين المتطرفين أن ثمة دوراً رسولياً

(٦) حازم صاغيه، المصدر السابق.

(٧) لمزيد من التفاصيل أنظر استراتيجية الأمن القومي الجديدة التي أعلنها بوش في ١٧ أيلول ٢٠٠٢، ومقال ماجد كيالي «تغيير العالم العربي كمصلحة استراتيجية للولايات المتحدة»، صحيفة الحياة، ٢٠٠٣/٥/٢٤.

قيادياً للولايات المتحدة يحتم عليها الدفاع عن قيم الحرية (كما تفهمها) ومصالحها في العالم، حتى لو تطلب الأمن التدخل العسكري الاستباقي[٨].

إن الاستراتيجية الأمريكية الهادفة إلى إعادة هيكلة المنطقة تعني في أحد أركانها الأساسية، بالعربي الفصيح، احتلال العراق، ومن ثم إعادة هيكلته كما هو جار الآن، تأسيساً على قانون إدارة الدولة «قانون بريمر». وتتسق، وربما الأدق، تنبع هذه السياسة من عدة مشروعات واستراتيجيات سابقة طرحت لتفكيك العراق (ودول عربية أخرى مجاورة لإسرائيل). وربما تكفي الإشارة هنا إلى واحدة أو أكثر منها باختصار شديد، وعلى سبيل المثال فقط:

في مقال قيّم فنّد السفير وسام الزهاوي، سفير العراق في حينه لدى الفاتيكان، مزاعم روزنفيلد المنشورة في صحيفة انترناشيونال هيرالد تريبيون (١٦/٩/١٩٩٦). ومن ذلك ما أشار إليه السفير الزهاوي من أن موشيه دايان كان قد أنعش فكرة تفكيك الدول العربية عام ١٩٥٤، كما حاضر بشأنها أرائيل شارون في السبعينيات. بعدها اقترح أوديد ينون سنة ١٩٨٢ (سنة الغزو الإسرائيلي للبنان) استراتيجية جديدة لإسرائيل (تتجانس حسب التجربة مع المنظور الأمريكي) لتنفيذها خلال الثمانينيات. فقد كتب أوديد صراحة أن تفكيك العراق إلى مناطق عرقية ودينية متجانسة هو هدف إسرائيل الرئيسي في المدى البعيد، إضافة إلى تحطيم القوة العسكرية لتلك الدول كهدف في المدى القريب. وقال أوديد إن العراق بلد غني بالنفط من ناحية، وممزق بمنازعات داخلية من ناحية ثانية. وخلص إلى القول «إن العراق على مرمى حجر أمام إسرائيل... لأن قوة العراق هي التي تشكل أعظم تهديد لإسرائيل... وإن أي صدام فيما بين العرب سيساعدنا في المدى القريب ويقرّب من تحقيق هدفنا الأسمى: تفكيك العراق» [٩].

أما قانون إدارة الدولة المؤقت الذي هندسه بريمر، الحاكم المدني لإدارة العراق تحت الاحتلال، فقد وطدت نصوصه مبادىء الطائفية والعرقية في إدارة الدولة وفي أسس تكوين قوات الشرطة والقوات المسلحة، مع التغاضي عن عدد من عمليات التطهير العرقي في بعض مناطق الشمال، إضافة إلى تشجيع مفهوم خاص للفيدرالية يختلف عما هو جار في كثير من الدول، لا سيما الولايات المتحدة، ما دعا القيادات الكردية إلى التمسك حتى الآن بالمفهوم نفسه في مسودة الدستور. وفوق كل هذا، راعت إدارة بريمر تقسيم أوقات الأذان ونصّه بين السنة والشيعة! مع تضبيب هوية الدولة العراقية بما يتنافى وحق الأكثرية الديمقراطي في ذلك.

استراتيجية «الفوضى البناءة»

تعتبر استراتيجية «الفوضى البناءة» أداة تنفيذية متممة لاستراتيجية الأمن القومي. وتعني ضمناً أن الفوضى يمكن ضبطها بشكل يسمح بإعادة هيكلة الدولة الضحية. هذا ممكن بطبيعة الحال إذا كان يتفق وطبيعة الدولة المعنية، كما في لبنان، حيث نجحت هذه الاستراتيجية مرحلياً حتى الآن، أما في العراق، فتبدو الفوضى هدامة حقاً وخارج السيطرة.

مبدأ الفوضى البناءة يعني التدخل الأمريكي أو الدولي المباشر أو غير المباشر في نظام إقليمي تعتبره الولايات المتحدة متخلفاً، أو نظام حكم استبدادي، بهدف خلق بيئة مناسبة لإحداث هزة عنيفة بمقومات هذا النظام أو الدولة

---

(٨) كيالي، المصدر السابق.

(٩) ترجمة بتصرّف نقلاً عن النص الانجليزي لمقالة السفير وسام الزهاوي المؤرخة في ٢٠/٩/١٩٩٦.

تكون قادرة، بفعل التداعي الذاتي، على جعل أركانه تتقوض وتتفكك بشكل يعطي الفرصة حسب هذه الاستراتيجية لبروز قوى حقيقية لم يكن يسمح لها من قبل بالظهور أو الوجود على الخريطة السياسية. تلك الهزة تكون كافية لإظهار الخريطة الحقيقية لحجم طوائف المجتمع وأعراقه وملله بحيث تفرز نظاماً سياسياً جديداً يعطي للفئات المهمشة حقوقها، ويكون في الوقت نفسه أكثر تقبلاً للتوجيهات الخارجية (الأمريكية) كي تأخذ الدولة بالقيم الليبرالية وتتبنى المفهوم الديمقراطي (حسب المقاسات الأمريكية)، وإعطاء المرأة حقوقها، وتبني مبادىء حقوق الإنسان، وتكوين الأحزاب السياسية.

وقد أخذت الولايات المتحدة، كما أسلفنا، بتطبيق هذه الاستراتيجية في العراق بعد احتلاله، وفي لبنان الآن، مع محاولة تطبيقها في دول عربية أخرى: أي دفع المجتمع نحو السيولة والتفكك كي يُعاد تشكيله مجدداً باستخدام القوة العسكرية أو القوة اللينة أو كلتاهما معاً، من خلال الاتصال بالزعماء المحليين والقطاعات المدنية، ثم تأييد تحرك هذه القطاعات، وتبني أهدافها (إذا كانت تتسق مع الأهداف الأمريكية)، مع السماح لها بالعمل والتأثير الجماهيري، وإمدادها بالدعم المادي، وبالتعبئة الإعلامية الإقليمية والدولية.

لقد عرف هذا المبدأ عالمياً في تصريحات وزيرة الخارجية كونداليزا رايس، التي وصفت فيها العالم العربي بأنه «تجمع لأقليات دينية وعرقية عاجزة عن العيش في كيانات دولية وطنية». وارتكزت الحلول التي اقترحتها على إجراءات يفترض أن تخدم الديمقراطية ومصالح أمريكا معاً، وافترضت توافقاً بين مصالح واشنطن والديمقراطية في استخدام الطائفية في إطار تلك الاستراتيجية[١٠].

هذا على الورق، أما على أرض الواقع فنرى نتائج تلك الاستراتيجية في العراق، حيث حسابات الحقل تختلف عن حسابات البيدر، أو حسب تعبير الرئيس بوش في خطابه في ٢٠٠٥/٦/٢٨ أن الوضع في العراق «مرعب والعذاب حقيقي».

انتصار المحافظين الجدد في العراق

عكس ما يرى كثير من المعلقين والمحللين في الولايات المتحدة وخارجها، فإن الولايات المتحدة لم تغرق في مستنقع العراق، بل نجحت عملياً كما خططت في تفكيك المجتمع والدولة وفقاً لرؤية المحافظين الجدد. وقد أكد الرئيس بوش مؤخراً، رداً على انتقادات للاستراتيجية الأمريكية، أن الولايات المتحدة، على العكس، تمتلك استراتيجية بالتأكيد دون أن يفصح عن مضمون تلك الاستراتيجية. وباعتقادي إنها ليست بعيدة عما أشارت إليه هذه الورقة من أهداف وخطط .

والجدير بالملاحظة أن المحافظين الجدد يشعرون منذ السبعينيات أن العراق يشكل تهديداً لخططهم في الشرق الأوسط، «ليس لأن العراق يمتلك مصادر طبيعية غنية، خاصة النفط والماء، بل لأن العراقيين كانوا يعتبرون شعباً ذو حيوية وثقافة، ولديهم اعتزاز ووطنية وتفكير مستقل»[١١]. ولعل هذا العامل هو في الواقع أحد عوامل عدة تمت الإشارة إليها سابقاً. من ناحية أخرى، أشار الجنرال أرك شنسيكي، رئيس الأركان الأمريكي عام ٢٠٠٢، إلى أن «بول وولفوفتز، كمحلل شاب في وزارة الدفاع ومن المحافظين الجدد، شخّص العراق سنة ١٩٧٩ كخطر يجب معالجته. ومنذ ذلك الحين

(١٠) محمود وهيب السيد، «تطبيق استراتيجية الفوضى البناءة يتطلب تعديلات جوهرية»، صحيفة الحياة، ٢٠٠٥/٩/٢٢ .

(١١) عباس علي، «انتصار المحافظين الجدد في العراق»، صحيفة ذي جوردان تايمز (الأردنية)، ٢٠٠٥/٨/١٠. الفقرات المقتبسة مترجمة بتصرف عن النص الانجليزي. والكاتب استاذ ومدير مدرسة الإدارة الدولية في جامعة إنديانا الأمريكية.

أصبح غزو العراق واحتلاله مشروعاً للمحافظين الجدد بشكل أساسي»[١٢]. وقد نجح المحافظون الجدد في استخدام الحرب والتدخل الأمريكي أداة في استقطاب المكونات الإثنية والطائفية، ومن ثم إنهاء هوية العراق العربية»[١٣].

ويكنّ بعض المحافظين الجدد «اعتقاداً بأن تحقيق الحرية والرفاه والنهوض الحضاري للعرب يشكل تهديداً لأمن إسرائيل وحيويتها». لهذا يجادل المحافظون الجدد بقوة بضرورة خلق نوع من عدم الاستقرار والفوضى في الشرق الأوسط.

وقد عبّر عن ذلك صراحة مايكل ليدين، وكيل وزارة الخارجية سابقاً ومن أبرز المحافظين الجدد، بقوله: «إن الاستقرار رسالة أمريكية لا قيمة لها، ومفهوم مضلل. نحن لا نريد استقراراً في إيران والعراق، في سوريا ولبنان، وحتى في السعودية. نريد الأشياء أن تتغير. إن المسألة الحقيقية ليست عما إذا كنا سنخلق اللااستقرار، بل كيف؟» [١٤]

وصلت الطاقة الإنتاجية إلى ٢,٨ مليون برميل يومياً والإنتاج الحالي نحو مليونين

نفط العراق... تجارب مريرة ومستقبل غامض

عصام الجلبي *

من المعروف أن العراق يمتلك ثاني أكبر احتياط للنفط في العالم، منه ١١٢ بليون برميل احتياطاً مؤكداً، و٢٥٠ بليون برميل احتياطاً محتملاً يتحول جزء منه إلى مؤكد. لكن السؤال الذي يطرح دائماً هو: لماذا لا يشكل النفط العراقي سوى جزء يسير من النفط العالمي المتوافر في الأسواق؟ وفي الحقيقة فإن إنتاج النفط العراقي خلال السنوات الـ ٢٥ الماضية لم يتجاوز أكثر من ٢,٥ مليون برميل يومياً إلا في فترات قصيرة جداً.

خلفية تاريخية

ولفهم واقع الصناعة النفطية حالياً وفي المستقبل، من المفيد التذكير بأن أول بئر نفطية حُفرت في حقل كركوك العملاق في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٧. لكن تأخر إيصال النفط إلى الأسواق العالمية إلى نحو منتصف الثلاثينيات بسبب الصراع بين بريطانيا (صاحبة الانتداب على العراق) وفرنسا (صاحبة الانتداب على سورية)... وما أن عولج الأمر حتى بدأت الاضطرابات في العراق والثورة على البريطانيين في أوائل الأربعينيات، ما أدى إلى توقف النفط. وما أن استؤنف التصدير حتى بدأت الحرب في فلسطين، وتوقف العمل بالضخ عبر أنبوب مُدَّ من كركوك إلى حيفا. وهكذا لم تتعد الصادرات العراقية سوى القليل، وتخلفت عن مثيلاتها في الدول المجاورة، ولم تتصاعد إلا في الخمسينيات، خصوصاً بعد اكتشاف حقل الرميلة في البصرة من جهة، وقيام الرئيس مصدق بتأميم النفط في إيران قبل إسقاط نظامه من جانب أميركا وبريطانيا بفترة وجيزة.

وتجدر الإشارة إلى أن تصاعد الصادرات خلال الخمسينيات، وبالتالي إيرادات العراق (على الرغم من أن حصة الأسد كانت من نصيب الشركات الاحتكارية

(١٢) المصدر السابق نفسه.

(١٣) المصدر السابق نفسه.

(١٤) المصدر السابق نفسه.

* نشرت هذه المساهمة في جريدة **الحياة** اللندنية بتاريخ ١٢/١٠/٢٠٠٥

صاحبة الامتياز) ساعدته على دخول مرحلة مهمة من الإعمار في شتى الميادين والقطاعات من خلال مجلس للإعمار.

بعد ثورة ١٩٥٨ وقيام الحكومة باستصدار القرار ٨٠ لعام ١٩٦١، حيث سُحب ٩٩,٥ في المئة من الأراضي الخاضعة للامتياز لعدم قيام الشركات باستثمارها، فإن الأخيرة أوقفت الجزء الأعظم من نشاطاتها الاستكشافية وتطوير الحقول. واستمر الوضع كذلك إلى ما بعد ثورة تموز/يوليو ١٩٦٨، ومن ثم تأميم عمليات شركة نفط العراق عام ١٩٧٢، وبقية حصص الامتياز في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٥، عدا ما قامت به شركة النفط الوطنية من تطوير لحقل شمال الرميلة.

طفرة الأسعار في ١٩٧٣ و١٩٧٩

نتيجة للطفرات السعرية عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٩، استغل العراق جزءاً لا بأس به من موارده لتطوير الصناعة النفطية الاستخراجية والتحويلية، وتم اكتشاف الكثير من حقول النفط العملاقة (مجنون - نهر عمر - غرب القرنة - الحلفايا - شرق بغداد وغيرها)، وارتفع بالتالي حجم الاحتياط النفطي، إضافة إلى تصاعد معدلات الإنتاج ليبلغ حجم الصادرات بحدود ٣,٥ مليون برميل يومياً بطاقة إنتاجية بحدود ٣,٨ مليون برميل. واستمرت تلك المعدلات لغاية نشوب الحرب العراقية الإيرانية في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠. ولم تصل معدلات الإنتاج والتصدير اللاحقة إلى معدلات عام ١٩٧٩ ليومنا هذا.

الحروب والحصار

كان من نتائج الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ إلحاق أضرار فادحة في كل المنشآت النفطية تقريباً، بما في ذلك منشآت التصدير والإنتاج والتصفية وصناعة الغاز والنقل والخزن والتوزيع، وهبطت معدلات التصدير إلى نحو ٦٠٠ ألف برميل يومياً من خلال الخط العراقي التركي، ومعدلات الإنتاج إلى نحو ٨٠٠ ألف برميل يومياً.



خزان للمحروقات في مصفاة الشعيبة يظهر عليه التآكل والاهمال (رويترز)

وعلى الرغم من حجم الأضرار الفادحة وتركيز جهد كبير من أجل تصليح المنشآت المتضررة وصيانتها، كان العمل مستمراً أيضاً في إنشاء مشروعات جديدة، حيث تم خلال الثمانينيات إنشاء ثلاث مصاف كبيرة بطاقة إجمالية ٢٥٠ ألف برميل يومياً في مجمع بيجي وسط العراق، مضاعفة طاقة الخط العراقي التركي إلى ١,٦ مليون برميل يومياً، وإنشاء الخط العراقي عبر السعودية بطاقة ١,٦ مليون برميل يومياً، وغاز الجنوب وغاز الشمال ومشروعات خطوط أنابيب داخلية مع مستودعات لأغراض المشتقات النفطية والغاز وغيرها... وتصاعد الاحتياط النفطي بفضل المزيد من عمليات الاستكشاف والحفر والتقويم ليصل إلى ١٠٦ بلايين برميل عام ١٩٩٠.

أما بالنسبة لمعدلات الإنتاج والتصدير، فقد بدأت بالتصاعد التدريجي بحيث أن الإنتاج الفعلي وصل في تموز ١٩٩٠ إلى ٣,٢ مليون برميل يومياً، وكانت

الطاقة الفعلية للإنتاج ٣,٨ مليون، لكن، وكما ذكر سابقاً، فإنها لم تصل إلى ما كانت عليه في عام ١٩٧٩.

ونتيجة لقيام النظام العراقي السابق بغزو الكويت في الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠، وبسبب قرارات الحصار التي أصدرها مجلس الأمن الدولي، فقد توقفت كلياً جميع الصادرات العراقية وهبط الإنتاج إلى نحو ٣٠٠ ألف برميل يومياً لتغطية حاجة المصافي الداخلية. وعند المباشرة ببرنامج النفط مقابل الغذاء في بداية عام ١٩٩٧، كان الإنتاج الفعلي يتراوح بين ٥٠٠ ألف و٦٠٠ ألف برميل يومياً.

لم تكد صناعة النفط العراقية تتعافى حتى بدأت حرب الخليج الثانية في كانون الثاني/يناير ١٩٩١، وكانت المنشآت أهدافاً رئيسية للطائرات والصواريخ، ما أدى إلى إلحاق أضرار بليغة كان الكثير منها أكبر من تلك الناتجة عن الحرب العراقية الإيرانية، حيث بلغت في بعض المواقع حدود ٩٠ في المئة. لكن الكوادر النفطية العراقية تمكنت من بذل جهود جبارة لتصليح منشآت الإنتاج والتصفية والخزن وصيانتها، إضافة إلى محطات توليد الكهرباء وشبكات التوزيع وكذلك الماء، بحيث تمكن العراقيون من الحصول على مشتقات نفطية (بنوعية دون المستوى) وعلى الكهرباء خلال فترة ٢-٣ أشهر من توقف العمليات الحربية، في حين مضى نحو ٣٠ شهراً على الحرب الأخيرة بقيادة أمريكا، والعراقيون ما زالوا يعانون الأمرين من نقص الكهرباء والماء والمشتقات النفطية.

وبالعودة إلى معدلات الإنتاج التي بدأت تتصاعد منذ عام ١٩٩٧ من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء، الذي تضمن في مراحله الأربع الأولى لغاية أواخر ١٩٩٩ سقفاً للإنتاج تم رفعه، وبدأت السلطات العراقية سياسة رفع الإنتاج إلى أقصى معدلات ممكنة، حيث بلغت ٢,٦٣ و٢,٦١ و٢,٢٥ مليون برميل يومياً للأعوام ٢٠٠٠ و٢٠٠١ و٢٠٠٢ على التوالي، وبلغت معدلات التصدير لتلك السنوات ٢,٠٨ و ٢,٠٢ و ١,٦٣ مليون برميل يومياً، وفي بعض الفترات كانت معدلات الإنتاج تتراوح بين ٢,٨ -٣ ملايين برميل يومياً ومعدلات التصدير نحو ٢,٥ مليون برميل يومياً.

وهنا تجب الإشارة إلى أن التصعيد لتلك المعدلات كان قد ألحق ضرراً بالمكامن النفطية، خصوصاً الرئيسية منها (كركوك، الرميلة)، لعجز العراق - بسبب الحصار المفروض - عن القيام بعمليات الصيانة والحفر وبرامج التطوير، إضافة إلى اعتماد سياسة تصعيد الإنتاج من أجل تعظيم الموارد، خلافاً للقواعد السليمة في الصناعة النفطية وإعادة حقن المشتقات في المكامن.

وتجدر الإشارة إلى أن الأمم المتحدة كانت قد أصدرت تقارير عدة منذ عام ١٩٩٨ تحذر فيها من تردي أوضاع الصناعة النفطية، إلا أن العراق كان عاجزاً بسبب إحجام الشركات الهندسية وشركات المقاولات عن العمل في العراق بسبب قرارات الحصار، كما أن لجنة الحصار التابعة لمجلس الأمن الدولي كثيراً ما رفضت أو تماطلت في السماح باستيراد معدات ومواد لازمة وأساسية للصناعة النفطية بحجة أنه يمكن استخدام تلك المواد لأغراض عسكرية... وورد في تقرير للأمم المتحدة في حزيران/يونيو ١٩٩٨ «أن صناعة النفط العراقية في وضع مزرٍ، كما أنه بسبب سياسة زيادة الإنتاج، فإن ما يقرب من ٢٠ في المئة من الآبار قد تضررت إلى درجة لا يمكن إصلاحها». وفي تموز ١٩٩٩ ذكر تقرير آخر «أن إنتاجية الآبار قد تقلصت بشكل خطير وأحياناً لدرجة غير قابلة للإصلاح... وهبط الإنتاج في الحقول الجديدة بنسبة ٢ في المئة، إلا أن النسبة تصل إلى ١٥ في المئة في الحقول القديمة كما في كركوك».



ماذا حدث في عام ٢٠٠٣ وبعدها؟

لم تتعرض المنشآت النفطية للقصف المباشر خلال الحرب الأنكلو أمريكية الأخيرة على العراق في آذار/مارس ٢٠٠٣، ولم ينتج خلال الأيام الأولى سوى احتراق سبع آبار في حقل الرميلة لأسباب ما زالت مجهولة، ومجمع الأنابيب قرب مصافي بيجي في منطقة الفتحة ومستودع النفط الخام في حديثة.

لا يزال البعض يتصور أن القوات الأمريكية والبريطانية قامت بفرض حماية شاملة على النفط العراقي، وهو أمر غير صحيح مطلقاً. وما حدث فعلاً هو أن القوات الأمريكية قامت بإرسال قوة حماية لمجمع وزارة النفط في بغداد. وقد تعرض لمدة يومين لمحاولات محددة سُرق خلالها بعض الوثائق والأقراص المدمجة وأُشعلت حرائق محدودة، إلا أن الضرر الحقيقي حصل لاحقاً لغالبية منشآت الإنتاج والضخ في الشمال والجنوب، بما في ذلك مقرا شركة نفط الجنوب في البصرة وشركة نفط الشمال في كركوك، اللذان تعرضا لعمليات واسعة من أعمال النهب والسلب والحرق والدمار لأسابيع عدة من دون قيام القوات الأجنبية بمد يد العون أو المساعدة أو الحماية، على الرغم من وجود الحماية بالقرب من تلك المنشآت، سواء في الحقول أو المراكز أو المستودعات أو المجمعات. وحتى مركز الحبيبية في بغداد ومركز الهزدان في أطراف بغداد لم يسلما من أعمال النهب والسلب للوثائق ونماذج أطياف الآبار، إضافة إلى المعدات والمواد ووسائط النقل وأجهزة الحفر...

أما بالنسبة للمصافي، فقد تمت حمايتها من جانب العاملين فيها، على الرغم من تعرضها لمحاولات اختراق عدة من العابثين، ولم يتم توفير الحماية لها إلا بعد بضعة أسابيع.

وفي حزيران ٢٠٠٣ قام العراق بالبدء بعمليات الإنتاج وبيع النفط المخزون في خزانات جيهان في تركيا بواسطة المزاد. وبدأت أرقام الإنتاج بالتصاعد التدريجي، مع تفاؤل كبير من أوساط دول الاحتلال وتوقعات لإنتاج نفطي غزير!! لكن الواقع كان خلاف ذلك.

واقع الصناعة النفطية العراقية اليوم

لو نظرنا الآن بعد ٣٠ شهراً من الاحتلال، لوجدنا أن واقع الصناعة النفطية العراقية يمكن وصفه كما يأتي:

- فشلت برامج الصيانة والتصليح، التي أطلق عليها R10I, R10II من جانب الجهات الأمريكية التي موّلتها، في تحقيق أي نتائج تذكر، وما زالت بعض الأعمال التي بوشر بها منذ حزيران ٢٠٠٣ غير منجزة، كمنشآت حقن الماء في البصرة ومجمع الأنابيب في الفتحة قرب بيجي وكابسات الغاز وغيرها.

- أما بالنسبة لبرامج وزارة النفط والمشروعات التي خُطط لها خلال عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، فلم تحقق بدورها سوى نجاح محدود في مجال إعادة التأهيل والصيانة لأسباب تتعلق بانعدام الأمن وعدم توفير

الحماية، إضافة إلى شح الموارد المالية وعزوف الشركات الأجنبية عن العمل في العراق لانعدام الأمن والسلامة، والبيروقراطية في السير بالمشروعات وأسباب أخرى.

– تأخر برامج تقويم حالة المكامن النفطية. ولم يتم بشكل أساسي سوى إحالة المرحلة الأولى من مشروع دراسة مكامن كركوك والرميلة في أوائل عام ٢٠٠٥، ولا يتوقع ظهور النتائج قبل أوائل عام ٢٠٠٦ ويتم السير بأعمال المرحلة الثانية.

– عدم استطاعة الوزارة السير ببرامج الحفر الجديدة أو استطلاع الآبار القديمة، وما تحقق لم يتعد سوى كمية محدودة لا تتناسب وحجم العمل المطلوب فعلاً.

– لا يزال الجزء الأكبر من منشآت حقن الماء ومعاملة النفط الرطب في الشمال والجنوب بحاجة إلى إكمال.

– عدم القدرة على صنع أعمال التخريب لشبكات الأنابيب، خصوصاً في الوسط والشمال، على الرغم مما صرف من مبالغ طائلة لشركات أجنبية ومحلية وعشائر وغيرها.

– تعمل المصافي حالياً بطاقة ٦٠ –٧٠ في المئة، نظراً للحاجة إلى عمليات صيانة شاملة، إضافة إلى تعرض أنابيب النفط الخام المجهزة للمصافي لعمليات تخريب.

– بدأت مظاهر النقص وشح المشتقات النفطية بالظهور والتوسع التدريجي، بل إن السلطة الأمريكية في العراق باشرت عمليات الاستيراد من خلال شركة هاليبرتون منذ أواسط ٢٠٠٣.

ومنذ أواسط ٢٠٠٤ بدأت السوق السوداء بالانتعاش نوعاً وحجماً بحيث أصبحت تشمل أنواعاً من المشتقات، وارتفع السعر في السوق السوداء أحياناً إلى ما يزيد على ٥٠ ضعفاً من الأسعار الرسمية، وأصبح العراقيون يصطفون لعدة كيلومترات وساعات من أجل الحصول على مادة البنزين.

– وكما ذكرنا فإن عمليات الاستيراد تشمل الآن البنزين وزيت الغاز والغاز السائل والنفط الأبيض. ووصلت تكاليفها حالياً إلى ما يزيد على ٣٠٠ مليون دولار شهرياً. ويبدو أن العراق صرف فعلاً ما يقرب من ستة بلايين دولار، وسيستمر الاستيراد لسنوات عدة... وقد تطرق الكثير من تقارير المنظمات الأجنبية وكذلك الأمم المتحدة والكونغرس الأمريكي ووسائل الإعلام الأجنبية والمحلية إلى عمليات الفساد في التعامل بالنفط ومشتقاته.

– على الرغم من مرور ٣٠ شهراً على الاحتلال، فإن عمليات التهريب، خصوصاً من خلال شط العرب وخور الزبير، ما زالت مستمرة، مع تواجد القوات المتعددة الجنسية والقوات العراقية... وتدعي بعض التقارير المنشورة في الصحف العراقية أن هناك أحزاباً سياسية وميليشيات وعصابات تتعامل بهذه النشاطات، بما في ذلك إعادة تهريب المشتقات المستوردة.

– إن الادعاء بأن قيام العراق بالسماح بدخول مئات الآلاف من السيارات قد أدى إلى مضاعفة الحاجة لا يبرر مطلقاً الوضع المتردي الذي وصلت إليه حالة المشتقات النفطية ومعاناة العراقيين.

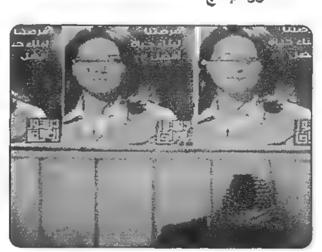
– قامت الوزارة بإحالة عدد محدود من المناقصات ذات العلاقة بمصافي الدورة والبصرة على أساس «التصميم والشراء» من دون البناء. وتم ذلك بعد أن استغرقت عمليات الإعلان والإحالة وفتح كتب الاعتماد ما يزيد على السنة، ولا يتوقع لأي من هذه المشروعات أن ينجز قبل عام ٢٠٠٧.

- تعرضت وزارة النفط منذ الحرب الأخيرة إلى تغييرات مستمرة في هيكلية مركزها وعمله، إضافة إلى التغيير المستمر في قيادات الشركات والدوائر، ما يبعث على القلق في نفوس الكوادر القيادية وانعدام مبدأ الاستمرارية.

أما بالنسبة لمعدلات الإنتاج والتصدير التي كان كبار المسؤولين الأمريكيين قد توقعوا تحقيقها، فكان يفترض وصولها إلى ٣ ملايين برميل يومياً في نهاية عام ٢٠٠٣، إلا أن ما تحقق من أرقام فعلية لم يكن كذلك أبداً.

وهكذا يلاحظ نمط الانحدار المستمر، ما يجعل العراق، مع تطور أسعار النفط العالمية التي بلغت أكثر من ٦٠ دولاراً للبرميل، يخسر العشرات من البلايين التي كان من الممكن استخدامها لأغراض إعادة الإعمار، وسد الحاجة إلى الهبات والمعونات والصدقات، وإيقاف تراكم الديون عليه.

خطط تطور الإنتاج



ملصقات للاعلان عن الاستفتاء للدستور العراقي في الخامس عشر من الشهر الجاري

قامت الوزارة وشركة النفط الوطنية منذ عام ١٩٧٩ بوضع خطط تفصيلية لرفع طاقة الإنتاج إلى ٥,٥- ٦ ملايين برميل يومياً، إلا أنه تعذر تنفيذ ذلك أكثر من مرة بعد ثلاثة حروب وفرض حصار دام ١٣ سنة لم ينته إلا بعد شن الحرب الأخيرة في آذار ٢٠٠٣.

أكملت الوزارة في عام ١٩٧٩ إعداد وثائق مناقصة على أساس التنفيذ بأسلوب التصميم والشراء والبناء مع عدد من الشركات العالمية والهندسية لتطوير خمسة حقول عملاقة هي: غرب القرنة ومجنون ونهر عمر والحلفايا وشرق بغداد. وتم بالفعل التوقيع مع إحدى المؤسسات السوفياتية لحفر المئات من الآبار في حقل غرب القرنة، ومع شركة براون أند رووت الأمريكية لتوسيع ميناء البكر العميق (حالياً ميناء البصرة النفطي)، إلا أن هذه الخطط وضعت على الرفوف بسبب بدء الحرب العراقية الإيرانية في ١ ايلول ١٩٨٠.

تم إحياء هذه الخطة مرة أخرى في شباط/فبراير ١٩٩٠ على أساس التعاون مع شركات النفط العالمية وغيرها وفق أسس مشاركة على غرار إعادة الشراء Buy Back. وتم بالفعل توجيه الدعوات، واستلمت الأجوبة من الشركات في حزيران/يونيو من العام نفسه. لكن توقف العمل بهذه الخطة مرة أخرى بسبب إقدام النظام العراقي السابق على غزو الكويت في الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠.

وبعد توقف حرب الخليج الثانية وإخراج القوات العراقية من الكويت، باشر النظام السابق بمحاولاته مع شركات نفط عالمية من أجل تطوير الحقول ضمن خطط استخدام النفط كسلاح سياسي. ومنذ أيار/مايو ١٩٩١ بدأت مباحثات مع كل من شركة توتال الفرنسية (حقل نهر عمر) وشركة إلف الفرنسية (حقل مجنون) على أساس الاتفاق بأسلوب مشاركة الإنتاج. وعلى الرغم من استمرار هذه المباحثات لغاية عام ٢٠٠٠ والتوصل إلى صيغ شبه كاملة، فإنه لم يتم التوقيع على أي عقود

مع الشركات الفرنسية. لكن العراق أفلح في عام ١٩٩٧ بتوقيع عقد للمرحلة الثانية من حقل غرب القرنة (٦٠٠ ألف برميل يومياً جنوب العراق) مع شركة لوك أويل الروسية، وحقل الأحدب (١٠٠ ألف برميل يومياً) في وسط العراق مع شركة CNPC الصينية على أساس أسلوب مشاركة الإنتاج، وكذلك عقد مع شركة ONGC الهندية لمنطقة جنوب العراق، إضافة إلى اتفاقات لاحقة مع شركات من دول مختلفة، مثل فيتنام وإندونيسيا والجزائر، كان آخرها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ مع إحدى الشركات الروسية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لم يتم تنفيذ أي من تلك العقود والاتفاقات لحرص الأطراف الأجنبية فيها على عدم خرق نظام الحصار المفروض على العراق من جانب الأمم المتحدة وقواعده، ما حدا النظام العراقي السابق على إلغاء العقد من طرف واحد مع لوك أويل الروسية... ويتوقع أن تخضع هذه العقود والاتفاقات خلال السنوات المقبلة لإعادة تفاوض قد تؤدي إلى تعديلها أو إلغائها.

لقد صدرت بعد الحرب الأخيرة تصريحات عدة لمسؤولين عراقيين حول موضوع تطوير الطاقات الإنتاجية، إلا أن عدم الاستقرار السياسي والأمني، والتغيير المستمر في إدارة الدولة بدءاً بالحاكم الأمريكي بريمر ومجلس الحكم المحلي، ثم حكومة مؤقتة، فانتخابات الجمعية الوطنية، ثم الحكومة الانتقالية الحالية، ولاحقاً انتخابات نهاية العام الحالي، ثم حكومة جديدة من المتوقع تشكيلها في شباط/فبراير ٢٠٠٦، كل ذلك أدى إلى أن كل الافتراضات والتوقعات كانت تدور في حلقة مفرغة وفي نفق مظلم.

ومن أجل تنفيذ الجزء الأول من خطة تطوير الإنتاج إلى معدلات عام ١٩٩٠ البالغة بحدود ٣,٥ مليون برميل يومياً، فلم يحصل سوى تقدم محدود. وعلى الرغم من إصدار وزارة النفط لمناقصات على أساس التصميم والشراء (وقيام الوزارة بالتنفيذ) لتطوير طاقات عدد من الحقول الصغيرة (خرمالة وحمرين وصبّة ولحيس)، فإن العقد الخاص بحقل خرمالة هو الوحيد في موضع التنفيذ الفعلي. أما العقود الأخرى فما زالت تنتظر الإحالة أو توقيع العقود أو فتح كتب الاعتماد... ويؤمل للعقد المتعلق بحقل خرمالة أن يضيف بحدود ٥٠ ألف برميل يومياً، لكن ليس قبل أواسط ٢٠٠٧ في حال المضي بأعمال البناء.

دور شركات النفط العالمية

اما بالنسبة لشركات النفط العالمية أو شركات النفط الوطنية التي كانت تطمح إلى المساهمة في إنتاج النفط العراقي، فإن من غير المتوقع أن يكون لها أي دور على المدى القصير أو المتوسط. فمن المتفق عليه بين جميع الأطراف أن موضوع الأمن والاستقرار هو أخطر مشكلة تتم مواجهتها، وهي مرتبطة ومتداخلة مع تطور العملية السياسية في العراق، إضافة الى تواجد قوات الاحتلال ودورها... وفي الوقت نفسه فإن من الضرورة والأهمية أن يتم التعامل بهذا الموضوع من جانب مؤسسات لها وجود مستمر، وليس مؤسسات ذات طبيعة مؤقتة لا تتجاوز أعمارها بضعة أشهر... والعراق اليوم على أبواب مرحلة جديدة تتمثل بالاستفتاء في ١٥ تشرين الأوّل/أكتوبر على دستور ما زالت الخلافات على بنوده على أشدها بين الأطياف الرئيسية للمجتمع العراقي، ثم إجراء انتخابات في ١٥ كانون الأوّل/ديسمبر لحكومة قد يطول وجودها فيما لو تم اعتماد الدستور. وبعكس ذلك، تجرى الانتخابات لحكومة مؤقتة تقوم بإعداد مسوّدة دستور جديد وانتخابات أخرى في منتصف عام ٢٠٠٦. وعليه، فمن أجل فتح المجال أمام الشركات الأجنبية للتوصل إلى اتفاقات طويلة الأمد في العراق،

فإن الحاجة تتمثل بتوفير الآتي:

- حكومة أصيلة يتوقع تشكيلها في شباط/فبراير المقبل. وإن لم يتحقق، فربما في الربع الثالث من عام ٢٠٠٦.

- قانون جديد للثروة الهايدروكاربونية يفتح المجال للاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط ولمساهمة شركات النفط الأجنبية فيه... ومثل ذلك قد لا يمكن تحقيقه خلال فترة قصيرة في ضوء الأوضاع السياسية والأمنية المقبلة. وحتى في حال تحققه، فقد يكون القانون موضع خلاف رئيسي بين الأطراف السياسية كما هي الحال في الكويت، حيث مضى أكثر من ١٢ عاماً على موضوع مشابه لم يُحسم حتى الآن.

- القوانين الإدارية والمالية اللازمة لضمان الاستثمارات الأجنبية.

- إعادة تنظيم القطاع النفطي وإعادة استحداث شركة النفط الوطنية العراقية.

- اعتماد سياسة نفطية واضحة للقطاعين الاستخراجي والتحويلي تتضمن المبادئ الأساسية، بما في ذلك أنماط التعامل مع الشركات الأجنبية (مشاركة الإنتاج، وإعادة الشراء، والتطوير والإنتاج، وعقود الخدمة)، وربما اعتماد أكثر من نمط أو صيغة بحسب الحقول المختلفة.

- تحديد أولويات العمل بدءاً من الحقول العملاقة وغيرها... ولقد وضعت الوزارة في برامجها المعلنة منذ عام ١٩٩٥ أكثر من ٣٣ حقلاً موزعة على أرجاء العراق... وستكون هنالك مشكلة توفير الكوادر والخبرات اللازمة، سواء الفنية منها أو القانونية أو المالية، للتفاوض والتعاقد والإشراف على سير العمل، ما قد يفرض على الوزارة اللجوء إلى مكاتب استشارية، وبالتالي الدخول في مراحل الاختيار والتعاقد معها.

النفط والدستور المقترح

إن ما تقدم سيعتمد كلياً الآن على ما ورد في الدستور المعروض للاستفتاء، في ما يتعلق بشؤون النفط والغاز التي تحتوي في مضامينها على احتمالات قوية للصراعات والاختلافات في ما بين الأجهزة المركزية من جهة، والأقاليم والمحافظات المنتجة من جهة أخرى. وسيكون ذلك حتماً أحد العوامل الرئيسية في تأخير برامج التطوير. وفي أدناه الفقرات ذات العلاقة:

المادة ١٠٨:

النفط والغاز هما ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات.

المادة ١٠٩:

١- تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، على أن توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع تحديد حصة لفترة محددة للأقاليم المتضررة التي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق، والتي تضررت بعد ذلك، بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة في البلاد. وينظم ذلك بقانون.

٢- تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معاً برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي، معتمدة أحدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار.

المادة ١١١: (وهي فقرة عامة ذات خطورة وتأثير كبيرين على العراق)

كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية

للسلطات الاتحادية يكون من صلاحية الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم تكون الأولوية فيها لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم في حالة الخلاف بينهما.

إن المواد أعلاه ستساعد حتماً على خلق ظروف وأجواء ستؤدي بالنتيجة إلى المزيد من الفوضى وعدم الاستقرار بالنسبة للصناعة النفطية... إن المنطق المقبول هو أن تتم إدارة شؤون النفط بشكل مركزي وبالتشاور مع الأقاليم والمحافظات، ويكون القرار النهائي للسلطات المركزية من حكومة أو برلمان... وفي الوقت الذي ما زالت فيه مفاوضات الساعة الأخيرة تدور حول المبادئ العامة، إلا أن الاهتمام بفقرات تفصيلية لا تقل أهمية يبدو شبه معدوم.

استنتاجات

في الختام لا بد من أن أشير إلى أنني أتوقع على المدى القصير استمرار معدلات الإنتاج السنوية بحدود ١,٨-٢ مليون برميل يومياً، ومعدلات التصدير بحدود ١,٥ مليون برميل يومياً للسنتين المقبلتين. كما أنني لا أتوقع بلوغ معدلات الإنتاج ٣,٥ مليون برميل يومياً قبل عام ٢٠٠٩. ولن تكون هنالك طفرة في الإنتاج إلى ٦ ملايين برميل من خلال مساهمة شركات النفط الأجنبية قبل ٢٠١٢-٢٠١٤.

قد يعتبر البعض أن ما تقدم يمثل نظرة تشاؤمية. لكن هذه هي قراءتي على ضوء التجارب الماضية والأوضاع الحالية للعراق وصناعته النفطية. وأملي أن تكون هذه التوقعات خاطئة، وأن يتم التوصل إلى نتائج أفضل في وقت مبكر لما فيه مصلحة العراق والشعب العراقي.

الوجود الأمريكي في العراق
الخلفية والآفاق المستقبلية: رؤية استراتيجية

الدكتور عبد الوهاب عبد الستار القصاب

المقدمــة

قد يتساءل البعض عن مدى منطقية هذا التساؤل، ومدى جدوى الولوج في حيثيات قد بدت تقرب كثيرا من البديهيات. فالوجود الأمريكي كما يبدو لهذا البعض أضحى أمرا واقعًا لاداعي للبحث عن قرائن لإثباته. فهو موجود وظاهر ومثبت ليلا ونهارا، وهو غير متردد في إشهار حضوره اليومي هذا بهذا الكم الهائل من أدوات القدرة العسكرية التي يوظفها للإشارة إلى حضوره. كما إن توظيفه لأدوات القدرة ووسائلها قد يبلغ درجة لاسقف رادع لها من ناحيته هو على الأقل، أو من ناحية الحكومة نفسها في العراق. فهو يظهر حيث يريد، ويضرب حيث يريد، ويعتقل من يريد، ويحرر من الاعتقال من يريد. وهنا أيضا لا رادع شرعي أو دستور يردعه عن الاعتقال باستخدام القوة. وما أحداث أبي غريب إلا دليل واحد فقط من دلائل كثيرة في هذا المجال. ويمضي هذا البعض في جدلهم بأن من يوظف استثمارا هائلا بهذا الحجم لابد وأن يعتقد بأن مستقبل وجوده في العراق قد حسم نهائيا وإلى الأبد. ذلك لأنه لم يأت إلى هذا البلد لهدف صغير يكمن في إزالة نظام حكم وإحلال آخر محله. فالعراق ليس غرينادا أو هاييتي. العراق شيء آخر. هو بحد ذاته مشروع للمستقبل. هو مشروع يمثل الانتقالة الرأسمالية بثوبها الجديد إلى القرن الحادي والعشرين الذي تريد الولايات المتحدة أن تجعل منه قَرنا أمريكيا خالصا. والعراق يقع في إقليم

يحمل كل عوامل الإغراء. فالإغراء كبير في منطقة وسطى تتمتع بكل ما يتضمنه التعبير عن وقع القدرة واستثمار نتائجها. وفي الوقت نفسه، فإن هذه المنطقة (والعراق في لبها) تمسك في أيديها خيوطاً متشابكة تربط بينها النظرة السلبية لدور الولايات المتحدة الكوني، وهي سلبية بإمكانها أن تولد هرما متراكما من الكوابح يدفع الولايات المتحدة بعيدا عن استثمار القدرة وتوظيفها من أجل مخرجات جيوستراتيجية أو جيواقتصادية .

إن الاحتكاك بين الجدليين هو الذي سيولد (أو ولّد) بالفعل المنحنى الاستراتيجي الأمريكي، وهو الذي سيولد أيضا صورة مستقبل الوجود الأمريكي في هذه المنطقة. وإن الطرف الثاني من الجدلية المتمثل برفض الوجود الأمريكي في المنطقة، انطلاقا من عقلانية التحصيل لدوافع الولايات المتحدة ونواياها وأهدافها من وجودها في العراق، هو الذي يمثل الوجه الثاني من المعادلة الجدلية التي بدأنا بها مقدمتنا هذه. فالبعض كان (وربما ما يزال) يرى أن مستقبل الولايات المتحدة في العراق محسوم، انطلاقاً من توظيف فواعل القدرة المثيرة لديها، يقابل هذا بعض آخر يرى أن هذا المستقبل محكوم بقوانين صراعية تسيطر عليه كوابح كثيرة تكبح الوجود الأمريكي المستقبلي في العراق بالصورة التي يرمي إليها . أين تكمن الحقيقة إذاً بين هاتين الجدليتين؟ وما هي فرص هذه الحقيقة لتتحول إلى واقع؟ وبأي مدى زمني يمكن لهذه الحقيقة أن تظهر متحولة إلى واقع قد يغير من نمط علاقات القوة المتدهور الذي تعيشه المنطقة هذه الأيام؟

ترمي هذه الورقة البحثية إلى استجلاء عوامل الفعل بين هاتين الجدليتين دون محاولة تغليب إحداهما على الأخرى إلا فيما تستطيع عوامل الفعل، بذاتها وبالقدرة الموظفة فيها، إنتاجه، أي إن مخرجات هذه العملية ستعتمد من وجهة نظرنا التحليلية على كمية الاستثمار الموظف فيها وقيمته، وعندئذ فقط سيظهر التحليل أي من الجدليين سيكون له نصيب من الثبات في بنية كل ما فيها عوامل متحركة.

تنتج استراتيجية جديدة للأمن القومي أعلنها الرئيس بوش في أيلول من العام ٢٠٠٢. دعونا نلقي نظرة على خلفية الاتجاهات التي فعلت فعلها في نزوع التخطيط الاستراتيجي الأمريكي نحو الاستباق واضعين ما حصل في أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ نصب العين.

يقول دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع الأمريكي، في تقريره السنوي إلى الرئيس والكونغرس [1] إن الاتجاهات التي يمكن أن تشكل تحديا لفعاليات القوات المسلحة الأمريكية هي:

١- إن استمرار انتشار صواريخ كروز بعيدة المدى والصواريخ البالستية سوية مع تأثيرات فعل العولمة يقود إلى أن ليس بإمكان الولايات المتحدة الاعتماد فقط على حماية الجغرافيا بوجه الهجمات المحتملة .

٢- قيام بعض الدول بتطوير قدرات عسكرية تهدد الاستقرار في مناطق حيوية للمصالح الأمريكية .

٣- تنبعث التهديدات (لأمن الولايات المتحدة) من أراضي الدول الفاشلة (Failed States) والمناطق التي لا سيطرة حكومية عليها.

---

(١) Secretary of Defense , Annual Report to the President and the Congress 2002. 19 August 2002
nttpLL www.defencelintc.nil L execsecLadnL 2002
كذلك في التسليح ونزاع السلاح والأمن الدولي ، كتاب Siprl السنوي ٢٠٠٣ ص ١٣٠ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠٤ .

٤- يكتسب اللاعبون من غير ذوي صفة الدولة (المنظمات المقاتلة والإرهابية) قدرات على شن هجمات مدمرة على الولايات المتحدة ومصالحها الحيوية .

ومن هنا خلص هذا التقرير، الذي يعتبر بحد ذاته قدرة في التخطيط الاستراتيجي الأقرب إلى ضرورة مغادرة الأساليب المعروفة التي يتركز عليها الدعم الاستراتيجي، والتي كانت ترتكز على القدرة على ضرب من الأبعاد الثلاثة (البر والبحر والجو)، إلى شروط جديدة تعتمد على[٢] :

- قدرات الضرب الاستراتيجي النووي والتقليدي .
- الدفاع الفعال السلبي والإيجابي .
- بنية ارتكازية سريعة الاستجابة .

في هذه الفترة، ونتيجة لهجمات ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١، أطل على المشهد الاستراتيجي مفهوم جديد أخذ تسمية الحرب اللامتماثلة (Asymmetric) . وقد تصاعدت الحرب التي يشنها فاعلون ليسوا من ذوي صفة الدولة (المنظمات الإرهابية) على الأغلب لكي تكون في مقدمة التهديدات الموجهة لأمن الولايات المتحدة بعد تلاشي التهديد الاستراتيجي الذي كان يمثله الاتحاد السوفييتي وحلف وارسو.

وإذا ما عدنا لتساؤلنا الأساسي عن الأسباب الدافعة بالولايات المتحدة للوجود في العراق بحيث اقتضى هذا الأمر منها أن تشن حرباً بمقياس واسع لغزو العراق واحتلاله دون وجود تخويل دولي حقيقي وشرعي يدعم فعلها هذا ، وإذا كان الإرهاب هو المهدد الأول للأمن القومي الأمريكي كما لاحظنا أيضاً، فلماذا العراق إذاً خصوصاً أن الولايات المتحدة الأمريكية قد شنت بنجاح عملية عسكرية فردية وسريعة ومدعومة من قطاع واسع من دول العالم ضد ما رأت فيه (معقل الإرهاب) الذي ولد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ ونفذها. فعند استعراضنا للتهم الموجهة للعراق تحت حكم الرئيس صدام حسين، لن نجد من بينها أية تهمة تثير شبهة الاتصال بالقاعدة أو بتمويلها أو بتأييدها أو بتأمين ملاذ آخر لها. فما هي الدوافع التي تذرعت الولايات المتحدة الأمريكية بها للدخول إلى العراق غزواً وبالقوة العسكرية المفرطة، الأمر الذي لم ينتج عنه تدمير نظام الحكم السياسي فقط ، بل أيضاً تدمير الدولة العراقية وتقويض كيانها، ونهبها وحرق بنيتها الارتكازية. هنالك، برأينا، ثلاثة دوافع ظاهرة للفعل الأمريكي بغزو العراق، وثلاثة أخرى كامنة ربما تكون هي المحرك الأساسي للذي جرى.

الدوافع الظاهرة:

١- استمرار العراق بتطوير أسلحة الدمار الشامل (النووية والكيميائية والبيولوجية) ووسائل إيصالها في تحد واضح لقرار مجلس الأمن ٦٨٧ لعام ١٩٩١، الذي يحرم على العراق السعي لامتلاك هذه الأسلحة وتطويرها، ويطلب منه تدمير المتيسر منها لديه تحت إشراف اللجنة الخاصة التي شكلت لهذا الغرض .

٢- ما زال العراق يشكل تهديداً جدياً لجيرانه، ومن ثم للأمن الإقليمي والدولي، متذرعة (الولايات المتحدة) بسوابق الحرب العراقية الإيرانية، وغزو العراق للكويت واحتلالها، وإعادة تحشد العراق على حدود الكويت عام ١٩٩٤ .

٣- الطبيعة العنيفة والدموية والقمعية للنظام تجاه الشعب العراقي، كما جرى في حلبجة ١٩٨٨ وبعد حرب

(٢) المصدر السابق .



الخليج ١٩٩١ في الجنوب العراقي.

لقد كانت ذريعة أسلحة الدمار الشامل واحدة من أقوى الذرائع التي تذرعت بها الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها المملكة المتحدة لشن الحرب على العراق. وحاولت بجهد مركز تحشيد إدارة المجتمع الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة خلفها، وتمكنت من إسكات أية أصوات تصاعدت لسحب الشرعية عن العمل العسكري الذي نوت القيام به. إلا أن تردد المملكة العربية السعودية في تقديم التسهيلات البرية للقوات الغازية ومنعها من اتخاذ الأراضي السعودية مرتكزاً للغزو قد شكل تحديداً كبيراً للتخطيط الاستراتيجي/العملياتي لمرحلتي التنقل والتحشد توطئة للغزو حينما اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعديل خطط المناورة بجعل المنفذ الجنوبي عبر الكويت هو المنفذ الرئيسي (وربما الوحيد تقريبا) لعملية الغزو.

قد يكون نظام الحكم في العراق ملوماً بسبب سوء إدارته للأزمة وإظهار نفسه كمتحد لما يستشعره تهديداً من الولايات المتحدة لوجوده. ومن هنا انصبت ردود فعله على التحدي الأجوف غير المتركز على عناصر قوة فاعلة، وهو ما فهمته الولايات المتحدة جيداً وجعلها تركز على هذه الادعاءات الجوفاء بالتحدي في حملتها الدعائية والسياسية لإقناع المجتمع الدولي بجدية هذه التحديات العراقية، وبكونها بحد ذاتها عوامل تهديد لأمن الولايات المتحدة من ناحية، وللسلامة والأمن الدوليين من ناحية أخرى. ولعل أخطر ما تمخضت عنه هذه الادعاءات الجوفاء أنها سهلت على الولايات المتحدة عملية اجتياح العراق وغزوه.

لماذا الوجود الأمريكي في العراق:

هناك من يقول إن الإنسانية قد غادرت منطق الاستعمار (بمعنى احتلال أراضي الغير ومن ثم توظيفها) منذ زمن طويل، وربما منذ أوائل القرن المنصرم، إذا نظرت إلى الاستعمار من خلال العبارة التوضيحية المحصورة بين قوسين آنفاً.

كما هو واضح في أفغانستان (الاجتياح السوفيتي) وأفغانستان (الاجتياح الأمريكي المضاد) وأخيراً في العراق (١٩٩١-٢٠٠٣)، هنالك ما يمكن الإشارة إليه من أن القوة في نطاق تحولها إلى قدرة، تحمل في طياتها سلباً كبيراً، ذلك أن تفعيل القوة وتحويلها إلى قدرة، ثم المبادرة إلى توظيف هذه القدرة، سيجعل صاحب القرار أو متخذه منحازاً، ربما بالرغم منه، إلى استثمار القدرة للحصول على عائد الاستثمار هذا، خصوصاً أن الاستثمار الموظف في هذه القدرة ليس بالقليل قطعاً، وأن العائد الاستثماري هو الآخر ليس قليلاً، بل على العكس مغرياً.

لقد عانت الإنسانية كثيراً من هذه الحالة، وهي تفعيل القوة للوصول إلى قدرة يمكن لعائدها الاستثماري أن يكون مجزياً. وهذا تحديداً ما نجده في صلب التخطيط الاستراتيجي الأمريكي، وهو تخطيط تصاعد تراكمياً ليصل إلى إقرار مفهوم الاستباق (Preemption) في صلب ذلك التخطيط الذي ربما تأثر كثيراً بما جرى في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

الانتقال من سياسة الاحتواء المزدوج (Dual Containment)، التي كانت موجهة بعد حرب ١٩٩١ لاحتواء كل من العراق وإيران، إلى سياسة الاحتواء المتمايز (Deferential Containment)، التي جعلت العراق في بؤرة التركيز الاستراتيجية الأمريكية، باعتباره مبعث التهديد الأخطر لأمن الولايات المتحدة، دفع إلى ما هو أخطر من ذلك، وهو أن سياسة الاحتواء أثبتت فشلها في احتواء التهديد والمخاطر المنبعثة، ما تشير إليه الولايات المتحدة الأمريكية بالتهديد العراقي بتطوير أسلحة الدمار الشامل (WMD)

ووسائل إيصالها. لقد قاد كل هذا إلى تبني الولايات المتحدة علناً، وبشكل سافر عبر تشريع برلماني، خيار إسقاط نظام صدام حسين، حيث تبنى الكونغرس ما سمي بقانون تحرير العراق الذي أقر في حقبة حكم الديمقراطيين الثانية للرئيس كلينتون. وعلى الرغم من ذلك، استمرت الولايات المتحدة عبر قنوات لفظية رسمية تشير إلى أن هدف إسقاط النظام في العراق ليس من أولوياتها، الأمر الذي يدفع إلى التساؤل عن الكيفية التي ستبعد بها الولايات المتحدة الأمريكية التهديد الذي تستشعره بامتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها بالقوة دون إسقاط النظام مادياً.

أما الذريعة العلنية الثانية، فهي كون العراق مهدداً لجيرانه. وقد ارتكزت الولايات المتحدة في ذلك على الحرب العراقية الإيرانية وعلى غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠، وهما ذريعتان أسهم نظام الحكم السابق في العراق بإعطائهما للولايات المتحدة نتيجة خطأ أساسي في الحسابات الاستراتيجية، بل في تحليل عناصر اللعبة الاستراتيجية التي وجد العراق نفسه منضماً فيها مرة أخرى بسبب الخطأ الفادح في حسابات قيادته لعوامل القوى الفاعلة على الأرض، سواء في الإقليم أو على الصعيد الداخلي. وقد كانت هنالك على الدوام إشكاليتان موروثتان في العراق من حقب سابقة، وهي إشكالية الحدود العراقية الإيرانية الموروثة منذ الحقبة العثمانية، والتي تبلورت في عهد النظام السابق بقضية شط العرب الذي يعود شاطئاه بمجملهما إلى العراق عدا شريطين ضيقين مقابل كل من المحمرة وعبادان. وقد تخلى شاه إيران عام ١٩٦٩ عن اتفاقية عام ١٩٣٧ التي كانت تعترف بحدود العراق مع إيران في قاطع شط العرب، تاركة الأرض لإيران عدا شريطي المحمرة وعبادان، حيث كانا يمران من خط التالويغ (Thalweg)، أي الخط المنصف. وقد قايض النظام السابق هذه الحدود مع إيران بمنحها نصف شط العرب (أي اعتبار خط التالويغ Thalweg هو خط الحدود العراقية الإيرانية) بسحب إيران تأييدها للعصيان الكردي في شمال العراق. ولهذا توصل الطرفان بواسطة جزائرية إلى التسوية الشهيرة التي عرفت باتفاق الجزائر ١٩٧٥، وهو أمر يدل على قلة تبصر في فهم حقيقة القوى الفاعلة على الأرض فعلاً من جهة، وطبيعة علاقات القوة الإقليمية من جهة أخرى. ولعل أخطر ما تمخضت عنه اتفاقية الجزائر هو توليدها للحرب العراقية الإيرانية التي رأى النظام الحاكم فيها إمكانية فصله عن اتفاقية الجزائر وإلغائها، وهو ما عمد إليه في ١٧ أيلول ١٩٨٠ حين أقدم على الرد واسع النطاق على انتهاكات إيرانية محلية في ٢٢ أيلول ١٩٨٠. وقد وجد الرد واسع النطاق تشجيعاً من قوى إقليمية (خليجية على الأعم الأغلب، ومنها الكويت). وبعد احتدام الصراع وتحوله إلى قتال دموي، أنهاه العراق باقتدار عبر خمس معارك استعاد فيها أراضيه التي احتلها الإيرانيون طيلة فترة الصراع، وفرض على إيران قبول قرار وقف إطلاق النار رقم ٥٩٨ الصادر عام ١٩٨٧، الذي رفضت إيران القبول به قبل هذه المعارك. وكما قاد تسليم نصف شط العرب إلى إيران عام ١٩٧٥ إلى الحرب العراقية الإيرانية، قادت الحرب العراقية الإيرانية وتداعياتها القيادة العراقية (لوحدها وبمعزل عن أدواتها القانونية والتشريعية والدستورية) إلى اتخاذ قرار خاطئ استراتيجياً، وهو غزو الكويت واحتلالها في ١٩٩٠/٨/٢ .

نحن، إذاً، هنا أمام مشهد تراكم الأخطاء من الجانب العراقي، يقابله مشهد تراكم النوايا من الجانب الأمريكي والاستثمار في الأخطاء العراقية المتراكمة. وقد تم استثمار أمريكي واسع في تضخيم أطروحة تهديد العراق لجيرانه، وهي أطروحة انعكست سلبا على التوازن الاستراتيجي في المنطقة. فقد دعت الولايات المتحدة، بل ضغطت على دول الخليج العربية، لشراء الأسلحة. فسارعت هذه الدول لشرائها من مصادر أكثرها أمريكية. وذهبت إيران بالاتجاه نفسه،

مدفوعة بتعويض خسائرها المهولة الناتجة عن حرب الخليج الأولى من جهة، واستثمارها انهيار الاتحاد السوفييتي لتيسير السلاح السوفييتي بأسعار زهيدة، سواء من منشئه، أو من الدول التي كانت تدور في فلكه في أوروبا الشرقية. لكن الملاحظ أن هذا السعي من الخليجيين، ولو كان يجد بعض التبرير إبان فترة تسويق فكرة كون العراق مصدر تهديد لجيرانه (عقد التسعينيات من القرن المنصرم)، فإنه يصعب إيجاد مبرر له بعد غزو العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣.

يرينا الجدول الآتي[٣] الذي أعده معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI) لعام ٢٠٠٤، والذي صدر مؤخراً مترجما إلى العربية من كل من مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي في الإسكندرية، كيف أن صرفيات التسلح قد ازدادت في عام ٢٠٠٣ لغالبية الدول الإقليمية في المنطقة بغض النظر عن انهيار النظام السابق، حيث شهد سوق السلاح في الشرق الأوسط تزايداً مداه ١٠٪ بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣.

النفقات العسكرية في الشرق الأوسط ١٩٨٩–١٩٩١ و ٢٠٠٢–٢٠٠٣[٤]

البلد	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	نسبة التغير المئوية ١٩٩٠–١٩٩١	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	نسبة التغير المئوية ٢٠٠٢
البحرين	٢١١	٢٣٠	٢٥٠	+٩٪	٣٣٤	٣٣٠	٤٦٥	+٣٨٪
مصر	٢٨٠٤	٢٧٦١	٢٧٦١	+١٪	٢٧٨٥	٢٧٦٦	–	–
إيران	٤٢٦٢	٤٩٣٢	٥١٤٧	+٤٪	١٤٦٠٩	١٥٣٦٩	١٩١٨٩	+٢٥٪
العراق	–	–	–	–	–	–	–	–
إسرائيل	٧٥٤٨	٧٨٨٩	٧٥٧٠	-٤	٩٠٤٤	١٠٥١٨	٩٩٨١	+١٠٠٪
الأردن	٦٠٢	٥٢٤	٥١٣	-٢٪	٧٤٤	٧٥٠	٧٩٨	+٧٪
الكويت	٢٧٤٠	١٠٥٧٣	١٣٧٨٠	+٣٠٪	٣٠٢٠	٣٥٤٧	٤٨٣٤	-١٣٪
عُمان	١٧٧٨	١٩٩٧	١٦٥٤	-١٧٪	٢٤٥٣	٢٥٣٦	٥٧٢٣	+١٠٪
قطر	–	–	–	–	–	–	–	–
السعودية	١٤٦٧٩	١٤٦٩٠	٢٨٠١٨	+٩١٪	٢٠٠٨٨	١٨٧٠٤	١٩١٠٢	-١٠٪
سوريا	٣٠٦٤	٢٨٤٠	٤٥٩٢	+٦٢٪	٥٣١٥	٥٣٦٦	٥٩٣٠	+١٢٪
الأمارات	٣٠٤٥	٢٩٩٢	٢٩٦١	-٤٪	٢٣٤٩	٢٤٦٦	٢٥٤٩	+٩٪
اليمن	–	٦١٢	٥٧٣	-٦٪	٤٧٧	٦٠٠	–	–
إجمالي الشرق الأوسط	–	٥١٠٥٧	٦٨٢٥٨	+٣٤٪	٦٣٠٩٧	٦٣٧٥٢	٧٠٠٥٩	+١٠٪

(٣) الكتاب السنوي ٢٠٠٤، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، Sipri ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي، بيروت ٢٠٠٤، ص ٥٧٥.

(٤) الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية بالأسعار الثابتة لعام (٢٠٠٠) وأسعار الصرف. ولا تجمع الأرقام دائما في مجاميع التدوير بسبب أصطلاحات التدوير.

في حين عند نظرتنا إلى الدول منفردة، نجد أن الإنفاق على التسلح بين هذين العامين لإيران بلغ تزايداً مقداره ٢٥٪، قد يكون جله صرف على المجال الذي كان ذريعة الولايات المتحدة الأولى لغزو العراق، وهو السعي لتطوير وامتلاك أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وفي مقدمتها السلاح النووي، الأمر الذي دفعها الآن لإثارة الضجيج نفسه الذي كنا نسمعه أيام المواجهة العراقية الأمريكية، وهي خطورة امتلاك إيران للخيار النووي على الأمن والاستقرار الإقليمي، بل والدولي.

وعند أخذنا لما تعرض له العراق بعد حرب الخليج الأولى من تدمير لبناه الارتكازية ولقدراته العسكرية وفرض الحصار التسليحي الشامل عليه وفق قرار مجلس الأمن ٦٨٧ لعام ١٩٩١، وحالة التراجع الاحترافية التي أثرت على مهنية القوات المسلحة العراقية وانضباطها، يتبين لنا حقيقة تراجع قدرة هذه القوات عن تشكيل تهديد حقيقي لأي من دول الجوار لأسباب كثيرة، منها استهلاك معداتها، وعدم وجود البديل التسليحي المناسب، ووجود الولايات المتحدة الأمريكية (وبريطانيا إلى حد ما) المادي في المنطقة وتشكيلها قوة رادعة لأية تطلعات تهديدية مزعومة يمكن أن تنطلق من العراق. قد يثير البعض أن معدل التزايد في الإنفاق العسكري على التسلح الذي كانت نسبته المئوية بين عامي ١٩٩٠-١٩٩١ بسبب حرب الخليج الأولى ٣٤٪ قد تراجع إلى تزايد يبلغ حوالي ١٠٪ للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وهو ما يقرب من ثلث معدل التزايد للفترة من (١٩٩٠-١٩٩١)، إلا أن الملاحظ أن هذه النسبة لاتعني أن إجمالي المبلغ المصروف هو الثلث. فقد صرف في سنتين (١٩٩٠-١٩٩١) ما يبلغ ١١٩٣١٥ مليون دولار، مقابل ١٣٣٨١١ مليون دولار بين سنتي ٢٠٠٢- ٢٠٠٣، ما يعني في واقع الحال زيادة في الإنفاق بين الفترتين لصالح الفترة الأخيرة (٢٠٠٢-٢٠٠٣) تبلغ (١٤٤٨٦ مليون دولار)، وهو ما يعادل ٥,٧٪ من إجمالي المبلغ المصروف على التسلح للفترتين محل الدراسة (١٩٩٠-١٩٩١) و(٢٠٠٢-٢٠٠٣) (٥).

وفي الوقت نفسه جادلت دوائر أمريكية وغربية، بل حتى إقليمية كثيرة، أن الخبرة المتأتية من التعامل مع نظام حكم الرئيس صدام حسين تشير إلى أن استخدام العراق في تلك الحقبة للأسلحة الكيماوية ضد قطاعات من الشعب العراقي وضد إيران، وإطلاقه الصواريخ على كل من إسرائيل والسعودية إبان حرب الخليج الأولى (١٩٩١) أوصلت إلى قناعة مفادها أن ذلك النظام لا يتورع عن استخدام أي نوع من الأسلحة يتاح له، بما في ذلك السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، الأمر الذي يفرز (من وجهة نظرهم) عامل التهديد الذي يستشعرونه من العراق. وعلى الرغم من وجود بعض المنطق في هذه الجدلية،

(٥) المقارنات هي من إعداد الباحث اعتمادا على الأرقام الواردة في الجدول السابق.

إلا أنها لا يمكن تبرئتها من ازدواجية المعايير: فلم يكن العراق وحده هو الذي استخدم الأسلحة الكيماوية إبان الحرب العراقية الإيرانية، بل إن إيران قد استخدمتها بالفعل؛ ولم يكن العراق وحده هو الذي استخدم الصواريخ ضد إيران وإسرائيل والقوات الأمريكية في السعودية ، بل إن إيران قد استخدمت أنواع الصواريخ نفسها ضد العراق؛ ولم تكن هنالك من كوابح ذاتية تمنع إسرائيل من استخدام أي نوع من الأسلحة المتاحة لها بشكل يتصاعد مع درجة تهديد البقاء لذلك الكيان؛ وما امتناعها عن الرد على الصواريخ العراقية إلا نتيجة لضغط قوي سلط عليها من الولايات المتحدة لحماية الائتلاف المعادي للعراق الذي دخلته دول عربية عدة يتعارض اشتراكها بغزو العراق، بعد إخراج قواته من الكويت، مع المرتكزات الفكرية التي قام عليها، كمصر وسوريا .

من هنا يتبين لنا خواء هذا الدافع وافتقاره للمصداقية، إذ لم يعد العراق بعد عام ١٩٩١ يشكل أي تهديد لدول الجوار الإقليمية والولايات المتحدة، نتيجة لمتابعتها اليومية للشأن العراقي ومعرفتها بدرجة النخر الذي تعرضت لها القدرة العراقية.

أما الذريعة الثالثة التي تتوفر على شئ من الصدقية، وهي ممارسة أجهزة النظام وإدارته ووسائله أقسى درجات البطش والإرهاب ضد الشعب العراقي، فإن الإنصاف يدعو لرفض فكرة تدخل الولايات المتحدة في العراق وغزوه حباً بهذا الشعب ودفاعاً عنه. وقد كان من الممكن سلوك سبل أخرى أقل ضرراً وأكثر صدقية مقارنة بما حصل للعراق نتيجة للغزو، خصوصاً بعد أن بلغ النظام في أواخر أيامه درجة من الضعف جعلته، كما نعتقد، مستعداً للتنازل عن الكثير، ناهيك عن أن إجراء كهذا كان سيحفظ الكثير مما فقد نتيجة للغزو وتداعياته، وفي مقدمة ذلك الأمن.

الدوافع الكامنة:

يمكن توصيف الدوافع الكامنة لإقدام الولايات المتحدة على غزو العراق بأنها تشكل الذرائع الحقيقية الدافعة للولايات المتحدة لهذا الغزو والاحتلال. عند محاولتنا التعرف على هذه الدوافع يتبين لنا أن الولايات المتحدة لم تكتمها، كما لم تنكر قيمتها كدوافع، وإنما قللت من أثرها على تخطيطها الاستراتيجي لغزو العراق.

مما لا شك فيه أن حجم الاحتياطيات النفطية الثابتة (Proven Reserves) الهائلة في العراق تجعله يمتلك الاحتياطي الثاني بعد السعودية، بل ربما يكون الاحتياطي العالمي الأول إذا استكمل الاستكشاف والتنقيب. ومثل هذا الاحتياطي يجعل من العراق هدفاً ذا قيمة اقتصادية واستراتيجية هائلة. وإذا ما أخذ الجانب الجيوستراتيجي بنظر الاعتبار، سنجد أن العراق يتوسط منطقة المعادن النفطية العملاقة في الإقليم، بل قد يشكل قلب هذه المنطقة. فالخليج يتواصل معه، وإيران تلتصق به، ومعادن قزوين ليست بعيدة عنه، كما أنه يقع في مركز جيوستراتيجية منظومة أنابيب النقل في المنطقة، وهو بذلك يؤثر فيها ويتأثر بها. ونظراً لأهمية النفط (والغاز) كمحرك أساسي ورئيسي للطاقة في القرن الحادي والعشرين، ولاحتمالات نضوب الكثير من المعادن النفطية العاملة الآن وطول عمر الاحتياطيات العراقية، فإن العراق هدف مغر للولايات المتحدة من أجل التحكم بمصادر الطاقة سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً. لقد قيل الكثير في تنفيذ هذا الدافع، على اعتبار أن النفط العراقي كان متاحاً للولايات المتحدة الأمريكية حتى في وقت

الأزمات ووقت الحصار، إلا أن هذه التبريرات سرعان ما يرد عليها بأن صافي الربح الاستراتيجي الذي ستحصل عليه الولايات المتحدة بعد فرض سطوتها على النفط العراقي يبرر جميع الأفعال الموجهة للحصول عليه. صحيح إن جدلاً كهذا كان يمكن أن يكون معقولاً لو أن متخذ القرار الأمريكي تعامل مع الحالة تعاملا تقليديا بعيدا عن إقحام المرامي الاستراتيجية بعيدة المدى في التخطيط الاستراتيجي وآلية اتخاذ القرار. وهذا أمر مستحيل في حالة دولة عظمى كالولايات المتحدة لها من المرامي والأهداف الاستراتيجية ما يجعلها تنظر إلى العالم بمنظور يجعل من تحقيق هذه الأهداف من أولى أولوياتها في السعي لفرض السيطرة على مكامن واحتياطي النفط العراقي وإحكامها لتحقيق موقف ملائم للتحكم بجيوستراتيجية الطاقة على الصعيد الكوني الآن وفي المستقبل.

اما الدافع الكامن الثاني فهو يتعلق بالأول وينطلق منه، ذلك أن الموقع الجيوستراتيجي للعراق يشكل جوهر القيمة الجيوستراتيجية للإقليم بشكل عام. فالعراق رابط استراتيجي ذو أهمية خطيرة بالنسبة لكل من إقليم الخليج العربي الفرعي (Arabian Gulf Subregion)، وإقليم إيران- أفغانستان، ومن ثم إلى الصين وإقليم القفقاس وإقليم إيران - آسيا الوسطى ... وتركيا وإقليم المشرق العربي ... إن هذه حلقة رابطة تكاد تكون فيها من القيمة الجيوستراتيجية ما يجعلها مغرية للتقدم للاستحواذ عليها. فبين زاخو (حيث حدود الناتو الآن، وربما الاتحاد الأوروبي مستقبلاً) والخليج العربي تنطلق خطوط المواصلات صوب الشرق الأقصى بمنظومة طرق مواصلات برية جيدة.

إن التبحر في قيمة هذه الحلقة الرابطة جعلت الولايات المتحدة تدفع باتجاه توسيع منطقة الشرق الأوسط لتشكل مايسمى الشرق الأوسط الكبير (Greater Middle East)، وهي المنطقة التي تحدها الصين من الشرق، والاتحاد الروسي والبحر المتوسط من الشمال، وشبه القارة الهندية والبحر العربي من الجنوب، والمحيط الأطلسي من الغرب. إن نظرة واحدة للخريطة سترينا كيف أن العراق يقع في مركز هذه الكتلة الجيوستراتيجية الفائقة والغنية، ما يجعل بإمكاننا الافتراض أن القلب الأرضي هو العراق على وفق الطروحات الجيوبوليتكية الحديثة. وإن هذا لأمر مهم في عالم القرن الحادي والعشرين الذي تمثل القدرة والطاقة والمعلوماتية بنيته الارتكازية العظمى.

ومرة أخرى نعود لنبين أن مقاربة تقليدية للتعامل مع ما جاء آنفاً لم تكن لتدفع إلى شن الحرب والغزو سعياً للاستحواذ على العراق بكل ما فيه من مغريات، إلا أن وجود الأساس الأيديولوجي الدافع لمثل هذا المسعى سيعطي الإمكانية لتحقيق ذلك وتنفيذه. وقد شاءت الأقدار أن يتولى السلطة في الولايات المتحدة اعتبارا من ٢٠٠١ مجموعة تنتمي بفكرها ومعتقدها إلى ما يسمى بالمحافظين الجدد (New Cons) قدمت الدافع الأيديولوجي لتوظيف القدرة الأمريكية وتفعيلها سعياً للحصول على الربح الاستراتيجي المتمثل بغزو العراق واحتلاله.

ويظل الدافع الكامن الثالث متعلقاً بالدافع الأيديولوجي للمحافظين الجدد، وهو المتعلق بإشاعة نمط الحياة الأمريكية، ونشر القيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان في هذا المحيط الضخم المتمثل بالشرق الأوسط الجديد، وهي دعوات انطلقت إلى حيز التنفيذ بعد احتلال العراق، وبدأنا نشهد تداعياتها في السودان ومصر والسعودية ولبنان،

وربما في سوريا وإيران قريباً . . . إن نشر نمط القيم الأمريكية سيلقي بظلاله على المنظومة القيمية في هذه المنطقة التي تدين غالبيتها بالإسلام ويشكل العرب جزءاً رئيسياً فيها. وعندما يتم إحلال نمط الحياة والقيم الأمريكية محل المنظومة القيمية المحلية، سيعود الأمر بالنفع على كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

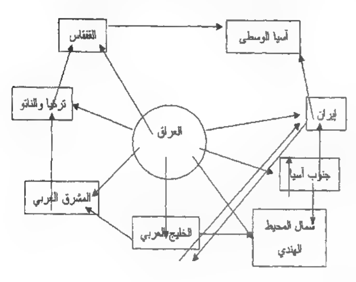
هذا برأينا التخطيط الاستراتيجي الأساسي للولايات المتحدة في تناولها للقضية العراقية، وهو تخطيط شهد نجاحات لا يمكن نكرانها. فالوجود الأمريكي في العراق أصبح حقيقة واقعة، والسعي لعرض نمط جديد من القيم جار على قدم وساق تنفيذاً وتشريعاً، والتدخل لإعادة رسم خريطة العلاقات في المنطقة هو الآخر قيد التنفيذ. إلا أن هذا ليس أمراً نهائياً فقد جوبه هذا التخطيط بتحد خطير يتمثل بالمقاومة العراقية من جهة، ودخول أعداد ليست بالقليلة من أعداء الولايات المتحدة كمنظمة القاعدة إلى العراق وجعل العراق ساحة لقتال الولايات المتحدة بأجهزة لا تتطابق بالضرورة مع أجهزة الولايات المتحدة، وتوجس دول الجوار الإقليمية من حقيقة نوايا الولايات المتحدة في المنطقة من جهة ثالثة. وكذلك فتحفظات القوى الدولية الأخرى التي ترى في مسعى الولايات المتحدة لفرض هيمنتها على الإقليم تهديداً خطيراً لها قد تقود إلى حالة خنق استراتيجي طاقوي في مرحلة ما في المستقبل.

الأبعاد المستقبلية للوجود الأمريكي في العراق:

بعد أن تعرفنا على الأهداف والمرامي الاستراتيجية الدافعة للوجود الأمريكي في العراق، نرى أن الأبعاد المستقبلية للوجود الأمريكي في العراق ستحقق ما يأتي(٦):

١- فرض سيطرة غير مباشرة على الإقليم من خلال الحضور الفعلي في العراق عن طريق استخدام عاملي التهديد والردع.

٢- التقرب من إقليم القفقاس جيوستراتيجياً بهدف إغلاق الحلقة الاستراتيجية العظمى المتمثلة بالبيئات الجيوستراتيجية الآتية، وكما هو مبين:



٣- فحص استراتيجية الأمن القومي الجديدة وتدقيقها.

٤- مد الحرب ضد الإرهاب إلى أبعاد جديدة، ومهاجمة مرتكزاته وقواعده من قاعدة أمينة من المواقع المحتلة قريبة لوجودها، بل إغراء تلك الحركات والقواعد للقدوم إلى العراق لمقاتلتها فيه.

٥- تعزيز الحضور العسكري الأمريكي في دول الإقليم الأخرى (الخليج العربي والقفقاس)، والتواجد المكثف، كمياً ونوعياً، في العراق.

٦- ضمان أثر الكيان الصهيوني (إسرائيل) بالتواجد بكثافة في أخطر بلد كان يُعدّ تهديداً لذلك الكيان، وهو العراق .

---

(٦) القصاب: عبد الوهاب: الاستراتيجية الأمريكية في العراق، الإخفاق والإنجاز، بحث ألقي في ندوة مركز الدراسات الاستراتيجية العراقي SIRI في حزيران ٢٠٠٤.

٧- فرض رقابة صارمة على انتشار أسلحة الدمار الشامل، وبذل الضغوط لتفكيك الخيار النووي الإيراني، وترصين الضغط الموجه إلى إيران من التواجد الأمريكي في أفغانستان.

٨- التأكد من أن الخيار النووي الباكستاني لن يستخدم ضد المصالح الأمريكية (والإسرائيلية).

٩- إعداد الأراضي لفرض نموذج الحياة الأمريكية على المنطقة، تهيئة لقطع الصلة بينها وبين تراثها.

١٠- العمل على إقصاء الخيار القومي عن قرار صياغة مستقبل العراق، توطئة لقطع العراق عن محيطه العربي.

١١- التدخل غير المباشر في رسم السياسات في المنطقة، بما في ذلك التدخل في القرار السياسي.

١٢- التقرب استراتيجياً من منطقتي آسيا الوسطى والقفقاس عبر التواجد الدائم في العراق، ما يساعد على خلق منطقة تواجد جيوستراتيجية عظمى لتشتمل على الخليج العربي وآسيا الوسطى والشرق العربي (الهلال الخصيب) والقفقاس، الأمر الذي سيربط هذا التواجد بالتحالف الأطلسي الشمالي الذي يمتد بحدوده إلى الحدود الشمالية للعراق وسوريا. وسيساعد ذلك على حصر ما تبقى من (أنظمة مارقة) من وجهة نظر الولايات المتحدة، الأمر الذي سيسهل عملية محاصرتها وتفكيكها ربما بدون استخدام القوة العسكرية، كما هو جار الآن في محاصرة الوجود السوري (والإيراني) وتفكيكه في لبنان، حيث لجأت الولايات المتحدة إلى استصدار القرار الدولي ١٥٥٩ لسنة ٢٠٠٤، وحشدت التأييد الأوروبي ممثلاً بفرنسا، وحيدت المعارضة الروسية المتوقعة. ونتوقع تصاعد ضغوط مماثلة بشكل تراكمي ضد الخيار النووي الإيراني.

لجأت الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل تسويق فكرة فائدة بقائها في العراق كعنصر لا بد من وجوده لحفظ التوازن ومنع اندلاع الحرب الأهلية والتمتع بالمزايا الاقتصادية المغرية، إلى الاستثمارات البالغة ثمانية عشر مليار دولار التي رصدتها الإدارة الأمريكية لإعادة إعمار العراق، ناهيك عن الاستثمارات الاقتصادية المتأتية من إنعاش اقتصاد قطاع الخدمات العراقي عبر مصاريف القوات المسلحة الأمريكية في العراق. وقد افترضت في التعامل مع الشعب العراقي كقطاعات أن بين هذه القطاعات احتكاكات، وأنها بحاجة إليها وإلى قواتها لحفظ التوازن بينها. وهكذا أشاعت خيار التفتت العرقي والطائفي، ورتبت لخيار الطائفية العرقية، وهو خيار سيفضي، فيما إذا تم ترسيخه دستورياً، إلى تفتيت العراق إلى كانتونات، أو تقسيمه.

نظرة تحليلية للمشاهد المستقبلية للوجود الأمريكي في العراق:

لتحليل المشاهد المستقبلية للوجود الأمريكي في العراق، وهي مشاهد قيد التشكيل والنشوء، تتغاير احتمالات حدوثها من عدمه، واحتمالات نجاحها من فشلها، اعتماداً على المتغيرات والعوامل الفعالة في البيئة الإقليمية التي مركزها العراق. فإذا ما حاولنا توصيف البيئة الإقليمية، فسنجد أنها ملأى بالتجاذبات والاحتكاك كبدن عليل أصيب فوق علته بنزلة حادة عبثت بعناصر توازنه المختلفة أصلاً. ففي الإقليم تحسست الدول الإقليمية كثيراً من قدوم الولايات

المتحدة ودخولها الجاد، وعبثها بلعبة التوازنات الإقليمية، فمع ذلك لم يعد أي من الدول الإقليمية بمنجى من الزلزال الخطير الذي أحدثه الدخول الأمريكي إلى العراق غزواً واحتلالاً، وكان لكل من هذه القوى، فضلاً عن المقاومة العراقية والقوى المعادية للولايات المتحدة من غير ذوات صفة الدولة (المنظمات)، أثر أربك التخطيط الاستراتيجي الأساسي للولايات المتحدة، وتطلب منها استثماراً مضافاً لاحتوائها، وهي عملية لم تستكمل حتى الآن، ولا يمكن التنبؤ بزمن استكمالها ومداه... وقبل أن نحاول بسط المشاهد الاستراتيجية، نرى من المفيد إعادة ترتيب الحقائق التي تتضمن ما يأتي:

١- الدوافع الاستراتيجية للوجود الأمريكي في العراق، وهو ما سبقت الإشارة إليه وتحليله.

٢- الالتزامات الاقتصادية لهذا الوجود وتتضمن:

أ - الآثار الاقتصادية للانفاق على الوجود العسكري الأمريكي في العراق.

ب - المزايا الاقتصادية المتوقع نشوؤها نتيجة للوجود الأمريكي في العراق.

٣- تأثير الوجود العسكري الأمريكي في العراق على الوضع الداخلي الأمريكي من ناحية :

أ - الخسائر اليومية التي تتحملها القوات المسلحة الأمريكية نتيجة لفعل المقاومة العراقية الشرسة.

ب - التأثير الذي ستخلقه تلك الخسائر على الوضع الداخلي، وقد لاحظنا كيف أن ورقة الخسائر قد وضعها الديمقراطيون في الانتخابات.

٤- تأثير الوجود العسكري الأمريكي في العراق على الانفتاح الكوني للقوات المسلحة الأمريكية، ومدى أهمية هذا الوجود وخطورته ودوره في استراتيجية الانفتاح الكوني للقوات المسلحة الأمريكية .

٥- مدى نجاح العملية السياسية العراقية المتعثرة، وتأثيرها وتأثرها بموازنة العلاقة البينية العراقية التي تم التلاعب بها بشكل بشع بعد الاحتلال، ومدى انعكاس مخرجات هذه العلاقة على الوجود العسكري الأمريكي لتشمل قطاعات أوسع من النسيج الاجتماعي السياسي العراقي .

٦- درجة القبول والرفض لآثار ومسالك عمل ستعمد كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإقليم إلى اتباعها في هذه الحالة .

٧- سيرقى الوجود العسكري الأمريكي الدائم في العراق (وهو أحد الخيارات الاستراتيجية الأمريكية التي تطمح إلى تحقيقها) إلى مستوى الحيازة الاستراتيجية. ومن هنا قد تنشأ هيكلية تقاطع استراتيجي بين الحيازات الاستراتيجية الأمريكية المماثلة في الإقليم (السعودية / الكويت / قطر / تركيا/ مصر)، وكذلك الحيازة الشراكية المتمثلة بإسرائيل من جهة، وبين الحيازة الجديدة (التي تبدو أثمن) الممثلة بالعراق من جهة أخرى.

٨- تواجه الولايات المتحدة في قضية وجودها في العراق مقاومة من قبل دول كبرى خارج الإقليم تشعر بأن هذا الوجود سيؤثر عليها من ناحيتين :

أ - استراتيجية : تكمن في هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الموارد الاستراتيجية للطاقة

في المنطقة وهيمنتها على سابلة المواصلات (Tralic Routes) الدولية المارة عبرها.

ب – اقتصادية : تنبع من إدراك تلك الدول لتأثر مصالحها الاقتصادية مع العراق بذلك الوجود، ويمكننا إيراد روسيا وفرنسا مثلاً على ذلك.

٩- مدى تقبل أو رفض البيئة الاجتماعية العراقية (والإقليمية) لنمط الحياة الأمريكية، وما سيتبع ذلك من حاجة إلى مؤسسات تقوم بنشر هذا النمط. وقد لاحظنا بواكير ذلك من الحملة الأمريكية لإشاعة الدمقرطة وحقوق الإنسان، والمقاومة التي جابهتها نتيجة ذلك.

ولأجل نجاح المشروع المستقبلي الأمريكي في العراق، ومن بعده في إقليم الشرق الأوسط الكبير، هنالك حقائق تكميلية تتعلق بالعقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة، ومدى نجاح الإجراءات التي أدخلها فريق عمل المحافظين الجدد إلى البنتاغون. ويمكن حصر هذه الحقائق بما يأتي:

١- الحد الذي ستظل العقيدة العسكرية الإقليمية بحياز الاستباق (Preemption) ، الذي شكل أحد مرتكزات استراتيجية الأمن القومي الجديدة التي أعلنها الرئيس بوش في أيلول ٢٠٠٢ .

٢- مدى نجاح عملية الثورة في الشؤون العسكرية (Revolution in Military Affairs) في إنتاج قوات مسلحة قادرة ومتوازنة وذات كفاءة على التعامل مع تداعيات الانتصار العسكري، وهي حالة شهدت إخفاقاً في العراق. فمع إدراكنا أن التقنية العالية قادرة على حسم نتيجة الصراع العسكري في الميدان، هنالك شكوك في قدرة هذه التقنية على إدامة استثمار نتائج هذا النصر في المجالات الحيوية اللاحقة، وهي :

أ- عملية بناء أمة (Nation Building) على أنقاض الدولة المدمرة.

ب- عملية إعادة الإعمار والتأهيل للأراضي المحتلة (Reconstruction _ Rehabilitation Process).

ج- عملية كسب العقول والقلوب Winning Hearts and Minds.

تأثيرات الحقائق الموضوعية على رؤية المشاهد المستقبلية :

لاشك أن المشاهد المستقبلية المتوقعة من رؤية تأثيرات الحقائق الموضوعية المشار إليها ستتباين تفاضليا مع نوعية تأثيرات الحقائق الموضوعية عليها ومدى ذلك التأثير وقوته، بمعنى أن نوعية تأثير الحقيقة الموضوعية ، ولنقل المقاومة مثلا، هي التي ستحدد المشهد الذي ستنصرف بموجبه القوات الأمريكية حيال تلك الحقبة . فإذا ما أخذنا المقاومة كنموذج، فإن عوامل، مثل سعة انتشارها أفقيا (على المدى العراقي جغرافيا) وعموديا (على نوعية الإنجاز ودرجة تأثيره وطبيعة الهدف المعني ومدى قربه وبعده من الهدف الوطني العراقي، وليس تنفيذ المخططات من جهات أخرى مثلا)، ستكون ذات تأثير جدي في اختيار مسلك العمل الذي ستنحو القوات الأمريكية نحوه لمعالجة الحالة، ويصح الأمر نفسه على حالات الحقائق الموضوعية الأخرى.

ومن هنا فإننا نرى أن من الضروري النظر إلى احتمالات الوضع العسكري الأمريكي من زاوية متغايرة مع طبيعة التغاير الذي يفرض نفسه على

الأحداث.

ومن هنا، كذلك، فإن العوامل التي ستؤثر ستكون مزيجاً من ثلاثة أبعاد :

- داخلية عراقية / داخلية أمريكية .
- إقليمية .
- دولية .

لكن يبدو لنا نتيجة التحليل الأولي أن القرار الأمريكي بالبقاء في العراق، حتى بعد نقل السلطة للعراقيين، هو قرار نهائي من الجانب الأمريكي، ولانرى إمكانية الانزياح عنه إلا في حالة كون التحدي المقابل تحديا أساسيا وكبيرا وخطيرا وشاملا.

ونرى كذلك أن إمكانية حصول العناصر الأربعة المشار إليها أعلاه ستتحقق في المشاهد الآتية:

المشهد الاول:

تصاعد المقاومة العراقية لتصبح شاملة للعراق وشاملة لأطياف المجتمع العراقي.

إمكانية التحقق

ستكون إمكانية التحقق إيجابية في الحالات الآتية :

١ - عدم إيفاء الأمريكيين بوعودهم بتسليم السلطة ونقلها للعراقيين، وهو بديل سيغضب قطاعا واسعا من العراقيين رأى أن يعطي الأمريكيين الفرصة مرحليا قبل الوقوف في وجههم.

٢ - ظهور العامل (الإسرائيلي) واضحاً على السطح، ووضوح تأثيره على الرؤية الأمريكية في التعامل مع القضية العراقية.

المشهد الثاني:

تزايد عدد الخسائر في القوات الأمريكية لتصل إلى حد لايتحمله المجتمع الأمريكي من جهة، أو يؤثر سلبا على الحياة السياسية الداخلية في الولايات المتحدة من جهة أخرى.

إمكانية التحقق

إذا ما تحقق المشهد الأول، فهنالك إمكانية كبيرة لتحقق المشهد الثاني، حيث سيعمل المشهد الثاني كمشهد تكميلي للمشهد الأول.

المشهد الثالث:

ظهور تحد جدي خطير لأمن الولايات المتحدة في مناطق أخرى من العالم، أو في الداخل الأمريكي بفعل ما تسميه الولايات المتحدة الأمريكية الدول المارقة، أو الحركات التي تدعوها الولايات المتحدة الحركات الإرهابية.

إمكانية التحقق

هنالك فرصة التحقق مثل هذا المشهد إذا ما حصل فعل (إرهابي) كبير المقياس داخل الولايات المتحدة قد يفوق بمقياسه ومداه ما حصل في ١١ أيلول، وكذلك في حالة إقدام إحدى (الدول المارقة) على فعل يمثل تحديا خطيراً جداً لأمن الولايات المتحدة... وعند محاولة استشراف أي من الدول التي قد تقوم بذلك، يتبادر للذهن الحالات الآتية:

١ - غزو كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية .

٢ - تهديد كوريا الشمالية لأمن اليابان .

٣ – تهديد كوريا الشمالية لأمن الولايات المتحدة وحلفائها بالتلويح باستخدامها صواريخها وسلاحها النووي لهذا الغرض .

٤ – غزو الصين لتايوان .

ما الذي ستقوم الولايات المتحدة به لتأمين تواجدها في العراق عسكريا:

كما سبق فإن الولايات المتحدة لم تأت إلى العراق إلا لتحقيق جدول أعمالها الذاتي الذي سبقت لنا الإشارة إلى أولوياته، وإن حصلت لحظة في التاريخ تطابقت فيها جداول أعمال جهات أخرى معه (وفيها جدول أعمال بعض المعارضين العراقيين خارج العراق وبعض الدول الإقليمية)، الأمر الذي نتج عنه ترحيب هؤلاء المعارضين بغزو الولايات المتحدة العراق عسكريا، بل وحثها على ذلك. وقد فوجئ الأمريكيون برد فعل العراقيين السلبي تجاههم منذ اللحظة الأولى التي وضعوا أقدامهم فيها على أرض العراق، ليس تأييدا لنظام الحكم السابق كما يتبدى للبعض الادعاء به، بل دفاعًا عن سيادة العراق وقدسية ترابه وسلامته الإقليمية.

ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة ستبقى مصرة على أجندتها الأساسية، وستتراوح بدائلها بالتواجد على الأرض العراقية بين ثلاثة بدائل هي :

١– الاحتلال العسكري المباشر .

٢– الانسحاب من المدن والتمركز في قواعد خارجها تتمتع بقيمة استراتيجية، بالاتفاق مع حكومة عراقية تمثيلية.

٣– الانسحاب من المدن والتمركز في القواعد المشار إليها آنفا، بغض النظر عن الاتفاق مع الحكومة العراقية البديلة.

٤ – الانسحاب التام وترك العراق لمصيره بعد إذكاء عوامل الفرقة والاحتراب فيه (البديل الصومالي).

أية قواعد استراتيجية سيستفيد الأمريكيون منها في العراق (تحليل استراتيجي أولي):

لقد عملت الحكومات العراقية المتعاقبة، وفيها النظام السابق، على تأمين انفتاح استراتيجي ملائم للجهد العسكري العراقي يتطابق مع تحليل عوامل التهديد المحتمل. ولقد كان التهديد المحتمل للعراق في الأساس ينطلق من اتجاهين هما:

أ – الاتجاه الغربي – (إسرائيل) .
ب – الاتجاه الشرقي – إيران .

وهكذا فقد كان الانفتاح الاستراتيجي للجهد العسكري العراقي (البري والجوي) يعتمد على تأمين مرونة رد الفعل وسهولته، وإمكانية الوصول إلى المكان وفي الزمان عند بروز أي من الحالات التي أشرنا إليها كعوامل تهديد.

ستجد الولايات المتحدة الانفتاح الاستراتيجي للجهد العسكري العراقي (الجوي والبري) ملائما لقدرتها المتوفرة في المكان من جهة، ومكملاً لتراتيب انفتاحها الاستراتيجي الكوني من جهة ثانية، وملبيًا لأهدافها الاستراتيجية الكونية من جهة ثالثة، ومستجيباً لأهدافها الاستراتيجية التي دفعتها لغزو العراق واحتلاله من جهة رابعة. وهكذا ستكون القواعد الآتية ملائمة من وجهة نظرنا للتخطيط الاستراتيجي

الأمريكي للبقاء بعيد الأمد في العراق:

- قاعدة شرق دجلة تجاه إيران وأفغانستان ـ قاعدة أبو عبيدة الجوية (الكوت) .
- قاعدة في وسط العراق ـ قاعدة البكر الجوية (قرب بلد) .
- قاعدة في غرب العراق ـ قاعدة القادسية الجوية (قرب هيت).
- قاعدة في شمال العراق ـ قاعدة (صدام) الجوية (القيادة) .
- قاعدة في جنوب العراق ـ قاعدة علي الجوية (الناصرية) .

الخاتمة:

من المعروف أن الولايات المتحدة تراجع استراتيجيتها بإستمرار، وهي تؤمن، انطلاقا من الفلسفة البراغماتية التي تعمل على هديها، بأن هدفها الأسمى هو الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة بعد أن تكون قد نجحت في تحقيقها، وهذه مهمة وظيفية لاغبار عليها إذا ما نفذت وفق ما تعاهدت الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية على تحقيقه، من احترام سيادة الدول واستقلالها وإدامة السلم في العالم، إلا أن الملاحظ أن الرئيس الأمريكي الحالي وإدارته الحاكمة وفريق ملهميه مسكونون بهواجس غيبيةلاتختلف كثيرا عن تلك التي تحملها بعض الجهات عندنا ونتهمها تبعا لذلك بالغيبية والتخلف. ونحن نرى أن فرصة الولايات المتحدة للتخلص من هذاالمأزق المتمثل بدمج قسري بين الغيبية والبراغماتية ستكون في مجيء إدارة أخرى تعمل على فك الاشتباك بين الغيبيات والمصالح القومية، وتتخلص من قيود الغيبيات التي يتصف بها فكر المحافظين الجدد. ولا يستقيم الاحتلال كممارسة حصلت في القرن الحادي والعشرين مع منطق الحياة، ولا مع ادعاءات الديمقراطية وحقوق الإنسان ورسالة أمريكا للعالم، كما يبشرنا الرئيس جورج دبليو بوش ليل نهار، وكما تشير إليه جل الكتابات والبحوث التي تنتجها مراكز البحوث وأوعية التفكير التي تزخر بها الولايات المتحدة، والتي حرص عدد لا بأس به منها على غزو العراق واحتلاله. لذلك فقد تكون هنالك فرصة في المستقبل إذا ما تولت المسؤولية إدارة أخرى (ديمقراطية على الأرجح) لإعادة طرح القضية وفق قناعات ومرتكزات جديدة تكون مقبولة للطرفين. وسيكون الهدف هو إيجاد حلول واقعية للمأزق المزدوج الذي يعاني منه كلا الطرفين: المأزق التفتيتي في العراق المهدد باستيطان العنف والإرهاب، وتدخل إحدى دول الجوار بشكل سافر في الشأن العراقي الداخلي، الأمر الذي قد يقود إلى الحرب الأهلية لامحالة؛ والمأزق الأمريكي المتمثل بتصاعد الخسائر، وزيادة الإنفاق، واهتزاز صورة الولايات المتحدة العالمية باعتبارها القوة الأعظم على هذا الكوكب في هذه الحقبة. إن ثلاث سنوات من عمر الزمن ليست بالشيء الكثير، إلا أنه من المهم استخدامها داخليا بسعي حثيث لإبعاد شبح التفتيت والاقتتال الداخلي، والسعي للتوصل إلى إجماع وطني يبعد التدخل الخارجي في الشأن العراقي، ويمهد الطريق للتوصل إلى عقد اجتماعي جديد يرضي طموحات العراقيين في بلد واحد متوافق مع بيئته، منتمٍ لمحيطه العربي، مُراعٍ لأواصرالصداقة والتعاون وعدم التدخل مع جواره غير العربي. وفي الوقت نفسه، لابد من العمل بلا هوادة لإقناع المحتل بأن يسلك سبلا إيجابية بناءة عند تناوله الشأن العراقي.



كمـــال القيسي

خضع العراق قبل الغزو والاحتلال إلى نظام عقوبات دولية شاملة لم يسبقها مثيل في التاريخ الحديث، ما أدى إلى عزلته السياسية والاقتصادية، ورهن عوائده النفطية، وتآكل بناه التحتية وتداعيها، وإفقاره واضطهاد شعبه وتجويعه، وإحلال الفساد والكساد . ونتيجة لذلك حلت بالعراق كوارث متداخلة لم تشهدها أي دولة نفطية في العالم.

واعتقد الكثيرون أن غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق واحتلاله سيكون نقطة بداية جيدة للشعب العراقي، و فرصة ذهبية للولايات المتحدة الأمريكية كي تبني تابعها الجديد «الدولة النموذج».

وبعد أكثر من عامين على غزو العراق واحتلاله، ما يزال الغموض يحيط بالفوضى السياسية والاقتصادية القائمة، التي أدت إلى تداعي القطاعات الاقتصادية والبنى التحتية إلى أسوأ مما كانت عليه قبل الاحتلال، نظرا لعظم حجم الكوارث التي ولدها الاحتلال، كانعدام الأمن، والبطالة والفقر، والإفساد والفساد، وقلة الأموال المتاحة، وسوء إدارة العوائد النفطية، وتأخير برامج إعادة التأهيل والإعمار للقطاعات المختلفة.

نعتقد أن الفوضى العارمة التي تعم العراق الآن هي تنفيذ لخطة موضوعة هدفها تفكيك العراق سياسيا واقتصاديا واجتماعيا من أجل إضعافه وتقسيمه.

قدرت الأمم المتحدة والبنك الدولي احتياجات العراق في عملية البناء والتنمية للفترة الممتدة بين ٢٠٠٥-٢٠٠٧ بحدود (٢٧) مليار دولار، إلا أن تقدير البنك الدولي وسلطة الاحتلال للفترة نفسها كان في حدود ٥٥,٣ مليار دولار. وتضع بعض التقديرات المستقلة ذلك بين ٣٥ - ٢٠٠ مليار دولار.

إن جميع تلك التقديرات تعتبر غير دقيقة وغير معبرة، نظرا لانعدام الشفافية والمصداقية، وعظم حجم الكوارث وتسارعها وتراكمها وإسقاطها التكلفة الإنسانية والاجتماعية من تلك التقديرات .

اقتصاد الاحتلال

قامت «سلطة الاحتلال غير المؤقتة» بإصدار مجموعة من القوانين هي في جوهرها عبارة عن إجراءات إصلاحية تركزت حول خمسة موضوعات رئيسية :
- إعطاء المستثمرين الأجانب الحقوق نفسها التي هي للشركات الوطنية في تملك الموجودات العراقية وإخراج كامل الأرباح.
- السماح للبنوك الأجنبية بشراء أسهم في المؤسسات المالية العراقية.
- خصخصة بعض المشروعات الحكومية.
- جعل السقف الأعلى لضرائب الدخل بنسبة ١٥٪.
- خفض الرسوم الجمركية إلى ٥٪.

صدر في آذار/مارس ٢٠٠٤ قانون البنك المركزي العراقي الذي منح الاستقلالية الكاملة بعيدا عن أي شكل من أشكال سيطرة الحكومة . وأهم ما جاء في هذا القانون استقلالية البنك المركزي عن وزارة المالية.



وأخذ البنك المركزي بمبدأ تحرير «سعر الفائدة» وسياسة «تعويم سعر الصرف المدار»، حيث يقوم بالتدخل في شراء العملات الصعبة «الدولار» وبيعها لمنع تدهور القيمة الشرائية للدينار.

ونظرا لتخلف الأسواق المالية القائمة وغيابها وفق التشكيلات الحديثة المرغوبة، نرى أنه من الصعب نجاح البنك المركزي في تعديل الأساس النقدي، ووضع سعر فائدة مؤثر، و تحقيق الاستقرار في الأسعار، وتطوير النظام المالي للسوق، وبالتالي التمهيد لتحقيق نمو اقتصادي مستمر.

إن ما أصدرته «سلطة الاحتلال» من قوانين هي في جوهرها عبارة عن إجراءات إصلاحية تم تطبيقها في منتصف تسعينيات القرن الماضي على اقتصادات أوروبا الشرقية. وقد افتُرض أنها صالحة للتطبيق في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ويعتقد الكثيرون أن تلك القوانين والإجراءات قادرة على تغيير الاقتصاد العراقي وجعله من أكثر الأنظمة الاقتصادية انفتاحا في المنطقة العربية، إلا أن واقع الحال بين بما لا يقبل الشك أن تلك الإصدارات تمثل في واقع الأمر قائمة تمنيات مهندسي الهيمنة والغزو الرأسمالي وأحلامهم.

تقويم صندوق النقد الدولي

- رسم الصندوق صورة إيجابية للاقتصاد العراقي في التقرير الذي تم نشره في ٢٠٠٥/٨/١٦، وأثنى على الحكومة المؤقتة لنجاحها في تحقيق ما وصفه «درجة» من الاستقرار في الاقتصاد الكلي، و«الشروع» بتطبيق بعض الإصلاحات البنيوية.

- يرى الصندوق أن الناتج المحلي العراقي في عام ٢٠٠٥ سيحقق نسبة نمو لن تزيد على ٤٪ بسبب الوضع النفطي، وتقفز إلى ١٧٪ في عام ٢٠٠٦، نتيجة مباشرة لزيادة الإنتاج النفطي إلى ٢,٤ مليون برميل /يوميا.

- إن احتفاظ أسعار النفط بقوتها الحالية، وتحقيق هدف الوصول بالإنتاج العراقي إلى ٣,٥ مليون برميل / يوميا في نهاية العقد سيضمنان للعراق معدلات نمو قياسية.

- إن الوضع المالي للعراق سيعاني من فجوة تمويل في السنتين الماليتين الجارية والمقبلة، لكنه سيحقق توازنا في الفترة اللاحقة، ما لم تحدث تطورات سلبية مفاجئة في أسعار النفط أو الإنفاق الحكومي.

في ضوء ذلك، أوصى الصندوق بتطبيق البرامج الإصلاحية، وإعادة هيكلة الاقتصاد والمؤسسات، وفي مقدمتها القطاع النفطي، والتوصل إلى اتفاقات لإعادة جدولة الديون، خاصة مع الدول الخليجية.

ويتلخص البرنامج الإصلاحي للصندوق بالتقشف، وتحرير التجارة، وخصخصة بعض المشروعات الحكومية كشرط أساسي للحصول على القروض الدولية.

وفي أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٤، وافق العراق على العمل مع الصندوق في إعادة هيكلة اقتصاده مقابل تسهيلات مالية قيمتها ٤٣٧ مليون دولار.

قد يبدو للكثيرين أن صندوق النقد الدولي يدعم المؤسسات الديمقراطية في الدول التي يقوم بمساعدتها، إلا أنه في الواقع يعمل على تقويض العملية الديمقراطية من خلال السياسات التي يفرضها على تلك الدول.

إن العراقيين في وضعهم الحالي المزري غير قادرين على تحمل التكاليف الاجتماعية التي ستتمخض عن تطبيق تلك الشروط. كما أنه ليس من حق صندوق النقد الدولي والحكومة الأمريكية أن يمليا على العراق مستقبله الاقتصادي.

محددات الإعمار والتنمية

١ – العوائد النفطية

إن العوائد النفطية العراقية كانت وما تزال تحت السيطرة الكاملة لسلطة الاحتلال، وهي غير معروفة تفاصيلها بدقة، نظرا لإحاطتها بالكثير من التعتيم وعدم الوضوح. أما الحكومة العراقية فدورها استشاري.

– عين مجلس الأمن مجلساً استشارياً رقابياً دولياً International Advisory and Monitory Board من أجل مراقبة الأموال التي تصرف من صندوق التنمية. ويشكو المجلس من عدم تعاون سلطة الاحتلال في تقديم تقارير التدقيق التي تتضمن تفاصيل العوائد واتجاهات المصاريف. وخير مثال على ذلك هو التقرير الصادر عن General Accounting Office الذي يشير إلى أن عقودا تبلغ قيمتها مليارات الدولارات قد تم صرفها من صندوق التنمية العراقي من دون أن تجري مراجعتها من قبل أية جهة مستقلة.

إن غياب عضوية ديوان الرقابة المالية العراقي في مجلس الرقابة الدولية يجعل من الصعب جدا الوقوف على الوضع المالي، وبالتالي وضع تقديرات واقعية للمدة التي يحتاجها العراق من أجل استكمال بنيته التحتية وإطلاق تنميته الاقتصادية.

والسؤال هنا:

بعد أن تم تسليم السلطة إلى الحكومة العراقية المؤقتة (٢٠٠٤/٦/٢٨)، على أي سلطة تستند الولايات المتحدة الأمريكية في صرفها الأموال العراقية وتوزيع العقود وإقرارها؟ تقول المتحدثة الرسمية الأمريكية في بغداد: إن الاستمرار في صرف الأموال قد جرى الاتفاق عليه بين سلطة التحالف المنحلة والمسؤولين العراقيين!

٢ – المساعدات الدولية

بالرغم من أن الكثيرين من المانحين الدوليين قاموا بالإعلان عن التبرع بمليارات الدولارات، إلا أنه لم يستلم منها في الواقع إلا القليل الذي ذهب الجزء الأكبر منه إلى جيوب الموظفين الفاسدين.

– التزم المانحون في مدريد بتقديم ١٣,٤ مليار دولار لم يودع منها سوى ٧٤١ مليون دولار فقط.
– أودعت بعض الدول الأوروبية في حساب تسهيلات International Fund Facility for Iraq مبلغ ١,١ مليار دولار.
– خصص الكونغرس الأمريكي في كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٣ مبلغ ١٨,٤ مليار دولار لإعمار العراق، إلا أن المتحقق والمصروف فعلا هو بحدود ١٠٪ من المبلغ.

- وعدت اليابان أن تقدم قرضا مقداره ٣,٥مليار دولار بفائدة منخفضة لإعادة الإعمار. كما عرض البنك الدولي قرضا لغاية ٥٠٠ مليون دولار.
- وقع مدير البنك الدولي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ثلاثة عقود مجموع قيمتها ١٤٥ مليون دولار.

إن بعض الدول الأوروبية تتلكأ في إيداع حصصها، نظرا لانعدام الأمن وخوفها الفعلي من أن تستخدم أموالها في تمويل عمليات المقاولين الأمريكيين. وفي اعتقادي أن سبب التلكؤ يكمن (إلى جانب أمور أخرى) في عدم وضوح الدور الأوروبي السياسي والاقتصادي في ظل الهيمنة الأمريكية الجارية وانفرادها بإدارة أزمة العراق.

- تعويضات حرب الخليج :

- ألزمت اللجنة الخاصة بتعويضات حرب الخليج العراق بدفع أكثر من٥٢ مليار دولار للأفراد والشركات التي ادعت خسائر حرب، وسدد العراق منها لحد الآن بحدود ٣٦٪ من المبالغ المقرة.
- جرى في أعقاب الغزو الأمريكي تخفيض خدمات التعويضات من ٢٥٪ إلى ٥٪ فقط، و أوقف دفعها لغاية ٢٠٠٧/١٢/٣١.

إن المبالغ المتوجب دفعها كتعويضات ليس لها من أساس قانوني، وإنما فرضت بقرار سياسي خططت له أمريكا ومررته بواسطة مجلس الأمن. وإن قواعد القانون الدولي والمبادئ القانونية العامة المعترف بها في أنظمة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا تبيح استنزاف الموارد المالية والثروات الاقتصادية لبلد عضو في الأمم المتحدة كالعراق. لذا يتوجب على الحكومة العراقية الوطنية القادمة إعلان عدم شرعية هذه التعويضات والامتناع عن دفعها.

ما أفرزه الاحتلال من محددات في الجانب الإنساني

في الجانب الأمني

- يقدر البنتاغون أن هناك ما يقرب من ٦٠ شركة أمنية خاصة في العراق، يعمل فيها بحدود ٢٥٠٠٠موظف يتقاضون في المعدل ٣٣٠٠٠ دولار شهريا.
- صرّح أحد المسؤولين في منظمة المساعدات الأمريكية أن معدل التكاليف الأمنية يتراوح بين ٢٢٪ - ٣٦٪ من تكلفة المشروعات المخصصة في العراق.
- أدى ارتفاع التكاليف الأمنية إلى استنزاف حصة كبيرة من الأموال المخصصة لتأهيل مشروعات الماء والكهرباء والشبكة الصحية.

في جانب البطالة والفقر

- أجرت وزارة التخطيط العراقية مسحا جديدا يشير إلى أن نسبة البطالة بين المواطنين من عمر ١٥ عاما فما فوق تبلغ أكثر من ٢٨٪، وأن نسبة البطالة في المدن ٣٠٪ وفي الريف ٢٥٪. ويقدرها البعض بين ٢٨٪ - ٤٥٪ من مجموع القوى العاملة العراقية، وقد تصل إلى ٦٥٪.
- انخفض مستوى المعيشة وزاد الفقر وسوء تغذية الأطفال، حيث تضاعف معدل سوء التغذية عما كان عليه في زمن النظام السابق ليصل إلى ٨٪.

في جانب الإفساد والفساد

أفرز الاحتلال أوضاعا شاذة، ومنها تفشي الإفساد

والفساد السياسي والمالي والإداري على جميع المستويات. ذلك الفساد الذي دفع منظمة الشفافية الدولية (Transparency International TI) إلى التصريح بأن العراق «إذا لم يأخذ بالمعايير المقترحة والملحة للغاية، فإنه سيصبح أكبر فضيحة فساد في التاريخ».

يصعب حصر جميع حوادث الإفساد الأمريكي المنظم وفساد أعضاء الحكومة السياسي والمالي التابع له، نظرا لغياب الشفافية و كثرة الحالات وعدم انقطاعها.

- أعلنت هيئة الرقابة الدولية أن النفط العراقي ما يزال يهرب، نظرا لعدم تركيب الأجهزة الخاصة باحتساب إنتاج النفط، وأن هنالك صفقات مبادلة يصعب تتبعها، وأن عقودا تمنح على أسس غير تنافسية من دون مبرر يذكر.

- يشير تقرير صدر عن ممثل الحزب الديمقراطي هنري واكسمان/ كليفورنيا، إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قبل أسبوع من انتقال السلطة للعراقيين (٢٠٠٤/٦/٢٨) سلمت سلطة الائتلاف/بريمر ٢٠ مليار دولار من الأموال العراقية التي صرفت على عجل في الأيام الأخيرة. وقد أحاط كثير من الغموض الكيفية التي صرفت بها هذه الأموال. وأعلنت اللجنة التابعة لمجلس الشيوخ «أن صرف تلك الأموال اتصف بالتبذير والاحتيال والاستغلال».

- صرّح المراقب العام الخاص للولايات المتحدة بأن ٨,٨ مليار دولار لم تعرف الكيفية التي صرفت بها.

- حاولت وزارة الدفاع الأمريكية أن تخفي عن هيئة مراجعة الحسابات التابعة لها ما يزيد على ٢٠٠ مليون دولار تمثل رسوما دفعت من أموال النفط العراقي في عقود حصلت عليها شركة هاليبرتون الأمريكية بشكل غير تنافسي.

- أكدت هيئة الرقابة اختفاء ٦١٨ ألف طن من زيت الوقود تبلغ قيمتها ٦٩ مليون دولار. كما أن مؤسسة تسويق النفط العراقية أودعت في حسابات مصرفية غير مصرح بها في العراق والأردن مبلغ ٩٧,٨ مليون دولار، وأبرمت صفقات مبادلة بقيمة ٤٦١ مليون دولار بالرغم من إلغائها.

- أكد وزير المالية العراقي أن وزارة الدفاع العراقية قد تعرضت لعملية نصب بقيمة مليار دولار مخصصة لشراء أسلحة. ويعتقد أن الجيش والاستخبارات الأمريكية لعبا دوراً كبيراً من وراء الكواليس في تلك العملية.

في جانب التكاليف الإنسانية

- إن كثيرا من عناصر التكاليف الإنسانية والاجتماعية الحقيقية قد أهملت وأسقطت من تقديرات خطط إعادة بناء العراق وبرامجها. وبعبارة أخرى، فإن تلك الخطط لا تعكس و لا تقر تعويض المواطن العراقي عما لحقه من أذى و تخريب مادي في ثروته الشخصية، وإنساني في تأثيراته السيكولوجية، واجتماعي في قيمه ومعتقداته ومؤسساته. ويبقى الجرح الغائر العميق متمثلا في ما يسمى مجازا «بالتكاليف السيادية» الناجمة عن الاحتلال الأجنبي، وغياب حق الوطن في ممارسة استقلاله السياسي والاقتصادي لفترة لا يعرفها إلا الله و الأمريكيون.

توصيات لمن يهمه الأمر

- إنهاء الاحتلال الأجنبي و تحقيق سيادة الدولة في



القانون والنظام والأمن والاستقرار.

- الصناعة النفطية في العراق هي إحدى مكونات السيادة الوطنية ويقرر الشعب كيفية استغلالها واستثمارها وتوزيع عوائدها عبر الزمن .

- إخضاع توزيع العوائد النفطية لمبادئ المساواة والعدالة والتنمية للجميع. فالتوزيع على أساس الإنتاج والسكان أو الاحتياجات يجب أن يتكامل مع آليات تحقيق العدالة في ظل الظروف عند مرحلة الشروع في الإعمار والاستثمار. ويفضل أن تدار العوائد النفطية والمصاريف من خلال الموازنة المركزية للحكومة تحت إشراف الجمعية الوطنية أو البرلمان.

- إيجاد آلية لإدارة العوائد النفطية تساهم في تحقيق نمو اقتصادي متوازن. ونقترح إنشاء صندوقين مستقلين:

١ - صندوق الموازنة؛ مصمم لامتصاص تقلبات أسعار صرف الدينار التي قد تنجم عن تدفق العوائد النفطية أو تقلبات أسعار النفط العالمية، ما يحقق عدم تأثر الاقتصاد الوطني وموازنة الدولة بذلك.

٢ - الصندوق الاستثماري؛ تخصص أمواله في تسريع تنمية القطاعات الاقتصادية.

ويفضل أن تكون هذه الصناديق بمنأى عن استخدام السياسيين لها، كأن يحرّم، مثلاً، استخدامها في حسابات خاصة أو سرية خارج موازنة الدولة.

- التخطيط المركزي والفيدرالية

يعتقد الكثير من الاقتصاديين أن السلطة العراقية المركزية يجب أن تسيطر على الجزء الأعظم من العوائد العامة وتديره. ويترك لحكومات السلطات الفيدرالية أو الأقاليم سلطة جمع بعض الضرائب من أجل دعم استقلاليتها في مواجهة المركز. ويجب الفصل بين عمليات استخراج النفط وبين إدارة وتوزيع العوائد التي تحققها مثل هذه العمليات وبين ما يمكن أن تقوم به الأقاليم من إشراف وتدقيق على سوء استخدام الحكومة المركزية لتلك العوائد. فالحكومة المركزية تعتبر أكثر قدرة على إدارة الصناعة النفطية من الأقاليم، حيث أن بإمكانها تنفيذ استراتيجيات تنمية متوازنة على مستوى الاقتصاد الكلي، والجانب المالي، والبنى التحتية، والبيئة والمشكلات الاجتماعية، وكذلك إدارة التقلبات الحادة التي قد تصيب العوائد النفطية.

إن تنافس الأقاليم على إدارة العوائد النفطية قد يؤدي إلى إثارة الرغبات الانفصالية وزيادة الفساد المالي والإداري. لذا، فالسياسة المتوازنة هي أن يكون للأقاليم المنتجة للنفط وضع خاص، غير استثنائي، بالنسبة للعوائد النفطية المتحققة من إنتاجها. فالفيدرالية قد تؤدي إلى إيجاد دولة داخل الدولة، وتحط من

العملية الديمقراطية في اتخاذ القرارات من خلال إضعاف السلطة والنظام.

إعادة البناء

ينبغي إعطاء الأولوية لإعادة بناء الصناعة النفطية وأنظمة المدارس والمستشفيات والطرق والجسور والمجاري والماء والكهرباء، والتوجه نحو إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لقدرتها على امتصاص العمالة على نحو أكبر من المشروعات الكبيرة. أما بالنسبة لمشروعات الصناعة الإستخراجية الكبيرة ، فيفضل تأجيلها في الوقت الحاضر إلى حين توفر الأمن وتحسن الشروط السياسية والعناصر الرئيسية للحكم وسيادة القانون.

خصخصة القطاع النفطي

هنالك إجماع من معظم الخبراء الفنيين والاقتصاديين على عدم خصخصة صناعة الاستخراج ورهن الإحتياطيات النفطية لأنهامن عناصر السيادة الوطنية، إلا أنه بالإمكان خصخصة بعض أنشطة الصناعة التحويلية.

تنمية المصادر البشرية:

ينبغي إعطاء أهمية خاصة لتنمية الموارد البشرية في القطاعين العام والخاص.

سياسات الدعم

إن إلغاء الدعم بشكل فوري وبدون وجود آلية لحماية المجموعات المتضررة من النتائج المتحققة عن ذلك قد يكون كارثيا على المستوى السياسي والاجتماعي. لذا فإن إلغاء الدعم يجب أن يتزامن مع درجة تطور مظلة الأمن الاجتماعي والتعليم العام.

الشفافية والمصداقية

يعتبر توفرهما شرطا أساسيا في تطوير كل من القطاع العام والخاص، وتشجيع القرارات الاستثمارية الصائبة، وترسيخ الثقة بين الحكومة والشعب.

الخاتمــة:

إن تحقق السيادة الوطنية والإرادة السياسية المستقلة وتوفر الأمن والاستقرار تعتبر شروطا أساسية لتصميم الإدارة الاقتصادية الناجحة وتنفيذها، حيث إن غيابها يجعل من أية إجراءات اقتصادية إصلاحية ضربا من العبث. ولقد أصبح من الواضح أن سلطة الاحتلال لها أجندتها الخاصة غير المعلنة التي تهدف إلى تفكيك البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعراق وإعادة هيكلتها وفق صيغ مرسومة مسبقا لتشكيل «العراق الجديد»، الذي يراد له أن يكون عنصرا "فاعلا" في المعادلة الاستراتيجية الأمريكية المخطط لها للشرق الأوسط «الجديد»... إن إيجاد الحكومة الانتقالية المؤقتة بهذا الشكل ما هو إلا نتاج التعقيدات السياسية التي أريد لها وتم فرضها من قبل قوات الاحتلال الأمريكي... لذلك يشعر غالبية العراقيين تجاهها (بالاغتراب)، و ينظر إليها على أنها حكومة (موالية) و (مؤقتة). أما نحن فنراها كما يراها

خبراء القانون الدولي بأنها «حكومة مفلسة» و«حكومة زائفة» و«حكومة فاسدة» قد يكون لها بعض من الوجود القانوني الدولي المفتعل، غير أنها تكاد لا تكون موجودة على صعيد السياسة الداخلية. فمثل هذه الحكومات قد تكون موجودة قانونيا، لكنها تكاد أن تكون معدومة الوجود واقعيا، حيث الفوضى المسلحة طريق الحياة والموت. وإن ما قامت به سلطات الاحتلال الأمريكي في العراق من إصدار قرارات يعتبر خرقا لما جاء في اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ ولما هو متفق عليه في إطار القانون الدولي. كما إن السيطرة الكاملة لسلطة الاحتلال على الجوانب المالية للعراق، وممارساتها في الإدارة والإشراف المباشر على القطاعات الاقتصادية من خلال «خبرائها ومستشاريها» يعتبر هو الآخر عملا غير قانوني. لذا فالعراق الحالي دولة زائفة له حكومة خارجة من العباءة الأمريكية وتحت وصايتها.

إن ما يزيد من حدة المأزق افتقار الحكومة الانتقالية المؤقتة إلى الشرعية القانونية الكافية لاتخاذ قرارات استراتيجية فاعلة ملزمة. كما إن قيامها بذلك يعتبر مصادرة غير شرعية لحقوق وواجبات الحكومة المزمع انتخابها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

مما تقدم يمكن القول إن الاحتلال وضع العراق في دائرة مغلقة من الكوارث السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتداخلة، التي يحتاج كسرها إخراج المحتل بالسرعة الممكنة وقيام حكومة عراقية وطنية تأخذ بالمبادئ الدولية العامة المتفق عليها في عملية الإصلاح والتنمية الاقتصادية.

الختـــــام:

د. هشام الخطيب:

لقد كان اللقاء غنيًا جداً هذه الليلة، وقد استفدنا من الآراء التي طرحت ومن حرية النقاش. وأنا على ثقة بأن الحضور قد استمتعوا معنا وأغنوا أفكارهم ومعلوماتهم في هذه الليلة. فنحن شاكرين لمشاركينا ومتحدثينا الأربعة مرة أخرى: الأستاذ حسن الأنباري والدكتور عبد الوهاب القصاب والأستاذ كمال القيسي والأستاذ عصام الجلبي على ما أغنونا به هذه الليلة، والشكر موصول للحضور للوقت السخي الذي قضوه معنا، والذي تجاوز الثلاث ساعات. ونختتم على خير، وإلى لقاء قريب وعراق أفضل بمشيئة الله.

الأستاذ وسام الزهاوي:

كلمة شكر أخيرة يا سيادة الرئيس لكم ولدولة الرئيس طاهر المصري لتفضلكما بترؤس هذه الجلسة الغنية. وشكري كذلك للإخوان الذين تفضلوا ووافقوا على التطرق إلى هذا الموضوع الشائك الحساس، والعراق يفتح الآن أمامنا أبوابًا كثيرة للحديث إلى ما لا نهاية من عدة جوانب تاريخية ومعاصرة.

وأود أن أقول إننا سنعقد في مطلع السنة القادمة لقاءً مطولاً آخر إن شاء الله، يكون على شكل ندوة تستمر نهاراً كاملاً، وذلك بعد الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر القادم. وأرجو أن نكون جميعاً منفتحين ومتقبلين لآراء الآخرين، ونقدر مواقفهم ونحترم آراءهم. وكما قلتم، فإننا جميعنا عراقيون، وجميعنا عرب، ومستقبلنا واحد ومصيرنا واحد، وشكراً. ■

جولة العدد جولة العدد جولة العدد
جولة العدد جولة العدد جولة العدد
جولة العدد جولة العدد جولة العدد



جولة العدد جولة العدد جولة العدد
جولة العدد جولة العدد جولة العدد
جولة العدد جولة العدد جولة العدد

مفكّرة المنتدى

٧–١٠ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٥

زيـــارة وفـــد باكستـــانيّ

من معهد إسلام أباد لبحوث السياسات

Islamabad Policy Research Institute (IPRI)

١١ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٥

حــــوار عـــربيّ كـــوريّ

بالتعاون مع وزارة الخارجية والتجارة الكوريّة (MOFAT)

ومؤسّسة كوريا الاقتصاديّة الدوليّة (KIEP)

«الملتقى الثّالث للتّعاون الكوريّ الشرق أوسطيّ»

عمّـــان

١٦–١٨ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٥

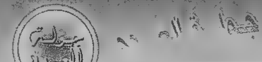
الاجتماع الثّامن والعشرون لمجلس أمناء المنتدى

ونـــدوة فكـريّـــة بعنوان

«التواصل الثّقافيّ في البيئة العربيّة الإفريقيّة: السّودان نموذجاً»

الخرطـــوم





سلسلة اللقاءات الشهرية

اللقاء رقم (٢٠٠٥/١٢)

(باللغة الإنجليزيّة)

لقاء مفتوح مع وفد صينيّ زائر

- المحاضرون : وفد من معهد شنغهاي للدّراسات الدّوليّة
- أدار اللّقاء: أ. وسام الزهاوي ، أمين عام المنتدى

(الأحد ٢٠٠٥/١٠/٢٣)

اللقاء رقم (٢٠٠٥/١٣)

(باللغة الإنجليزيّة)

مستقبل المياه

- المحاضر : السيّدة مارغرت كاتلي - كارلسون، رئيسة الشراكة العالمية للمياه
- أدار اللّقاء: د. هشام الخطيب ، رئيس لجنة الإدارة وعضو مجلس الأمناء في المنتدى

(الأحد ٢٠٠٥/١١/٩)

اللقاء رقم (٢٠٠٥/١٤)

الإرهاب

- المحاضر : د. خالد عبيدات، السفير الأردنيّ السابق والأستاذ الجامعيّ
- أدار اللّقاء: د. علي عتيقة ، عضو لجنة الإدارة ومجلس الأمناء في المنتدى

(الأربعاء ٢٠٠٥/١١/٢٣)

اللقاء رقم (٢٠٠٥/١٥)

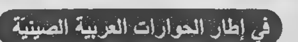
(باللغة الإنجليزيّة)

لقاء مفتوح مع وفد باكستاني زائر

- المحاضر : من معهد إسلام أباد لبحوث السياسات (IPRI)
- أدار اللّقاء: أ. فالح الطويل ، السّفير والعين السّابق، والكاتب والمحلّل السّياسيّ

(الأربعاء ٢٠٠٥/١٢/٧)





في إطار الحوارات العربية الصينية

لقاء مفتوح في المنتدى مع وفد معهد شنغهاي للدراسات الدّوليّة



ضمن سلسلة اللقاءات الشهريّة، استضاف المنتدى مساء يوم الأحد ٢٣/ ١٠/ ٢٠٠٥ وفداً من معهد شنغهاي للدّراسات الدّوليّة (SIIS) في لقاء مفتوح باللغة الإنجليزية، شاركت فيه شخصيّات فكرية واقتصاديّة ودبلوماسية؛ إضافة إلى مجموعة من أعضاء المنتدى والمهتمين.

وتناول اللقاء، الذي أداره الأمين العام للمنتدى الأستاذ وسام الزهاوي، عدداً من الموضوعات حول العلاقات الصّينيّة العربيّة؛ وسياسة الصّين الشّرق أوسطيّة، مع تركيز على مجالات التّعاون في شؤون الطّاقة والأمن؛ والسّلام والتنمية؛ والتّطوّرات الإقليميّة في الشّرق الأوسط وتداعياتها. وقد أوضح أعضاء الوفد الصّيني وجهات نظر الصّين في هذه القضايا، لا سيما في ما يتعلّق بالعمليّة السّلميّة في فلسطين والعراق، وآفاق التّعاون سياسيًا واقتصاديًا بين الصّين والعالم العربيّ بما يخدم مصلحة الطّرفين.

وترأس الوفد الصّيني السيّد زياوشو وانغ (Mr. Xiaoshu WANG)، نائب رئيس معهد شنغهاي للدّراسات الدّوليّة. وضم الوفد الباحثة الرئيسية الآنسة لونينغ وانغ (Ms. Luning WANG)، ومدير دائرة الشّرق الأوسط في المعهد د. ويجيان لي (Dr. Weijian LI)، ومدير مكتب التبادل الأكاديمي السيد نياو زهاو (Mr. Niayu ZHAO)، ونائب رئيس دائرة الشرق الأوسط السيد كنغ يي (Mr. Qing YE)، والباحث في دائرة الدّراسات الأمريكية السيد ليانغ زيانغ ين (Mr. Liangxiang JIN).

وقامَ هذا الوفد بزيارات إلى عددٍ من المؤسسات الرسميّة والأكاديميّة الأردنيّة ومراكز البحوث والدراسات، رافقه فيها أ. د. هُمام غَصيب، مستشار سموّ الأمير الحسن بن طلال ومدير إدارة



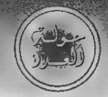
الدراسات والبرامج في المنتدى. وشملت الزيارات: وزارة الخارجيّة؛ والمعهد الدّبلوماسيّ الأردنيّ؛ ومركز الدراسات الاستراتيجيّة في الجامعة الأردنيّة؛ ومركز دراسات الشّرق الأوسط.

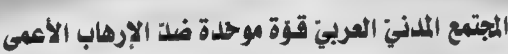
وكان المنتدى قد استضاف في الفترة ١٨ - ١٩ أيار/ مايو ٢٠٠٤ وفداً صينيًا آخر ضم أربعة أعضاء من معهد شنغهاي للدّراسات الدّوليّة، وعضواً من مجلس الشّعب في مدينة شنغهاي.

يذكر أن منتدى الفكر العربيّ يتبنّى بمتابعة ومشاركة مباشرة من رئيسه وراعيه سموّ الأمير الحسن بن طلال، سلسلة من الحوارات العربيّة الصّينيّة الموسّعة، بالتّعاون مع بعض المعاهد الصّينيّة المتخصّصة في الدّراسات الدوليّة. وكانت هذه الحوارات قد استهلّت قبل نحو عشرين عاماً؛ إذ عقد الحوار الأول في عمّان تحت عنوان «الاتصال الفكري العربي الصيني»: ١٨-١٩/١٠/١٩٨٦؛ وتبركّزت مداولاته في مسارين رئيسيين، هما: البُعد السّياسيّ والبُعد الاقتصاديّ. وتقرّر في ختام هذا اللقاء أن يُعقد لقاء ثانٍ في العاصمة الصّينيّة بيجين في أواخر عام ١٩٧٨ أو أوائل العام الذي يليه، إلاّ أنه لم يتسنّ عقد اللقاء الثاني إلاّ في أواخر شهر أيار/ مايو ٢٠٠٢. فعُقد بالتّعاون مع معهد الصّين للدّراسات الدّوليّة التّابع لوزارة الخارجيّة، وتناول إضافة إلى المسارين السّابقين «التواصل الثّقافيّ الحضاريّ بين العرب والصّين».

وخلال الفترة من ٢٩ - ٣٠ تشرين الثّاني/ نوفمبر ٢٠٠٤ عُقد في عمّان بالتعاون مع معهد الصّين أيضاً الحوار الثّالث، الذي استكمل بحث استشراف آفاق العلاقات العربيّة الصّينيّة، لا سيما في ميادين التنمية والسياسة الخارجيّة للصّين وعلاقاتها الاقتصاديّة والتّجاريّة مع العالم العربيّ.

ومن المنتظر أن تتوالى حلقات هذا الحوار لتشمل في الأعوام القادمة ميادين أخرى في إطار التّعامل مع ما تفرزه التحدّيات والمتغيّرات في المنطقة وعلى السّاحة الدّوليّة. ■





المجتمع المدنيّ العربيّ قوّة موحدة ضدّ الإرهاب الأعمى

مشروع بيان صادر عن

الشبكة العربيّة لمنظمات المجتمع المدنيّ من أجل الديمقراطية والإصلاح

استقبلت منظمات المجتمع المدني العربية بمشاعر الغضب والاستنكار والتنديد العمليات الإرهابية الإجرامية التي استهدفت ثلاثة من فنادق العاصمة الأردنية مساء يوم ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥، وأدت إلى مقتل نحو ستين مواطناً أردنياً وعربياً بريئاً، وأصابت بجروح أكثر من مئة آخرين.

وهي إذ تعرب عن أجر تعازيها ومواساتها لأسر الضحايا والمصابين، لتدعو لقيام أوسع جبهة مدنية عربية ضد الإرهاب الأعمى الذي تقوده مجموعات تفتقر إلى الحد الأدنى من الحس الإنساني والديني، وباتت تسيء يومياً بممارساتها الإجرامية إلى الدين الإسلامي الحنيف وإلى الأمتين والحضارتين العربية والإسلامية، وتلحق أفدح الخسائر المادية والمعنوية باقتصاديات البلدان والمدن والمرافق المستهدفة.

إن استهداف الفنادق والمجمعات السكنية والمواطنين المدنيين العزل في عمان، وقبل ذلك في شرم الشيخ، والرياض، وبالي، والدار البيضاء، وتفجير محطات القطار ووسائل المواصلات العامة في لندن ومدريد، هي أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها أو الدفاع عنها بدعوى التصدي للاحتلال الأمريكي للعراق، أو أي شعار سياسي آخر.

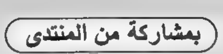
إن للنضال ضد الاحتلالات الأجنبية في العراق وفلسطين وسائله المشروعة، ويحظى بتأييد الشعوب العربية والإسلامية والقوى المناهضة للاستعمار والاحتلال. لكن القتل الأعمى والعمليات الانتحارية وأعمال التفجير التي تستهدف المدنيين الأبرياء والعزل، وتلحق الأضرار بالمرافق المدنية والسياحية، إنما تناقض التعاليم الدينية الإسلامية والأخلاق العربية والأعراف الدولية، بل إنها تخدم بصورة مباشرة وغير مباشرة القوى المعادية، وتعطي المبررات المجانية لاستمرار تواجد القوات الأمريكية وغيرها في الأراضي العراقية. إن الإرهاب الأعمى وفر، ويوفر، مزيداً من الحجج لتلك السياسات التي أدت إلى تجاهل حل النزاعات التاريخية في المنطقة وإهمالها، لا سيما الصراع العربي الإسرائيلي، وإلى صرف الأنظار عن تأمين حلول عادلة لمطالب الشعب الفلسطيني في السيادة والاستقلال وانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧، بدعوى تركيز الجهود الدولية على مكافحة الإرهاب.

إن منظمات المجتمع المدني العربية ونشطائه الموقعين أدناه على هذا البيان، يدعون مختلف المنظمات المدنية وسائر النشطاء والمناضلين من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة والتقدم لتوحيد جهودهم من أجل محاصرة الإرهاب الأعمى والتنديد به، ولمواجهته فكرياً وثقافياً بكل الوسائل الجماهيرية والعملية الأخرى.

ونؤكد في هذه المناسبة على دعوة منظمات المجتمع المدني والمثقفين للإسهام في صياغة ميثاق شرف عربي ضد الإرهاب، ولعقد مؤتمر طارئ لهذا الغرض لإظهار توافق المنظمات المدنية العربية وتصميمها على مناهضة الإرهاب وعلى محاصرته وعزله.

عمان في ١٢/ ١١/ ٢٠٠٥

■



بمشاركة من المنتدى

الملتقى العربيّ الثاني للتنمية الإنسانيّة في البحرين يركّز على مفاهيم ثقافة الحريّة ويقدم تجارب ناجحة في نشر المعرفة

تستضيف مملكة البحرين يومي ٧ و ٨ من شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ أعمال الملتقى العربيّ الثّاني للتنمية الإنسانيّة، بتنظيم من لجنة الملتقى في جمعيّة البحرين النسائيّة، وتحت شعار «الحريّة الذّاتيّة جوهر التنمية الإنسانيّة». ويشارك في الملتقى باحثون وخبراء واختصاصيّون من مصر والأردنّ ولبنان والولايات المتحدة الأمريكية؛ إضافة إلى الخليج العربيّ.

ويتضمّن البرنامج العام للملتقى في شقّه الأول استعراضاً للتّجارب الناجحة في مجال نشر المعرفة، من بينها عرض تجربة منتدى الفكر العربيّ الذي يحتفل في العام المقبل ٢٠٠٦ بمرور ربع قرن على تأسيسه. كما سيتطرّق الملتقى في شقّه الثّاني إلى تقرير التنمية الإنسانيّة العربيّة للعام ٢٠٠٤ «نحو الحريّة في الوطن العربيّ»، من خلال التّركيز على الحقائق الواردة فيه، في ما يتعلّق بالحريّة الذّاتية. وقد أوضحت د. وجيهة صادق البحارنة، رئيسة جمعية البحرين النّسائيّة/ عضو المنتدى، أنّ هذا الملتقى يهدف إلى إلقاء الضّوء على مفهوم الحريّة الذّاتيّة المغيّبة في ثقافة الإنسان العربيّ، والتنبيه إلى أهميّتها في نيل الحريّة المنشودة، وإبراز أهميّة منظومة القيم الإنسانيّة في صياغة ثقافة الأمّة، لا سيما ما يخصّ ثقافة الحريّة؛ من أجل رفد مسيرة التنمية الإنسانيّة، وبحيث يتم التعرُّف إلى كيفيّة بناء ثقافة الحريّة لدى الفرد وتعزيزها لدى الأسرة والمجتمع.

وأضافت د. البحارنة أن الملتقى سيتناول المحدّدات الذّاتية والمجتمعيّة للحريّة الذّاتيّة والمجتمعيّة، وسُبل علاجها، ثم سيعرّج على بيان أهميّة المنظومة المعرفيّة في البناء الذّاتي لثقافة الحريّة، ودور المعرفة في تأصيل مبادىء التّفكير الحرّ، وبيان الدّور العمليّ لقطاعات المجتمع الثلاثة: الدّولة والمجتمع المدنيّ والقطاع الخاصّ، في تعزيز الحريّة الذّاتية. كما يسعى الملتقى إلى بيان أهميّة إدراج الحريّة الذّاتيّة كأولويّة في برامج عمل المؤسّسات العربيّة المعنية والمهتمّة بقضايا الإصلاح.

ويمثّل إدارة الدراسات والبرامج في أعمال هذا الملتقى أ. كايد هاشم، مساعد مدير هذه الإدارة، الذي سيقدّم عرضاً لتجربة المنتدى ضمن محور «نحو إقامة مجتمع المعرفة». وسنوافي قرّاء المنتدى في العدد القادم بتقرير حول مجمل أعمال الملتقى. ■



أنظر (العدد ٢٢٢ ص٧٤)

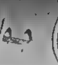
تقلص وانحسار الدوريات العلمية العربية في علوم المعلومات والمكتبات

أ. د. عبد الجليل التميمي

إن المتابع لحركة النشر العلمي والجامعي في البلاد العربية، خاصة ما يهم الدوريات العلمية منها، يلاحظ، بدون كبير عناء، تقلص الدوريات المتخصصة في علوم المكتبات والمعلومات والتوثيق والأرشيف، إن لم يكن تراجع مستواها، وهزال حجمها، واضطراب مواعيد صدورها حتى تم تأخيرها لعدة سنوات، فضلا عن محتوياتها الضعيفة منهجيا. وقد شملت هذه الظاهرة حتى الدوريات التي تقف وراءها مؤسسات كبرى ومراكز ذات إمكانات مالية وبشرية ضخمة. ولسنا في حاجة إلى التذكير هنا بالعناوين التي اندثرت تماما. وللمفارقة، فإن ذلك يتم في مقابل التنامي المطرد في عدد الأساتذة الباحثين في جامعاتنا وفي معاهدنا العليا. ولا أدل على ذلك من الدورية التي كنا قد أنشأناها عندما تولينا إدارة المعهد الأعلى للتوثيق، ونعني بها المجلة المغربية للتوثيق والمعلومات التي كانت، من خلال الخمسة أعداد التي أشرفنا عليها خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٨٧)، عنوانا على الحركية الفاعلة والتواصل البناء الذي أرسيناه مغاربيا وعربيا ودوليا بكل ما يتعلق بعلوم المعلومات والمكتبات والأرشيف. ونحن نأسف حقا أن مديري المعهد الأعلى للتوثيق الذين خلفوني قد همشوا هذه الدورية وقضوا على انتظام صدورها، ناهيكم أنها لم تصدر منذ أربع سنوات، على الرغم من وجود الكثير من أساتذة المعهد المتخصصين.

وتلك مسألة تثار حول جدوى ونجاعة اختيار المديرين للمعاهد العليا في تونس والبلاد العربية الذي يتم وفقا للانتماءات الولائية، وليس للتخصص الدقيق. ولعلنا في هذا المجال يجب أن نستخلص العبرة والدرس مما يحصل في مصر والمملكة العربية السعودية ودول عربية أخرى، حيث يتم فيها تعيين المتخصصين على رأس المعاهد التكنولوجية والمكتبات الوطنية طبقا لاعتبارات التخصص الدقيق. ولعل تعيين الأستاذ المتخصص د. شريف كامل شاهين هذه الأيام على رأس المكتبة الوطنية المصرية، وتكريم الأستاذ د. فتحي عبد الهادي، المتخصص في علوم المكتبات والمعلومات بجامعة القاهرة، من طرف وزير التعليم العالي المصري عمرو عزت سلامة يوم ٢٠٠١/١١/١٦ في حرم جامعة القاهرة هو عين الصواب والنجاعة بما يتوافق مع المردودية العلمية المؤكدة. وإنه من غير المقبول أن يعين أحد المتخصصين في اللغة العربية على رأس معهد لتكنولوجيا المعلومات والتوثيق له رصيده الإشعاعي في العالم العربي، ولعل هذا هو السبب في دحرجة سمعة هذا المعهد منذ عدة سنوات.

إن البعض يرى أن ظاهرة تقلص هذه الدوريات وتأخيرها، أو غيابها، تعود إلى دخول النشر الإلكتروني على الخط مستفيدا من الثورة التكنولوجية الحديثة؛ وهو ما يمكن قبوله بالفعل لو أننا شاهدنا، في مقابل ذلك التراجع، تطورا ملحوظا



لظاهرة النشر الإلكتروني العربي، أو تحمسنا لمكانة اللغة العربية وللمواقع العربية على الإنترنت. وإنه من نافلة القول إننا مازلنا نراوح مكاننا على هذا الصعيد، ومازالت لغة الضاد تلاقي صعوبات فنية جمة. ثم إن المواقع الإلكترونية العربية هي من الضآلة والضحالة ما يجعل لغتنا بعيدة أكثر من أي وقت مضى عن اللغات الحية، ولا تغطي غير نسبة قليلة جدا على الإنترنت (حوالي ١٪).

إننا إزاء هذه الظاهرة المرعبة نخشى أن يكون اندثار المنشورات العلمية العربية، أو تراجعها، مؤشرا على تردي وضعية البحث العلمي وإنتاج الباحثين العرب ومردوديتهم في زمن تقاس فيه الشعوب بإسهامها العلمي على الساحة العالمية، وفي وقت أصبح من الممكن لجميع الشعوب -من خلال نخبها- أن تجسر الفجوة الرقمية. وتكفي الإشارة في هذا الباب إلى عدد من بلدان جنوب شرق آسيا التي استطاعت أن تفرض نفسها على الخريطة العالمية بفضل أدمغتها وذكائها وثقة الدول في نخبها...

نوجه من خلال هذه الإشارة رسالة من أجل أن يسهم الباحثون العرب، مثل زملائهم من نخب العالم، في تطوير الحضارة البشرية، وفي الحوار بين الشعوب والثقافات. ذلك أننا مدعوون بالفعل إلى عمل حضاري ضخم يكون شفيعا لنا أمام العولمة الزاحفة. ولذلك فنحن حريصون على أن تصدر دورياتنا بانتظام في مواعيدها، وبمستواها العلمي، وتنوعها اللغوي، وتنوع المساهمين فيها، حتى أن المساهمات التي يضمها هذان العددان من المجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات قد جاءتنا من باحثين من البلدان الآتية: الإمارات العربية المتحدة وتونس والبحرين وفرنسا ومصر والعراق والمغرب الأقصى والمملكة العربية السعودية... فشكرا لهؤلاء الباحثين على ثقتهم العلمية في دوريتنا التي ساهموا في إشعاعها وانتظام صدورها المطلق بحرص شديد كل سنة، حيث أصبحت مجلتنا المتخصصة من أفضل الدوريات العربية في هذا التخصص.

*****

يتضمن العدد الجديد من دوريتنا هذه عددا من البحوث والعناوين التي تعالج قضايا ومسائل ترتبط بالاختصاصات التي تغطيها، خاصة منها علم الأرشيف الذي مازال لم يحظ بعد في البلاد العربية بالمكانة التي يستحقها. وقد حرصنا على معرفة ما يختمر على الساحتين العربية والدولية بهذا الصدد من خلال عدد من البحوث التي يتناول اثنان منها التكوين في علم الأرشيف، حيث اهتم أحدهما بالوضعية في البلاد العربية، وتمحور الآخر حول التكوين عن بعد من خلال مشروع الجمعية الدولية للأرشيفيين الفرنكفونيين، كما تعلق بحث ثالث بتجربة أحد المراكز الفرنسية في الأرشفة الصحفية.

وإلى جانب الدراسات الميدانية التي اهتمت بمعالجة عدة إشكاليات تتعلق بمكتبات عربية مختلفة، يتضمن هذا العدد دراسة معربة حول البيبليوغرافيا من خلال الرؤية الروسية ودور العولمة وتداعياتها على التعليم العالي العربي. وإلى جانب كل ذلك، فإن هذا العدد يتضمن دراسة مهمة حول وضع المكتبات العراقية بعد سقوط بغداد، وهو ما يمكن اعتباره دعوة إلى معاضدة المجتمع العلمي العراقي، مؤملين أن يقدر المتخصصون والقائمون على حظوظ المكتبات والمعلومات والأرشيف مساعينا في هذا المجال منذ أكثر من ربع قرن. وسوف نواصل رسالتنا البحثية على الرغم من المصاعب التي مازلنا نلاقيها حتى اليوم.

تونس ٢٠٠٥/١٠/٣١

د. عبد الجليل التميمي



«الانفجار الحيويّ العظيم:
الإنسان مظهر توحيد الكون»
حقيقة الإنسانيّة منثورة على ألسنة أبنائها موزّعة في أفعالهم

بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٥، أطلقت دار **الشفيق** في دمشق، بمبادرة من مؤسّسها ورئيس قسم الدراسات فيها أ. **محمّد ياسين الأخرس**، نظرية «الانفجار الحيوي العظيم: الإنسان مظهر توحيد الكون» في المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، الذي يرأسه السيد علي ناصر محمد، الرئيس اليمني السابق.

وتؤسس هذه النظرية لقراءة تاريخ الجنس الإنساني على أنه ظاهرة كونية، ثم تقوم بربط هذه الظاهرة بالكون المتخلّق من الانفجار الكوني العظيم، وتكشف عن خصائص الدور الكوني المستقبلي. وهي نظرية طموحة اعتمدت خصائص المعرفة التي أنتجتها منطقتنا خلال آلاف السنين الماضية، بعد ربط هذه المعرفة بوشائج إيجابية مع العلم الذي هو الحلقة النهائية في عملية الكشف الإنساني للوجود.

كتّاب هذا العدد

أ. د. عبد الأمير الأعسم
أستاذ الفلسفة
في جامعة عدن
عدن – الجمهورية اليمنية

أ. د. كمال عبد اللطيف
أستاذ التعليم العالي – شعبة الفلسفة
كلية الآداب – جامعة محمد الخامس
الرباط – المملكة المغربيّة
هاتف: ٢١٢٣٧-٧١٠٣٥٦+
فاكس: ٢١٢٣٧-٧٧٢٠٦٨+

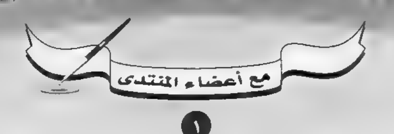
أ.د. حميد الجُميلي
أستاذ الاقتصاد والعلاقات الاقتصاديّة الدوليّة
أكاديميّة الدّراسات العليا
طرابلس؛ ليبيا

أ. كمال القيسي
مستشار
وخبير في الطاقة والنفط
عضو المنتدى
خلوي: ٦٤٤٦٠٨٥ (٧٩-٩٦٢+)
k_kaisi@wanadoo.jo

د. أحمد جلال التدمري
مستشار سمو رئيس الديوان الأميري – رأس الخيمة
فاكس ٢٣٦٢٢١٨ – ٩٧١٧
taawon@eim.ae

د. عصام عبد الله
أستاذ الفلسفة المساعد
كلية الآداب – عين شمس
خلوي: ٠١٠١٣٨٠٥١١ – ٢٠٢
dressamabdalla@yahoo.com





١

كتاب جديد لـ: أ.د. الحبيب الجنحاني

المجتمع العربي الإسلامي
الحياة الاقتصادية والاجتماعية

سلسلة «عالم المعرفة»؛ العدد ٣١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

هل يمكن أن نفهم الصراع السياسي العنيف الذي عرفه مجتمع صدر الإسلام من دون أن ندرك عمق التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عاشها؟ يجيب هذا الكتاب بلا.

لا يمكن أن نفهم ذلك من دون تعرف العوامل الاقتصادية والاجتماعية الكامنة وراء الصراع على السلطة.

هل يمكن أن نكتب تاريخاً علمياً هادفاً من دون رؤية؟ هذا الكتاب يجيب بلا.

إن المرء يشعر فعلاً بشيء من التحديد حين يقرأ: «ليست هناك نظرية، فليس هناك إذن تاريخ». إننا نميل إلى تعويض كلمة نظرية برؤية، انطلاقاً من أن كل عمل تاريخي ذي طابع علمي شمولي يحتاج إلى رؤية ما، قد تكون رؤية صائبة نتفق معها، وقد نعتبرها مخطئة نختلف معها. لكن توافر الرؤية أمر أساسي في نظرنا لأن

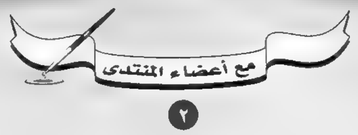


الاطلاع على المصادر لا يكفي وحده، مهما بلغت هذه المصادر من كثافة وتنوع، خصوصاً إذا كانت المحاولة تتسم بطابع التجديد في كثير من القضايا التي تطرحها، فتصبح الأسئلة عندئذ أهم من الأجوبة، والطريقة أشد خطورة من النتائج. وهل يمكن أن يتحقق ذلك خارج نطاق رؤية متكاملة لقضايا المجتمع؟

هل يمكن أن نفهم أسباب تدهور المدينة العربية الإسلامية، ابتداء من القرن السادس الهجري بصفة خاصة، من دون التعمق في فهم ظاهرة الإقطاع العسكري؟ هذا الكتاب يجيب بلا.

وبعد التحليل، ينقل عن المقريزي في كتاب «الخطط» نصاً ثميناً يربط فيه بين كثرة الخوف من العسكرية والخراب حين قال: «ثم دخل أمير الجيوش بدر الجمالي مصر في سنة ست وستين وأربعمائة، وهذه المواضع خاوية على عروشها، خالية من سكانها وأنيسها، قد أبادهم الوباء والتباب، وشتتهم الموت والخراب، ولم يبق بمصر إلا بقايا من الناس كأنهم أموات قد اصفرّت وجوههم، وتغيرت سحنهم من غلاء الأسعار، وكثرة الخوف من العسكرية».





٢

كتاب جديد للدكتور عبد الحسين شعبان

فقه التسامح في الفكر العربيّ الإسلاميّ

صدر للكاتب والأكاديمي العراقي الدكتور **عبد الحسين شعبان** كتاب جديد بالعنوان أعلاه، تناول فيه التسامح من منظور الدولة والثقافة، بتسليط الضوء على الراهن والتاريخي في مسألة التسامح، وعبر دراسة التسامح من خلال الفقه الدولي المعاصر في إشكالياته ومعناه بإطلالة على الأمم المتحدة واليونسكو.

وبدراسته لبحث فقه التسامح في الماضي والحاضر، توقف الباحث عند مسألة اللاعنف في المسيحية والتسامح والإسلام السياسي والشريعة الإسلامية، كما بحث في جذور التسامح من خلال التوثيق العربي الإسلامي، ذاكرا نماذج ذات دلالات مهمة، مثل حلف الفضول، ودستور المدينة، وصلح الحديبية، والعهدة العمرية. ولعل قراءته للتسامح في التراث والمعاصرة جعلته ينتقل من موقف النبي محمد ﷺ إلى المواقف المعاصرة، طارحا أسئلة فكرية حول التناقضات الصارخة بين النظري والعملي، ممهدًا لذلك بتوطئة لدراسة الفكر الإصلاحي الديني والليبرالي من خلال مراجعة نقدية مهمة للنصوص والمواقف.

ولعل ما زاد الكتاب الغني أهمية المقدمة الفلسفية التي كتبها المطران جورج خضر، والتي اعتبر فيها الباحث يقيم «... في الإسلام إقامة المؤمن وإقامة المؤرخ(...)، لا يخترع إسلامه ولا يبتدع. هو لا يعصرن القرآن، ولا يسقط عليه أفهو مات ليست منه، بل يأخذ نفسه بما فيها من حداثة إليه، وهذا ليس بالتوفيقية الرخيصة، إنه سعي إنسان يفتح عقله المجبول بالحضارات ليتقبل النور الإلهي الذي يقذفه الله فيه».

ميزة أخرى يتحلى بها هذا الكتاب، هو أن كاتبه اليساري الأصول، والليبرالي التوجه، والعلماني المنطلقات، يبحث في الإسلام على نحو مرتاح وحر، بعيداً عن المواقف التبريرية أو الاعتذارية، لا يخشى عليه من الهجمات الخارجية، ولا يسوّغ تطرفات «معتقديّة» أو تعصبات وانغلاقات داخلية.

الكتاب، الذي صدر عن دار النهار في بيروت، يحتوي على خمسة فصول وتمهيد وخاتمة وثلاثة ملاحق وثبت بالمصادر والمراجع، و يتألف من ١٩٦ صفحة من القطع المتوسط.

■





٣

كتاب جديد للدكتورة عايدة النجّار

صحافة فلسطين والحركة الوطنيّة في نصف قرن (١٩٠٠-١٩٤٨)

الناشر: المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر

بيروت – لبنان (٢٠٠٥)

المحتويات



يقدم هذا الكتاب دراسة تحليليّة مفصّلة حول صحافة فلسطين والحركة الوطنيّة في النصف الأوّل من القرن العشرين، خاصّة منذ أن زرعت بريطانيا بذور المعضلة بصكّها وعد بلفور للصهيونيّة عام ١٩١٧، ونفّذته بإقامة [إسرائيل] عام ١٩٤٨.

يتناول الكتاب العوامل السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة للمجتمع الفلسطينيّ التي أثّرت على نشأة الصحافة وتطوّرها، إذ أهملتها الدراسات القليلة في هذا المجال لتترك فراغاً يطمح هذا الكتاب إلى سدّه.



ويعالج الكتاب في فصوله التسعة الصحافة منذ نشأتها من حيث الكمّ والنوع والمهنيّة والدور الذي لعبته بشكل موازٍ للتطوّرات السياسيّة ونشاطات الحركة الوطنيّة؛ كما يبرز الصحافة كمرآة تعكس صورة نضال الشعب الفلسطيني بطبقاته كافّة، من عمّال وفلاّحين ومثقّفين، في رفضه للاستعمار الأنجلوصهيونيّ، وذلك من خلال دراسة أجندة الصحافة وأولوياتها.

ويتميّز هذا الكتاب بإبراز دور الصحافيّين والكتّاب بوصفهم قادةً للرأي العامّ، حيث كانت جرائدهم وسيلة خطيرة تحرّك الجماهير وتقلق السلطة، بالإضافة إلى أنها كانت تصوّر معاناة الناس من بطش المستعمر وقوانينه وسجونه وتنكيلاته بقوافل المناضلين.

وقد زوّد الكتاب بملاحق تحتوي على معلومات أساسيّة موسوعيّة، وببلوغرافيا، ونبذاً عن الصحف الفلسطينيّة، وسيراً لعديد من أصحابها مع صورهم، بالإضافة إلى قوانين الصحافة، وأدوات القمع التي استخدمت لكبت حريّة التعبير.

إنه كتاب علميّ توثيقيّ فريد، امتاز بذلك الحشد الهائل من المعلومات الموثقة، التي عادت فيها المؤلّفة إلى المصادر الرسميّة البريطانية، ووثائقها السريّة، والصحف، والمقابلات الشخصيّة، ووفّرت لنا بذلك كتاباً مرجعياً لا غنى للباحث عنه... كتاباً يؤرخ للمجتمع الفلسطيني وحراكه الحضاريّ، مثلما يؤرخ لجزء من الوعي الفلسطينيّ الذي لم يكن غائباً عن لحظته الراهنة آنذاك، ولا متخلّفاً عنها. ■

صحافة فلسطين والحركة الوطنية

ملاحظـــات ومقـــارنـــة

د. علي أحمد عتيقة *

أصدرت الدكتورة عايدة النجار مؤخراً كتاباً قيماً بعنوان «صحافة فلسطين والحركة الوطنية في نصف قرن ١٩٠٠-١٩٤٨» نشرته المؤسسة العربية للصحافة والنشر - بيروت٢٠٠٥.

نجحت الدكتورة عايدة في كتابها في التوفيق بين دراسة تاريخ الصحافة في فلسطين من جهة، وتتبع مراحل كفاح شعب فلسطين ضد الغزو الصهيوني المحمي من بريطانيا العظمى من جهة أخرى. وقد أعجبت بكتاب الدكتورة عايدة واستفدت بكل ما فيه من معلومات قيّمة وتحليل رصين متوازن. كما أعجبت بنص الإهداء، وبعرضها لوضع فلسطين قبل الاحتلال البريطاني. فالكتاب يحتوي على معلومات وافية من الوثائق والصور والبيانات الخاصة بالمكان والزمان، إضافة إلى مجموعة ملاحق فيها الكثير مما يفيد الباحث في تاريخ فلسطين السياسي والاجتماعي المعاصر. لذلك فإن هذا الكتاب يستحق أن يوضع على قائمة

* عضو مجلس الأمناء ولجنة الإدارة في المنتدى.




القراءات الضرورية لطلبة الجامعات، ولكل من يرغب في معرفة طبيعة الصحافة في فلسطين، وتتبع دورها في الحركة الوطنية لمواجهة الغزو الصهيوني تحت الحماية البريطانية على مدى ثلاثة عقود. ويتميز الكتاب بشموله كل المراحل التي مرت بها صحافة فلسطين، وبالوضوح في العرض والتحليل، ما يشجع القارىء على مواصلة التأمل والتفكير في ما جرى من أحداث محلية وتدخلات خارجية أدت في النهاية إلى اغتصاب فلسطين وتشريد شعبها المجاهد الأصيل.

قمت بقراءة كتاب الدكتورة عايدة مباشرة بعد الانتهاء من قراءة كتاب الدكتور وهبي البوري عن «بنغازي تحت الاحتلال الإيطالي»، فوجدت المجال واسعاً للمقارنة بين الحالتين. فقد اعتمد الاستعمار الاستيطاني في كل من ليبيا وفلسطين على سياسة كسب الوقت بشتى الوسائل من أجل خلق وقائع جديدة على الأرض، حيث أن أول هذه الوقائع يتمثل في اغتصاب الأرض من أهلها بهدف تغيير التركيبة الديموغرافية والبيئة الاجتماعية لصالح المستعمر الغاصب. واتبعت السلطات الاستعمارية أسلوب التناوب بين استعمال القوة والإرهاب، والمهادنة والمراوغة بكل الوسائل الممكنة من عقد الاجتماعات وإبرام الاتفاقيات ثم نقدها، والعودة إلى الاعتماد على القوة والإرهاب لخلق واقع جديد... وهكذا حتى يتحقق لها المزيد من المكاسب لفرض إرادتها على البلاد والعباد. أما الواقع الثاني المشترك بين أسلوب الاحتلال الإيطالي في ليبيا والغزو الصهيوني البريطاني لفلسطين، فكان الاعتماد على أسلوب التفرقة وبث روح الشك والكراهية بين الفئات القيادية عن طريق كسب تعاون جانب منها في مواجهة الجانب الآخر.

كان ذلك من حيث التشابه في أسلوب الاستعمار الاستيطاني في ليبيا وفلسطين. أما من حيث الاختلافات، فإن أهم فارق بينهما هو اعتماد الغزو الصهيوني على الدعم المادي والحماية العسكرية البريطانية تحت مظلة الانتداب المفروض على فلسطين بعد انهيار الحكم العثماني فيها. ولا شك أنه لولا ذلك الدعم وتلك الحماية، ما كان يمكن للحركة الصهيونية تحقيق أحلامها العدوانية في فلسطين. أما إيطاليا، فقد اعتمدت على قوتها الغاشمة في احتلال ليبيا من أجل توطين مواطنيها على حساب أهل البلاد الأصليين. ويتمثل الفارق الرئيسي الثاني في انضواء الصحافة الوطنية في ليبيا تحت الاستعمار الإيطالي الاستيطاني، حيث كانت الصحافة كلها إيطالية الهوية والإشراف؛ في حين اختلف الوضع في فلسطين، حيث استمرت الصحافة الوطنية في الصدور والتطور، بالرغم من العقوبات والقيود والعراقيل التي وضعتها الإدارة البريطانية. وظلت الصحافة في فلسطين بيد أهل البلاد، مع ظهور صحافة عبرية بتشجيع من سلطة الانتداب البريطاني.

كلنا يعلم كيف انتهى الاستعمار الاستيطاني في ليبيا بعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية، في حين نجح الاحتلال البريطاني في تمكين الحركة الصهيونية العنصرية من إنشاء دولة معتدية في فلسطين توسعت على حساب جيرانها الثلاثة، الأردن وسوريا ومصر، في حرب ١٩٦٧. فإسرائيل مع الحركة الصهيونية التي خلقتها لم تكن وحدها في كل انتصاراتها على عرب فلسطين وحروبها مع بعض الدول العربية. فمنذ عهد الانتداب البريطاني وحتى يومنا هذا، اعتمدت إسرائيل على قوى دولية كبرى لضمان تفوقها العسكري والتقني، إضافة إلى ما عندها من دعم وتأييد من جراء نفوذ الحركة الصهيونية في أهم دول العالم. وفي الجانب الآخر، لم يكن الوطن العربي موحداً في مواجهته الغزو الصهيوني لفلسطين، بل كانت الدول العربية، وما زالت، غير موحدة في مواقفها تجاه القضية. فليس من الإنصاف أن نتحدث عن الصراع العربي الإسرائيلي، بل هو غزو استيطاني غاشم بحماية دولية.

أعود مرة أخرى إلى كتاب الدكتورة عايدة القيّم. ولم يبق لي في هذه النبذة المختصرة عن كتاب يستحق المطالعة والمراجعة من قبل المختصين والجمهور القارىء على السواء إلا بعض الملاحظات العابرة. أولاً، يبدو أن هنالك خطأً مطبعياً بخصوص التواريخ في الصفحة ٧٣، الفقرة الرابعة، السطر الرابع. ثانياً، ورد في الصفحة ٣٩، الفقرة الثانية، ذكر لأسماء تلك الأماكن دون الإشارة إلى منطقة الجبل الأخضر شرق البلاد الليبية. فقد قامت الحركة الصهيونية بإجراء دراسة شاملة لإمكانية تأسيس دولتها في تلك المنطقة، استناداً إلى واقعة تاريخية في مدينة شحات (سيريني) عندما تمردت الطائفة اليهودية على الحكم اليوناني في تلك المدينة. ثالثاً، كنت أتوقع أن أرى في قائمة المراجع إشارة إلى كتاب المرحوم مسعود أبو يسير - وزير خارجية ليبيا الأسبق - بعنوان «جهاد شعب فلسطين»، الذي صدر في الستينيات من القرن الماضي. فقد كان رحمه الله شديد التعلق بكفاح شعب فلسطين، وأسس لجنة خاصة لمساعدة الطلبة الفلسطينيين من أجل مواصلة دراساتهم الجامعية. ولا شك عندي بأن كتابه يُعدُّ من أفضل ما نشر في إنصاف شعب فلسطين المجاهد من أجل حماية وطنه، على الرغم من الداء والأعداء. ومن المعروف أن الأستاذ مسعود أبو يسير كان قد استشهد في الطائرة الليبية التي أسقطها سلاح الطيران الإسرائيلي وهي تحلق للهبوط في مطار القاهرة في مطلع عام ١٩٧٣.

لا تنقص هذه الملاحظات الجانبية من القيمة العلمية لكتاب الدكتورة عايدة النجار. فهي تستحق منا جميعاً، ومن الأوساط الفكرية والإعلامية خاصة، كلّ التقدير والتكريم على ما قدمته من جهود مضنية في تأليف هذا الكتاب النفيس. بارك الله فيها وفي أمثالها من بنات الأمة العربية وأبنائها حتى تخرج الأمة من حاضرها المتأزم إلى مستقبل أفضل مشرق. ■

من مكتبة المنتدى



الآفـاق والجـذور

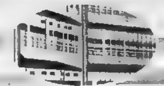
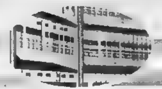
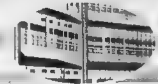
فضاءات الأدب اليمني المعاصر

الشعري - السردي - المسرحي

تأليف: أ. د. صبري مسلم

الناشر: مركز عبادي للدراسات والنشر - صنعاء

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م


حروب «إسرائيل» في العراق

▪ المؤلف: نـوّاف الزرو

▪ الناشر: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع

... كمّ هائل من النوايا المبيتة... ومن الوثائق والمخططات التي تتحدث عن تفكيك الأمة وتدجينها...

... وكمّ هائل من النوايا والوثائق والمخططات التي تستهدف العراق العربيّ أولاً، وقبل غيره من الدول العربية القوية المتطورة التي تشكل تهديداً استراتيجياً «لإسرائيل»...

ما يستدعي بإلحاح كبير جملة كبيرة من الأسئلة والتساؤلات المتعلقة بالأدبيات التوراتية اليهودية، وبأطلس الأحلام والأهداف الصهيونية، وعلى نحو خاصّ في هذه المرحلة... مرحلة ما بعد العدوان... وضرب العراق واحتلاله وتفكيكه:

- فما مدى صحة ودقة تلك الأدبيات والأحلام والأهداف التوراتية والصهيونية المتعلقة بالعراق...؟!!

- وإلى أي حد وسقف وصلت دولة «إسرائيل» في تطبيق وتحقيق أسطورة «من النيل إلى الفرات»... و«أرض إسرائيل الكاملة» و/أو «إسرائيل الكبرى» و/أو «الكاملة والكبرى والعظمى... معاً؟!

حسب الوثائق والتقارير والمعطيات والشهادات، فإن الدولة الصهيونية تشن حرباً متصلة متكاملة على العراق، أي أنها فتحت عدة جبهات إعلامية/ سياسية وعسكرية واستخباراتية موسادية واقتصادية ضد العراق.

وتتحدث تلك الوثائق والتقارير والمعطيات والشهادات عن أن التغلغل الإسرائيلي في العراق واسع النطاق وخطير ويهدد مستقبل العراق العربي الموحد...

- فإلى أي مدى وصلت الحروب الإسرائيلية ضد العراق... ووصل الاجتياح والتغلغل الإسرائيلي هناك...؟!



- وما الجبهات التي فتحتها الدولة الصهيونية ضد العراق...؟!

- وبالتالي إلى أي حد وصلت الحروب الإسرائيلية الرامية إلى تفكيك العراق وتقسيمه... إذا ما اعتبرنا أن الحروب الأمريكية هناك هي حروب إسرائيلية في الجوهر والاستراتيجية والمصلحة أيضاً...؟!!

فصول الكتاب «بين أيديكم» تشكل محاولة جادة وملتزمة لتغطية مساحة «الحروب الإسرائيلية في العراق» ومساحة «الاجتياح والتغلغل الإسرائيلي هناك»، مع عرض تحليلي موثق مدعم بالوثائق والمعطيات والشهادات.

[المؤلف]

توفيق أبو بكر: ذكريات ومواقف



صادر عن مركز جنين للدراسات الاستراتيجية

ملفٌ محدود التداول – تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠٠٥

كنا ولما نزل، في مركز جنين للدراسات الاستراتيجية، نحاول إعطاء الراحل الكبير الأستاذ توفيق أبو بكر جزء من حقه علينا، عبر إحياء ذكراه بطريقة تليق بهذا الرجل المفكر والكاتب السياسي، وبإرثه الفكري ومواقفه السياسية الشجاعة التي سطرها في المئات من مقالاته التي كانت تنشر في صحف العرب.

ونحن في مركز جنين للدراسات الإستراتيجية بصدد إصدار كتاب تحت عنوان «توفيق أبو بكر... آراء تبقى»، إحياءً للذكرى السنوية الأولى لوفاته رحمه الله. هذا الكتاب الذي سيصدر في شهر كانون أول/ديسمبر القادم هو توثيق لجزء مهم من مقالات أبو بكر، يعود أقدمها إلى عام ١٩٧٨، وأحدثها كان قد كتبه الراحل قبل أيام من وفاته.

وفي هذا السياق، إحياء ذكرى توفيق أبو بكر؛ ارتأينا إصدار هذا الملف الخاص عن الراحل، والذي يترافق صدوره مع ذكرى ميلاده، لنرى «أبو بكر» في عيون الآخرين... ذكرياتهم وتجاربهم مع «أبو ثائر»... قراءتهم لمواقفه وآرائه.

مقالات هذا الإصدار مرتبة حسب الأحرف الأبجدية، نُشر بعضها في صحف عربية بعد أيام من وفاة توفيق أبو بكر، في حين كنا قد طلبنا من بعض أصدقائه المساهمة في إثراء هذا الملف عبر كلمات ننشرها في هذا الإصدار.

وستبقى ذكرى توفيق أبو بكر عطرة دائماً في قلوبنا، ومنارة تنير لنا الطريق، وحافزاً لنا في مركز جنين للدراسات الإستراتيجية لمواصلة العمل والمثابرة، وتطوير هذا الصرح الفكري الذي أسسه الراحل الكبير. ■

مركز جنين للدراسات الاستراتيجية
JENIN CENTRE FOR STRATEGIC STUDIES

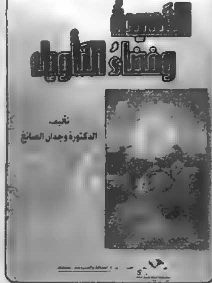
توفيق أبو بكر
ذكريات ومواقف

ملف محدود التداول أكتوبر ٢٠٠٥

مجموعة كتب
للدكتورة وجدان الصائغ



الناشر. مركز عبادي للدراسات والنشر صنعاء
١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م



الناشر: وزارة الثقافة والسياحة - صنعاء
١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م



الناشر: نينوى للدراسات والنشر والتوزيع
سورية - دمشق ٢٠٠٤م



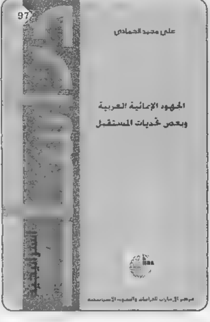
الناشر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر
بيروت ٢٠٠٣م



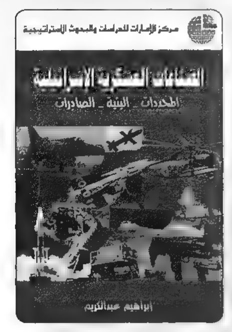
الناشر مركز عبادي للدراسات والنشر - صنعاء
١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

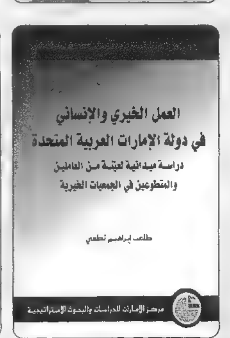
إصـــــدارات

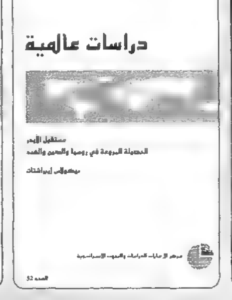
مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الاستراتيجيّة







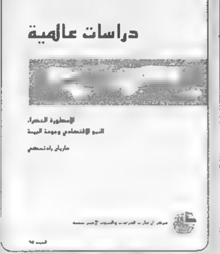






تابع/ إصدارات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية





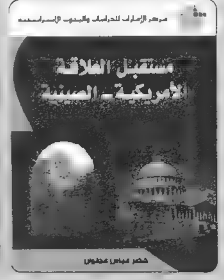


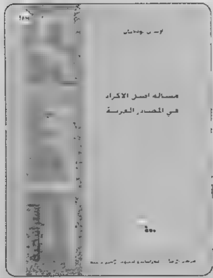


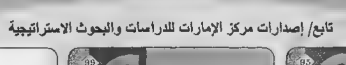






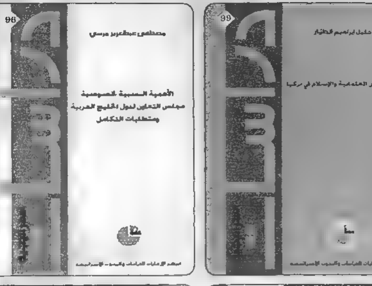


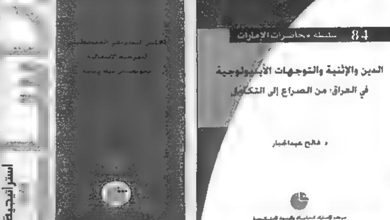




تابع/ إصدارات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية















حصـاد العام ٢٠٠٥

الندوات والمؤتمرات

١
الندوة الفكرية السنوية لمنتدى الفكر العربي
الوسطيّة بين التّنظير والتّطبيق
المنامة – مملكة البحرين؛ ٢٧–٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥

٢
الندوة المشتركة (منتدى الفكر العربي ومؤسسة سيرورة «عملية لاهاي عن اللاجئين والهجرة)
«[المساهمة] في أجندة اللاجئين والمهاجرين في الشرق الأوسط»
عمّان؛ ٢٣–٢٥ نيسان /إبريل ٢٠٠٥

٣
الندوة المشتركة بين مجمع اللغة العربية الأردني و منتدى الفكر العربي
اللغة العربيّة والإعلام وكتّاب النصّ
عمّان؛ ١٣ أيلول /سبتمبر ٢٠٠٥

٤
ندوة فكرية مع الأمانة العامة/ الخرطوم عاصمة الثقافة العربيّة ٢٠٠٥
«التّواصل الثّقافيّ في البيئة العربيّة الإفريقيّة: السّودان نموذجاً»
+ اجتماع مجلس أمناء المنتدى
الخرطوم؛ ١٦–١٨ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٥

اجتماعات لجنة الادارة

- يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٥/٠٢/١٦
- يوم الخميس الموافق ٢٠٠٥/٠٥/١٩
- يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٤/٠٨/١٧

تعيينات جديدة في الأمانة العامة للمنتدى

السيد كايد مصطفى عزت هاشم
مساعد مدير إدارة الدراسات والبرامج

سلسلة اللقــاءات الشهــريــة

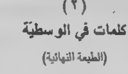
رقم اللقاء	تاريخ اللقاء	الموضـــــوع	اسم المحاضر
الأول	٢٠٠٥/٢/٦	«الأقلمة: رؤية يمنيّة للجزيرة العربيّة ومحيطها»	دولة الأستاذ عبد القادر باجمّال/رئيس وزراء اليمن
الثاني	٢٠٠٥/٢/١٦	نحو حوار عربيّ كوريّ «العولمة الثقافيّة» [باللّغة الانجليزيّة]	أ.د. إلجو كوبع، أستاذ في قسم اللغات/الجامعة الأردنيّة
الثالث	٢٠٠٥/٣/٢٢	الهيمنة والنفط والاحتلال	أ. كمال القيسي
الرابع	٢٠٠٥/٤/٦	صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الأردن: نموّ غير مرئي وعدم استقرار اجتماعي [باللّغة الانجليزيّة]	د. جين هاريمان و د. حامد السعيد
الخامس	٢٠٠٥/٤/١٢	الثقافة الفنيّة وتعزيز الانتماء	د. هشام الخطيب
السادس	٢٠٠٥/٥/٢٥	معاداة السّاميّة، السّياق والدّوافع والأبعاد	د. خالد الشّكران
السابع	٢٠٠٥/٧/١٣	المشهد السّوري الرّاهن	أ. أيمن عبد النّور
الثامن	٢٠٠٥/٧/٣١	لقاء مفتوح مع سعادة السفير لارس لونبك [باللّغة الانجليزيّة]	لارس لونبك/ السفير السويدي الأسبق في عمّان
التاسع	٢٠٠٥/٨/٣	«قرار» محكمة العدل الدوليّة حول «الجدار الفاصل» ومعزاه	د. عبد السلام المجالي، د.أيمن القاسم، أ. حسن أبو نعمة، د. طاهر كنعان
العاشر	٢٠٠٥/٨/٣١	الوضع في العراق وفي غزّة وفي الضفّة العربيّة [باللّغة الانجليزيّة]	أ. جيم ماكديرمت، عضو الكونغرس الأمريكي
الحادي عشر	٢٠٠٥/١٠/٢	المشهد العراقيّ الرّاهن	أ. حسن الأنباري، أ.د. عبد الوهاب القصاب، أ. عصام الجلبي، أ. كمال القيسي
الثاني عشر	٢٠٠٥/١٠/٢٣	لقاء مفتوح مع وفد صيني زائر [باللّغة الانجليزيّة]	وفد من معهد شنغهاي للدّراسات الدّوليّة (ISSI)
الثالث عشر	٢٠٠٥/١١/٩	مستقبل المياه [باللّغة الانجليزيّة]	سعادة السيّدة مارغرت كاتلي-كارلسون
الرابع عشر	٢٠٠٥/١١/٢٣	الإرهـــــــاب	د. خالد عبيدات
الخامس عشر	٢٠٠٥/١٢/٧	لقاء مفتوح مع وفد باكستانيّ [باللّغة الانجليزيّة]	وفد معهد إسلام أباد لبحوث السّياسات (IPRI)

المطبوعات

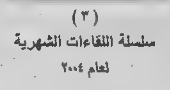


(١)
الكشاف السنوي
لعام ٢٠٠٤



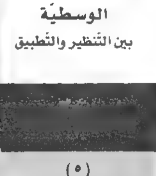

(٢)
كلمات في الوسطيّة
(الطبعة النهائية)



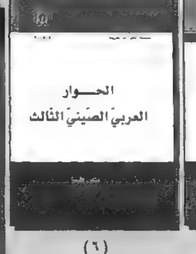

(٣)
سلسلة اللقاءات الشهرية
لعام ٢٠٠٤



(٤)
الشباب العربيّ وتحدّيات
المستقبل

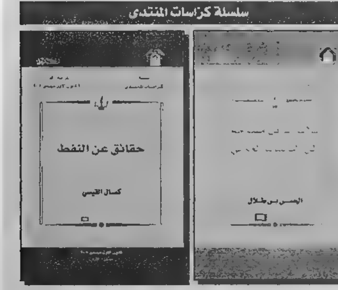


(٥)
الوسـطيّة بين التّـنظير
والتّطبيق

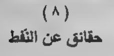


(٦)
الحوار العربيّ الصينيّ
الثّالث

سلسلة كراسات المنتدى



(٧)
ثلاث رسائل مفتوحة
إلـى الشّـبـاب العـربيّ


(٨)
حقائق عن النّفط




المنتـــــــدى

محتويات المجلـد العشرين ٢٠٠٥

اللقـــاءات الشهريـــة

حـــــوارات

جولـــــة العــــدد:

مع أعضاء المنتدى

من مكتبة المنتدى:

كلمـــة أخـيرة :

«نشرة» المنتدى قبل عشرين عامًا *



● **اجتماع لجنة التخطيط وتنمية الموارد بالمنتدى**

اجتمعت لجنة التخطيط وتنمية الموارد بالمنتدى بمقر الامانة العامة في عمان يوم ١٩٨٥/١٢/٣، بحضور كل من: الاستاذ عبدالله بشارة، أمين عام مجلس التعاون الخليجي؛ والاستاذ علي غندور رئيس مجلس ادارة مؤسسة عالية (الخطوط الجوية الملكية الاردنية)، والدكتورة سعاد الصباح، الشاعرة واستاذة الاقتصاد؛ والاستاذ طلال ابو غزالة، رئيس مجلس ادارة شركة ابو غزالة الدولية. كما حضر جانبا من الاجتماع معالي الدكتور خليل السالم، امين عام المنتدى السابق وعضو مجلس الامناء. وقد رسمت اللجنة خطة متكاملة لتنمية الموارد المادية للمنتدى خلال عام ١٩٨٦ لمجابهة التوسع الكبير في انشطة المنتدى. وقد قررت اللجنة استحداث بعض الآليات الجديدة لهذه الخطة، كما قام اعضاؤها بتقسيم المهام والالتزامات فيما بينهم للشهور القليلة القادمة.

● **وانتخاب الاستاذ عبدالله بشارة رئيسا للجنة**

وقد انتخب اعضاء اللجنة بالاجماع الاستاذ عبدالله بشارة، أمين عام مجلس التعاون الخليجي، رئيسا لها. ورغم كثرة مشاغله ومسؤولياته، فقد قبل الاستاذ عبدالله بشارة هذا التكليف لاحساسه بالمسؤلية القومية الكبرى التي تقع على كاهل المنتدى؛ واهمية توفير الموارد المالية اللازمة للاضطلاع بهذه المسؤولية.

● **الشيخ عبدالله المبارك الصباح والدكتورة سعاد الصباح يسهمان في دعم المنتدى**

اثناء بحث وسائل تمويل أنشطة المنتدى للعامين القادمين، أعلنت الدكتورة سعاد الصباح، استعداد **الشيخ عبدالله المبارك الصباح** للإسهام في تمويل برنامج البحوث الاستراتيجية للمنتدى وخاصة فيما يتعلق بمستقبل التربية والتعليم في الوطن العربي، وذلك بمبلغ **ثلاثمائة الف دولار**. وسمو رئيس المنتدى واعضاؤه ينتهزون هذه الفرصة لتوجيه اعمق الشكر للشيخ عبدالله المبارك والدكتورة سعاد الصباح على هذا الدعم الكريم. وكان من الآثار المباشرة لاعلان هذا الخبر تحمس اعضاء اللجنة الآخرين، والتزام كل منهم بان يجمع مبلغا مماثلا خلال الشهور الستة الأولى من عام ١٩٨٦.

● **امسية شعرية للدكتورة سعاد الصباح بالمنتدى برعاية الاميرة وجدان**

انتهز المنتدى فرصة وجود **الدكتورة سعاد الصباح** في عمان لحضور اجتماع لجنة التخطيط وتنمية الموارد ليطلب منها احياء امسية شعرية لاعضاءواصدقاء المنتدى بالاردن. وقد عقدت الامسية يوم ١٩٨٥/١٢/٣برعاية **الاميرة وجدان علي** في مقر المنتدى، وحضرها اكثر من مائة وخمسين شخصا، واستمرت حوالي الساعتين، وقوبلت قصائد الدكتورة سعاد بالحماس والاستحسان الشديدين. هذا وكانت الدكتورة سعاد قد احيت في الليلة السابقة (١٩٨٥/١٢/٢) امسية مماثلة في مسرح المركز الثقافي الملكي بدعوة من نادي **الجامعيات العربيات** بالاردن، وحضرها حوالي خمسمائة شخص. وغطت وسائل الاعلام الاردنية الامسيتين بتوسع

● **مؤتمر التنمية الاجتماعية في الوطن العربي**

استضافت الأمانة العامة مؤتمر **التنمية الاجتماعية في الوطن العربي** ، الذي نظمه **قسم الاجتماع بالجامعة الاردنية** ، باشراف الدكتور **سري ناصر** في المدة من ١٦ الى ١٩٨٥/١٢/١٩؛ وحضره علماء واساتذة الاجتماع من مصر وسوريا والكويت والسودان والعراق والامارات العربية المتحدة والاردن. وقدمت في المؤتمر ثلاث عشرة ورقة حول مقومات وانجازات وعقبات التنمية الاجتماعية في الوطن العربي. وستعرض **نشرة المنتدى**، ملخصات لبعض هذه الأوراق في اعدادها القادمة.

● **محاضرة للامين العام عن الاخطار الثقافية للعمالة الاجنبية**

بدعوة من نادي **الجامعيات العربيات** في الأردن، القى الدكتور سعد الدين ابراهيم، أمين عام المنتدى، محاضرة عن "التحديات الثقافية للعمالة الاجنبية في منطقة الخليج العربي" وذلك مساء يوم ١٩٨٥/١٢/١٨. وقد حضر الندوة عدد كبير من المهتمين بالموضوع وتلت المحاضرة مناقشات موسعة.

● **ندوات المنتدى في شهر يناير (كانون ثاني) ١٩٨٦.**

يعقد المنتدى ثلاث ندوات على التوالي خلال هذا الشهر تدور حول الموضوعات التالية

- **الاتجاهات الجديدة في السياسة الخارجية الامريكية**، في سلسلة الحوارات العالمية بالاشتراك مع **"معهد المشروع الامريكي"** (American Enterprise Institute) يومي ٧ و ١٩٨٦/١/٨.

- **التكنولوجيا المتقدمة وحظ العرب في دخول مضمارها**، في سلسلة حوارات عربية، يومي ٩ و ١٩٨٦/١/١٠.

- **التعاون العربي في مجال انتقال العمالة واستخدامها**، في سلسلة حوارات عربية وبمشاركة منظمة العمل الدولية، يومي ٢٧ و ١٩٨٦/١/٢٨.

- ١٦ -

* أنظر (ص ٤) من هذا العدد.



النّخبة الضّائعة و الأغلبيّة الصّامتة

أ. كمال القيسي *

تعرّف «النخبة» بأنها: مجموعة صغيرة من الشعب لها من القوة والثروة والوضع الاجتماعي أو الذكاء أكثر من الغالبية العظمى. ولها القدرة على تقلد المناصب السياسية و الإدارية العليا في الدولة، وكذلك التأثير في الشؤون الاقتصادية والمالية والتكنولوجية . أما «الأغلبية الصامتة»، فإنها : شريحة كبيرة من الشعب تمتنع عن التعبير عن آرائها بسبب من اللامبالاة، أو بسبب اعتقادها بأن آراءها غير مهمة. والنخبة عبر التاريخ وفي الظروف الطبيعية منه تمثل الشخصيات الحديّة التي تملك القابلية للإبداع في الجانب الفكري والتنظيمي والتنفيذي. ولها القدرة على إحداث التغييرات المرغوبة وغير المرغوبة في جانبها السياسي والاقتصادي والاجتماعي عند توفر العوامل الموضوعية الأخرى لذلك.

في النصف الثاني من القرن الماضي أدّت التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حصلت في الكثير من البلدان العربية إلى هجرة الكثير من النخب ذات العلم و الثروة والمكانة الاجتماعية والسياسية(نخب الخارج). إلا أن قسما منها آثر البقاء والعمل في أوطانه على أمل أن تتاح له الفرصة في توظيف خبراته بشكل فاعل، وتحقيق طموحاته من خلال المساهمة في إحداث تغييرات هيكلية مرغوبة معاصرة(نخب الداخل). لكن الظروف العدائية المتمثلة في تخلف المؤسسات وأساليب الحكم وقفت حائلا دون تحقيق رغبات نخب الداخل وتطلعاتها، ما أدى إلى انحسار دورها واقتصاره على فلسفة و تبرير ما يريده و ينفذه الحكام. وقد وصف بعض علماء الاجتماع هذه النخبة «بأنها في الأغلب تكون تبريرية ذات طبيعة انتهازية بسبب حرمانها أو طموحاتها أو تعليمها أو ارتباطاتها». لذا، فإن مصالحها الذاتية تلتقي في كثير من الأحيان مع مصالح السلطة ومع أي جهة أخرى راعية لها. وترى هذه الشريحة نفسها دائما مغبونة، لذا فهي متذمرة معترضة منافقة. ومن هنا نجد أن هناك نوعين من النخب : «نخب الخارج»، التي أجبرتها الظروف على ترك الوطن والعيش تحت ظل دول أجنبية تسمح لها بقدر محدود من الحرية والتنظيم السياسي؛ و«نخب الداخل»، المغلوبة على أمرها والمطيعة لحكامها والخادمة لوطنها في حدود الممكن. وفي كثير من الأحيان تعترض نخب الخارج على خنوع نخب الداخل وسكوتها، ناسية حقيقة مرّة «أن شجاعتها في الخارج هي أقل بكثير من شجاعة أهل الداخل، نظراً لقرب هؤلاء من السلطان و بطشه، والقبول بالعمل تحت ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية قاسية».

أما «الأغلبية الصامتة»، وهم «المستضعفون من الشعب»، فإنهم دوما عبر التاريخ يباعون ويشترون في مزادات أسواق الحياة : أسواق أولي الأمر، وأسواق العمل، و أسواق رأس المال، والأسواق السياسة. والذي جعلهم كذلك هو ضعفهم و جهلهم وقلة حيلتهم، ما جعلهم يلهثون دائما وراء سراب يصوره لهم الآخرون بأنهم سيصلون إلى فردوسهم الموعود (الرفاهية الاجتماعية). وهكذا كان حالهم دوما في شرقنا الساحر: مطيعون بدافع الخوف والتبعية «للقوّامين على الدين والدنيا»، يكدحون ويعيشون ويقاتلون و يستشهدون بأمر من الغير و للغير. وقد اعتادت الأغلبية الصامتة أن يفكر «الغير» بدلا عنها، ويرسم لها الطريق الذي لا تملك إلا السير فيه... وإذا طلب منها أن تعمل، فهي مطيعة ومتكلة؛ وإن لم يطلب منها صمتت؛ لذلك نعتت «بالأغلبية الصامتة».

فرحت الأغلبية الصامتة بالوعود التي قطعها السياسيون لها عبر الزمن، وصفقت لجميع من حكم. وعند الكوارث والمحن، دخلت البيوت والتزمت الصمت لشعورها بالغربة و الاغتراب مما يحدث واعتزلت الفتنة . وهذا هو حال الأغلبية الصامتة في العراق اليوم: فهي تحت ظل احتلال غاشم لا يرحم، وحكومة مركبة غريبة في طروحاتها و تشكيلاتها وممارساتها. إن شؤون العراق اليوم مرهونة بثلاث قوى: أجنبي ذو قوة عسكرية وسياسية واقتصادية غاشمة احتل البلاد طولا وعرضا، و له أطماع بعيدة المدى تشمل المنطقة بأسرها؛ و«نخب» سياسية ودينية صاحبت الاحتلال، وتنصح بالتعاون مع الأجنبي وتسهيل مهامه كطريق للخلاص؛ وأغلبية صامتة تتابع ما يجري وتتألم وتتحسر، وقد تخرج عن صمتها وتجهر. ■

---

* مستشار وخبير في الطاقة والنفط؛ عضو المنتدى.



يا سيد الوطن

كل الأردنيين بنادق
كل الأردنيين بيارق





قسيمة اشتراك
في المجلة وفي كتب المنتدى

أرجو قبول اشتراكي في :

☐ مجلّة المنتدى

☐ مجلّة المنتدى + إصدارات عام ٢٠٠٦ (الكتب)

الاسم : ....

العنوان : ....

....

....

قيمة الاشتراك*: .... **طريقة الدفع :** ☐ **نقداً** ....

رقم الـ CVV2 : ....

بطاقة فيزا رقم : .... **تاريخ انتهاء مدتها :** ....

حوالة بنكية (صافي القيمة) ....

رقم الحساب : 8/610 - 0118/001769 (البنك العربي، فرع الشميساني؛ عمّان، الأردن)

التوقيع : ....

التاريخ : ....

تُملأ هذه القسيمةُ وتُرسلُ مع قيمة الاشتراك إلى العنوان الآتي :
منتدى الفكر العربي؛ ص.ب: (٩٢٥٤١٨)
عمّان ١١١٩٠؛ الأردن

*قيمة الاشتراك السنوي		المجلة	المجلة + الكتب
	داخل الأردن	للأفراد : (٢٠) عشرون ديناراً أردنياً للمؤسسات : (٤٠) أربعون ديناراً أردنياً	للأفراد : (٥٠) خمسون ديناراً أردنياً للمؤسسات : (١٠٠) مئة دينار أردني
	خارج الأردن	للأفراد : (٥٠) خمسون دولاراً أمريكياً للمؤسسات : (١٠٠) مئة دولار أمريكي	للأفراد : (١٥٠) مئة وخمسون دولاراً أمريكياً للمؤسسات : (٣٠٠) ثلاثمئة دولار أمريكي